التقرير الإحصائي الوطني
لمتابعة مؤشرات
أهداف التنمية المستدامة 2030

في جمهورية مصر العربية

٢٠١٨

تقـــديـــم

أن إطـلاق الحكومـة المصريـة «إسـتراتيجية التنميـة المسـتدامة : رؤيـة مصـر عـام 2030 « جـاء متزامنـاً مـع الحـراك الدولـي للتوصـل إلـى أجنـدة طموحـة للتنميـة الدوليـة التـي تعد خطـوة ضروريـة علـى طريـق التنميـة المسـتدامة وتأخـذ فـي الاعتبـار المسـئولية المشـتركة فـي مواجهـة التحديـات فـي ظـل تأكيـد «بـان كـي مـون» الأميـن العـام السـابق للأمـم المتحـدة فـي قمـة الأمـم المتحـدة للتنميـة المسـتدامة فـي سـبتمبر 2015 أن الأهـداف الإنمائيـة المسـتدامة السـبعة عشـر هـي تعبيـر عـن رؤيتنـا المشـتركة للإنسـانية وهـى عقـد اجتماعـي بيـن زعمـاء العالـم وشـعوبه.

وعليـه فقـد صـدر قـراراً للسـيد رئيـس مجلـس الـوزراء بتشـكيل لجنـة وطنيـة لمتابعـة تنفيـذ الأهـداف التنميـة المسـتدامة الأمميـة وأسـندت مهامهـا لـوزارة التعـاون الدولـي التـي حرصـت علـى التشـاور مـع كافـة الأطـراف الوطنيـة المعنيـة لإنتـاج تقريـر المراجعـة الوطنيـة الطوعيـة للتنميـة المسـتدامة - سـبتمبر 2016 لضمـان تحقيـق تنميـة شـاملة، وهنا يبرز دور الدولـة ممثـلا فـي الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء والـوزارات والهيئـات الذيـن يتحملـون المسـئولية الرئيسـية عـن متابعـة التقدم المحـرز واسـتعراضه ممـا يتطلـب جمـع بيانـات نوعيـة ذات جـودة عاليـة وموقوتـة بصـورة يسـهل الوصـول إليهـا حيـث تسـتند المتابعـة علـى الصعيـد الإقليمـي إلـى التحليـلات التـي تجـرى علـى الصعيـد الوطنـي وبمـا يسـاهم فـي المتابعـة علـى الصعيـد العالمـي. شـمل قـرار رئيـس مجلـس الـوزراء 2017 بـان تتولـى تلـك المسـئولية وزارة التخطيـط والمتابعـة والإصـلاح الإداري، لتكـون مسـئولة عـن تقديـم التقريـر الطوعـي نهايـة العـام القـادم فـي المنتـدى السياسـي الرفيـع المسـتوى.

ويسـر الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء أن يقـدم التقريـر الإحصائـي الوطنـي الأول المعنـى بمؤشـرات أهـداف التنميـة المسـتدامة 2030، حيـث يرصـد الوضـع الراهـن للمؤشـرات التـي تتوافـر عنهـا بيانـات وتسـليط الضـوء علـى بعـض الفجـوات والتحديـات التـي تتعلـق ببعـض المؤشـرات التـي تتطلـب المزيـد مـن الدراسـة حتـى يمكـن الحصـول عليهـا بصـورة دقيقـة وموقوتـة وقابلـة للمقارنـة.

يتقـدم الجهـاز بالشـكر لـكل مـن سـاهم فـي إخـراج هـذا التقريـر مـن شـركاء العمـل الإحصائـي مـن وزارات وهيئـات لمـا أبـدوه مـن تعـاون واسـتجابة فـي إمـداد الجهـاز بالبيانـات المطلوبـة، كمـا يخـص بالشـكر منظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة (UNICEF) لمـا بذلـوه مـن جهـد ودعـم فنـي فـي إعـداد قاعـدة بيانـات مؤشـرات التنميـة المسـتدامة التـي أسـهمت فـي اعـداد هـذا التقريـر ومرصـد التنميـة المسـتدامة. بالإضافـة إلـى الدعـم الفنـي لبنـاء القـدرات الإحصائيـة بالجهـاز والمسـاهمة فـي ترجمـة ونشـر التقريـر الإحصائـي الأول الـذي يمثـل سـنة الأسـاس التـي سـيتم القيـاس عليهـا لمعرفـة التقـدم المحـرز لتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة، كمـا يقـدم الجهـاز شـكره إلـى صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان (UNFPA) لعقـده النـدوة الوطنيـة للتنميـة المسـتدامة لإثـراء الوعـي بأهـداف التنميـة المسـتدامة الأمميـة 2030 بالإضافـة إلـى عقـد ورشـة عمـل حـول النظـام الإيكولوجـي للبيانـات للحصـول علـى بيانـات عـن مؤشـرات أهـداف التنميـة المسـتدامة.

يتمنـى الجهـاز أن يحقـق التقريـر الهـدف المرجـو منـه ليسـتفيد منـه المخططـون وصانعـوا القـرار فـي رسـم السياسـات واتخـاذ القـرارات فـي كافـة المجـالات علـى المسـتويين الوطنـي والدولـي لخدمـة أغـراض التنميـة والعمـل على اسـتدامتها لتحسـين حيـاة البشـر.

لواء / خيرت محمد بركات
رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

م	البيـــــان	رقم الصفحة
١	مقـــــدمـــــــــة	٦
٢	الانتقال مــن الأهـداف الإنمائيــة للألفيــة ٢٠١٥ إلـــى أهداف التنمية المستـدامــة ٢٠٣٠	٨
٣	مشــاركــات الجهــاز فــي الفعاليــات الوطنية والإقليمية والدوليـة	١٣
٤	الوضع الراهن لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر	١٩
٥	تحـديــات ومتطلبــات إنتــاج مؤشـــرات أهداف التنميــة المستدامــة ٢٠٣٠	٧٣

قائمـــة الجـداول

رقم الجدول	البيـــــــــــــان	رقم الصفحة
١	التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية في مصر عام ٢٠١٥	١٠
٢	مؤشرات المالية العامة خلال عامي ٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٦/٢٠١٥	٦٩
٣	أهـــم المـؤشـــرات الخـاصـة بميـــزان المـدفـوعـات	٦٩
٤	المـوارد والاستخدامات الكلية (بالمليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥)	٧٠
٥	تحويلات المصريين العاملين بالخارج (بالمليون دولار)	٧٢
٦	التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢-٢٠١٦	٧٢
٧	الموقـف الراهـن لمؤشـرات أهـداف التنميـة المستدامـة	٨٨
٨	الموقـف التلخيصي لمؤشـرات أهـداف التنمية المستدامـة	١٢٢

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	البيـــــــــــــان	رقم الصفحة
١	هيكـــل وحـــدة التنميـــة المستـــدامـــة	١١
٢	نسبـــة الأســـر التي تعيش تحـت خـط الفقـر الوطنـــي (٢٠٠٠-٢٠١٥)	٢٢
٣	نسبة المعلمـين في مرحلـة مـا قبـل التعليـم الابتدائي خلال عام ٢٠١٦	٣٤
٤	نسبـة المعلمـين فـي مـرحلـة التعليـم الإعدادي في عـام ٢٠١٦	٣٤
٥	نسبـة المعلميـن في مرحلة الثانوي والذين حصلـوا على الحد الأدنـى من التدريـب المنظـم في عـام ٢٠١٦	٣٥

(تابع) قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	البيـــــــــــــان	رقم الصفحة
٦	نسبة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف وفقاً لفئات السن ونوع العنف عام ٢٠١٥	٣٧
٧	نسبة الفتيات والنساء (١٨-٤ ٩) والذين خضعوا لتشويه / قطع الأعضاء التناسلية الأنثوية وفقاً للعمر عام ٢٠١٤	٣٨
٨	نسبة النساء اللاتي شغلن مناصب إدارية خلال عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦	٣٩
٩	نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بأمان طبقاً للنوع (ابتدائية - ثانوية - ثلاثية) خلال عام ٢٠١٥	٤٢
١٠	حصة العمالة غير الرسمية ما عدا العمالة الزراعية خلال عام ٢٠١٥	٤٦
١١	متوسط الدخل الأسبوعي بالجنيه المصري خلال عام ٢٠١٥	٤٦
١٢	معدل البطالة وفقاً للنوع لعامي ٢٠١٥، ٢٠١٦	٤٧
١٣	معدلات البطالة وفقاً لفئات السن والنوع في عام ٢٠١٦	٤٧
١٤	نسبة الشباب خارج دائرة التعليم لعام ٢٠١٢ في الفئة العمرية (١٥-٢٩) وفقاً للنوع	٤٧
١٥	النسبة المئوية للأطفال (٥-١٧) سنة والمنخرطين في عمالة الأطفال	٤٨
١٦	حجم الشحنات المنقولة وفقاً لوسيلة النقل خلال عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥	٥١
١٧	التوزيع الجغرافي للمتوسط السنوي لمستويات الجسيمات	٥٥
١٨	الأرصدة السمكية على مستوى الجمهورية خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٤)	٥٩
١٩	تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية خلال عام ٢٠١٤	٦٠
٢٠	مؤشر القائمة الحمراء خلال عام ٢٠١٤	٦١
٢١	تطور معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١٢/ ٢٠١٣ -٢٠١٥/ ٢٠١٦)	٦٨
٢٢	معدلات النمو القطاعية عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦	٦٨
٢٣	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي	٦٨
٢٤	معدلات التضخم لأسعار المستهلكين (٢٠١٢- ٢٠١٦)	٦٩
٢٥	تحويلات المصريين العاملين بالخارج ٢٠١٢-٢٠١٦	٧٢
٢٦	التحويلات المالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢-٢٠١٦	٧٢
٢٧	الموقف التلخيصي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة	١٢٣
٢٨	الموقف التلخيصي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب المستويات الثلاثة	١٢٣

قائمـــة الرمـــوز و الإختصـــارات

Sustainable Development Goals مؤشـــرات أهـــداف التنميـــة المستدامـــة	**SDGs**
United Nations Department of Economic and Social Affairs إدارة الأمـم المتحـدة للشئـون الإقتصاديـــة والإجتماعيـة	**UNDESA**
United Nations Development Programme برنامـــج الأمـم المتحـــدة الإنمائـــى	**UNDP**
United Nations Children's Emergency Fund منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للطفولـــة	**UNICEF**
Information and Decision Support Center مركـــز المعلومـــات ودعـــم إتخـــاذ القـــرار	**IDSc**
Inter-agency Expert Group on SDG Indicators فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة	**AEG_SDGs**
United Nations- habitat برنامـج الأمـم المتحـــدة للمستوطنـــات	**UN-HABITAT**
Egypt SDG Information Data Base قاعـــدة بيانـــات مؤشـرات التنميـة المستدامـــة – مصـــر	**EGYSDGInfo**
High-level Group for Partnership, Coordination and Capacity-Building for statistics for the 2030 Agenda for Sustainable Development. المجموعـة رفيعـة المستوى للمشاركة والتنسيق وبناء القدرات لأجندة أهداف التنميـة المستدامـة 2030	**HLG-SDG**

أولاً:

مقدمة

أولاً: مقدمة:

شكلت الأهداف الإنمائية للألفية (2000- 2015) خطة عمل رئيسية للدول النامية والدول الأقل نموا، وانتقال العالم إلى عهد جديد من خلال وضع منظومة عمل دولية تركزت طموحاتها على إنهاء الفقر المدقع والذي يُعد أحد الأسباب التي يترتب عليها تهميش وتدهور في الأوضاع الاجتماعية للدول التي تقع شعوبها تحت وطأة الفقر واهتمت بإنهاء الجوع ووقف انتشار مرض الإيدز، كما شملت توفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال بحلول عام 2015، لذا حشدت المنظمات الدولية جهودا غير مسبوقة لتحقيق هذه الأهداف لسكان العالم النامي والأقل نموا.

وباقتراب انتهاء السنوات الخمسة عشر المقررة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ظهرت الحاجة إلى إستراتيجية عالمية جديدة تشاركيه تتسم بالشمولية من خلال تحديد أهداف متكاملة تتضمن كافة الأبعاد التي تغطي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى العالم وليس فقط للدول النامية، حيث توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة إلى توافق في الآراء بشأن بناء خطة جديدة للتنمية المستدامة بعنوان "تحويل عالمنا": خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتضمن هذه الخطة 17 هدف مقسمة إلى أهداف فرعية (غايات) بلغت 169 غاية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة مفادها أن أي دولة منفردة ليس في مقدورها تحمل هذه المسئولية.

لذا كانت الدعوات إلى الشراكة بين دول العالم المتقدم والدول متوسطة النمو والأقل نمواً، وتوحيد الجهود لضمان أمن ورفاهية الأجيال القادمة وبناءً عليه أصدرت قمة الأرض والتي عقدت في مدينة "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 2012 بياناً ختامياً يضم نوايا حسنة والإعلان عن إطلاق آلية أهداف للتنمية المستدامة، وأكد البيان الذي يحمل عنوان "المستقبل الذي نريده" على المبادئ المذكورة في المؤتمرات والقمم السابقة، وشدد على ضرورة تسريع الجهود لتطبيق الالتزامات السابقة، كما أشاد البيان بالجهود التي بذلتها الجمعيات المحلية والتي ساهمت في تحقيق الإنجازات المنشودة.

كما أشار هذا البيان إلى تشكيل مجموعة عمل لتقدم مقترحاتها في عام 2013 ليتم تطبيقها اعتباراً من عام 2016، وسجل البيان وجوب تحديد أهداف للتنمية المستدامة يمكن تطبيقها في جميع دول العالم على نمط الأهداف الإنمائية للألفية التي سعت الدول في تحقيقها حتى عام 2015، حيث تأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية الخاصة بكل دولة لتطبيق تلك الأهداف وضرورة تعزيز الدعم المالي من جميع المصادر لاسيما للدول النامية، وأوضح أنه من الممكن لشراكات جديدة وموارد تمويل مبتكرة أن تلعب دور في هذا المجال، كما أكد على ضرورة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وإيجاد آلية لتعزيز قدرات تلك الدول.

يمثل هذا التقرير النواة الأولى للتعرف على المؤشرات المتاحة بالنظام الإحصائي الوطني، مصادرها (مسوح – تعدادات – بيانات إدارية)، الجهة المسئولة عن إنتاجها (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة الزراعة، وزارة الصحة والسكان، وزارة العدل، وزارة التربية والتعليم ...)، احدث سنة إصدار، التفصيلات المطلوبة (العمر، النوع، التوزيع الجغرافي، الإعاقة ...).

يذكر إن المؤشرات الواردة بالأجندة الدولية 2030 لم تبنى كلها على قياسات سابقة، بل أن بعضها مستحدث لهذا تم وضع بيانات فوقية (بيانات شرحية للمؤشر تتضمن مفهوم المؤشر والمنهجية المستخدمة وما الى ذلك) لبعض تلك المؤشرات، ولازال فريق العمل المعني بأهداف التنمية يضع البيانات الفوقية للمؤشرات المصنفة على أنها في المستوى الثالث، بالإضافة إلى تعزيز الحوار الوطني بين كافة الأطراف المعنية للحصول على مؤشرات أخرى كما سيرد في التقرير.

SDGs

ثانياً:

الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥ إلى أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

ثانياً: الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية 2015 إلى أهداف التنمية المستدامة 2030

1- الأهداف الإنمائية للألفية

كانت الأهداف الثمانية للألفية هي البداية التي جذبت الانتباه إلى أهمية وجود خطة دولية لتحقيق التنمية، فبصدور إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية عام 2000 بتوقيع 189 دولة، تم إطلاق خطة العمل تحت مسمى "الأهداف الإنمائية للألفية"، والتي التزمت فيها الدول الأعضاء بالقضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله بحلول عام 2015، حيث تم وضع مجموعة من الأهداف والغايات المحددة زمنياً وكمياً ومؤشرات محددة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية بمفهومها الذي حددته الأمم المتحدة لتلك الفترة، وتأتي في مقدمة تلك الأهداف مكافحة الفقر بأبعاده المختلفة كالحد من فقر الدخل والجوع والمرض، والتمييز بين الجنسين وأيضا التدهور البيئي، تأتي أهمية الموضوعات التي تناولتها الأهداف الإنمائية للألفية كونها تمحورت حول البشر واستندت إلى شراكة عالمية.

تم إعادة النظر في إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية ليشمل أربعة أهداف فرعية جديدة وافقت عليها الدول الأعضاء في القمة العالمية لعام 2005، كما نوهت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تلك الأهداف عام 2007 بناءً على تقرير الأمين العام الذي عرض فيه هذا الإطار، كما أوصى بها الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بإدراج تلك الأهداف الفرعية المتفق عليها ضمن الأهداف الإنمائية للألفية لتصبح إجمالي الغايات 21 غاية وإجمالي مؤشرات قياس 60 مؤشر.

أثناء مؤتمر القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية عام 2010 وبالاتفاق مع كافة الدول الأعضاء أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (UNDESA) بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فريق خبراء رفيع المستوى بعضوية عدد من الشخصيات البارزة، وتم تكليفه لتولى قيادة الأعمال التحضيرية في وضع جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي لما بعد عام 2015 بدعم من جميع وكالات الأمم المتحدة وبالتشاور مع كافة الشركاء المعنيين.

توافق المشاركون في مؤتمر القمة حول أن يستند العمل الوارد بجدول أعمال ما بعد عام 2015 إلى تقييم تحليلي للأهداف الإنمائية للألفية كونها الإطار الذي يرتكز عليه العمل وتحديد مدى جدواه ومجالات التحسين من واقع التحديات الإنمائية التي واجهتها تلك الأهداف.

قيم الفريق المعني تجربة إطار الأهداف الإنمائية للألفية من حيث المحتوي والعمليات على حد سواء، واستعرض الاتجاهات الإنمائية الحديثة ليستخلص ما يجب عمله لما بعد عام 2015،كما تم تعيين فريق رفيع المستوى لإسداء المشورة بشأن التدابير العملية للتغلب على التحديات الإنمائية العالمية التي تعوق تحقيق التنمية، واستند عمل الفريق رفيع المستوى إلى النتائج التي خرج بها فريق مهام منظومة الأمم المتحدة.

حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتها الثامنة والستين تحت عنوان "المستقبل الذي نريده " إنشاء فريق عمل مفتوح باب العضوية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة حيث وضعت الوثيقة الأساس اللازم لمفاهيم تلك المجموعة من الأهداف، كما نصت على أن تكون أهداف التنمية المستدامة متسقة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 ومدمجة فيها.

أ-رصد وتقييم ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية في مصر

أعدت جمهورية مصر العربية خمس تقارير قطرية لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، صدرت في الأعوام 2002، 2004، 2005، 2008، 2010، حيث رصدت التقدم المحرز كما حددت التحديات والعقبات والفجوات التي واجهتها في تلبية متطلبات واضعي السياسات ومتخذي القرار بما يتسق مع الأهداف الوطنية والمعنية بتحقيق الأهداف الإنمائية وفق المدة الزمنية المقررة (2000 - 2015)، يذكر تولى خبراء متخصصين بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط إعداد التقرير الوطني لمصر.

قدمت مصر في مؤتمر القمة الذي عقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة 20 – 22 سبتمبر 2010 تقرير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بعنوان " نحو التقدم في مصر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، تناول التقرير تحليل متعمق وتوصيات ترتبط بالسياسات التي تصب في تحقيق التقدم المرغوب تجاه تلك الأهداف .

تولى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إعداد دراسات لمتابعة التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية للألفية وإصدارها خلال الفترة 2000 - 2009 للوقوف

علـى مـا تحقـق مـن تقـدم فـي مسـتوى واتجـاه هـذه المؤشـرات، حيـث قـام بـإطلاق قاعـدة بيانـات (EGYINFO) بالتعـاون مـع منظمـة الأمـم المتحـدة للطفولـة (UNICEF) ومركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار بمجلـس الـوزراء (IDSC) عـام 2007 كـأداة لمتابعة التنمية بشكل عام ومؤشرات الألفية بشكل خاص، تضـمنت قاعـدة البيانـات 174 مؤشـرًا مـنهم 39 مؤشـر لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كمـا قـام الجهـاز باسـتكمال قواعـد البيانـات، والاسـتبيانات الخاصـة برصـد الأهداف التـي ترد من المنظمـات الدوليـة بصورة منتظمة.

ب- التقـدم المحـرز نحـو تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة للألفية في مصر عام 2015

- أظهـر التقريـر الأخيـر للألفيـة أن مصـر لا تـزال تواجـه تحـديات بالنسـبة للهـدف الأول المعنـى بالقضـاء علـى الفقـر المـدقع والجـوع بـالرغم مـن تقدمها على الصعيد العام للأهداف الإنمائية للألفية.
- وفيمـا يتعلـق بالهـدف الثـاني والخـاص بـالتعليم أظهرت المؤشرات تحسن في نسب الالتحاق ومحو الأميـة، ولكـن لـم يقابـل هـذا التحسـن مـا يقابلـه مـن تطـوير فـي البنيـة التحتيـة لرفـع القـدرة الاسـتيعابية للعـدد المتزايـد مـن الطـلاب مـع الحاجـة لمزيـد مـن الاستثمارات لتحسين نوعية وجودة التعليم.
- وأشـارت مؤشـرات الهـدف الثالـث المعنـى بالمسـاواة بـين الجنسـين وتمكـين المـرأة إلـى وجـود فـوارق إقليميـة (ريـف وحضـر) وأن عـدم المسـاواة بـين الجنسين مازالـت واقعـاً ملموسـاً ممـا يعنـي الحاجـة إلـى المزيـد مـن اهتمـام واضـعي السياسـات لتحسـين أوضاع المرأة المصرية.
- أظهـرت مؤشـرات الهـدف الرابـع تحقيـق خفـض فـي معـدلات وفيـات الأطفـال دون سـن الخامسـة بـأكثر من الثلثين وكذلك تحقيق انخفاض ملحوظ في معدل وفيات الأطفال أقل من سنة.
- تحسـين صـحة الأمهـات، والمـرتبط بمؤشـرات الهـدف الخـامس، أظهـر انخفـاض فـي معـدلات الاسـتفادة مـن خـدمات الصـحة الإنـجابية وأيضـا انخفاض في استخدام وسائل منع الحمل، كما سجل معـدل وفيـات الأمهـات انخفاضـا بـالرغم مـن عـدم تحقيق الهدف بالكامل.
- تحقـق الهـدف السـادس والخـاص بمكافحـة فيـروس نقص المناعة / الملاريـا والأمـراض الأخـرى بنسـبة كبيرة .
- وقد أشـار التقريـر إلـى حـدوث تقدماً ملحوظـاً فيمـا يخـص الهـدف السـابع والمعنـى بكفالـة الاسـتدامة البيئية.
- أمـا بالنسـبة للهـدف الثـامن والخـاص بإقامـة شـراكة عالميـة من أجـل التنميـة فلم يتحقق هذا الهـدف لضـآلة نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة.

جدول(1) التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية في مصر عام 2015.

الأهداف	تحقق بالفعل	لم يتحقق وفق المخطط
الهدف الأول: القضاء علي الفقر المدقع والجوع		
- نسبة السكان تحت خط الفقر القومي		√
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق		√
الهدف الثاني: تحقيق تعميق التعليم الابتدائي		
- معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي		√
- معدل القيد الصافي في التعليم الإعدادي		√
- معدل الأمية (رجال ونساء)		√
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		
- نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي والثانوي	√	
- حصص النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي		√
- نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني.		√
الهدف الرابع: تخفيض معدل وفيات الأطفال		
- معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	√	
- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة		√
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات		
- معدل الوفيات النفاسية		√
- معدل استخدام وسائل منع الحمل		√
- معدل التغطية بالرعاية الصحية في ما قبل الولادة	√	
- الحاجات غير المليباه لتنظيم الأسرة		√
الهدف السادس: مكافحة فيروس الايدز /الملاريا / أخري		
- معدل الإصابات والوفيات بسبب الملاريا	√	
- معدل الإصابات والوفيات بسبب السل	√	
الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية		
- نسبة السكان الذين يستخدمون مياه محسنة للشرب	√	
الهدف الثامن: قاعدة شراكة عالمية من أجل التنمية		
- نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية للدول الأقل نموا		√

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2015

ج- التحديات التي واجهت رصد الأهداف الإنمائية للألفية في مصر

1. الحاجة إلى بيانات حديثة على المستوى الوطني حيث اعتمدت معظم المؤشرات على بيانات مسوح متخصصة والتي بدورها تتطلب موارد مالية وكوادر متخصصة وتجهيزات آلية وتقنية.
2. واقع الاختلاف بين البيانات المنشورة دولياً والمنتجة على الصعيد الوطني والتي تعود إلى اختلاف المفاهيم والمنهجيات المستخدمة وكذلك اختلاف مصادر البيانات.
3. الحاجة إلى مزيد من الشفافية ومشاركة الخبراء المتخصصين على المستوى الوطني في إنتاج التقديرات والنماذج التي تستخدمها المنظمات الدولية لإعداد تلك التقديرات والفروض الموضوعة لها وكذا التنسيق الفعال داخل النظام الإحصائي الوطني وبين الوكالات الدولية.

2- أهداف التنمية المستدامة

باعتماد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة 2030 في قمة تاريخية أممية توافقت الدول خلال الخمسة عشر عاماً المقبلة حول تنفيذ هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق على الجميع، وحشد الجهود للقضاء على الفقر والجوع في كل مكان ومكافحة أشكال عدم المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات بدول العالم ، وكذلك المساواة فيما بين الدول وحماية حقوق الإنسان وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية وتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد، وتوفير العمل اللائق وحماية التدهور البيئي مع مراعاة مستويات التنمية والقدرات الوطنية تحت شعار " عدم تخلف احد عن ركب التنمية".

أ- واقع رصد أهداف التنمية المستدامة

- إنشاء وحدة التنمية المستدامة بالجهاز

- نظرا للأهمية القصوى التي يوليها الجهاز لأهداف التنمية المستدامة، واتساقا مع هذا الكم الهائل من المؤشرات التي لم يسبق أن إنتاجها نظام إحصائي وطني، تم تشكيل فريق عمل للتنمية المستدامة ضم أعضاء من كافة الإدارات العامة لبناء منظومة متكاملة لإنتاج تلك المؤشرات.
- أظهرت الحاجة العملية إلى ضرورة وجود كيان للتواصل ليس فقط بين أعضاء فريق العمل لكن أيضا للتواصل مع كافة أصحاب المصلحة يضطلع بمهام محددة من شانها توحيد جهود الأعضاء، وفي إطار حرص الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على إنشاء هذا الكيان المؤسسي المعنى برصد وقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 فقد تم إنشاء "وحدة التنمية المستدامة " والمرتبطة بفريق عمل التنمية المستدامة كما يوضحها الشكل (1):

شكل (1) هيكل فريق عمل التنمية المستدامة

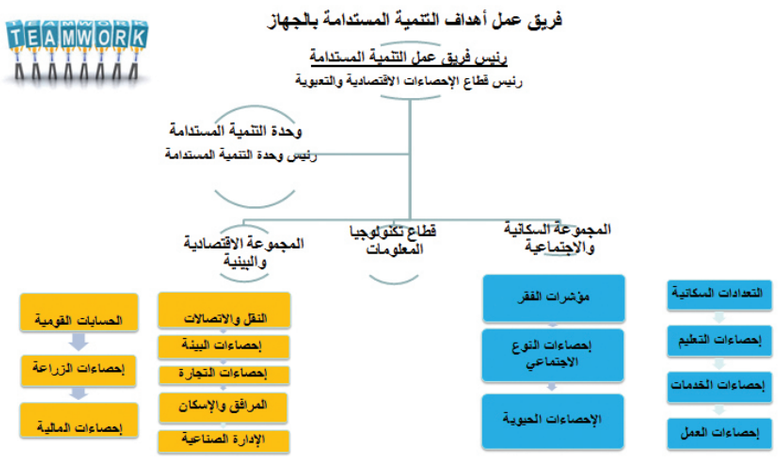

أهم مهام عمل وحدة التنمية المستدامة:

- دراسة المؤشرات والبيانات الوصفية من حيث التفهم الكامل لتعريف المؤشر ومكوناته وارتباطه بالغاية والهدف، بما في ذلك المعايير والتصنيفات، ووحدة القياس وتوحيد المفاهيم ومنهجية احتساب المؤشر والبيانات الوصفية المرتبطة به.
- التنسيق مع مصادر البيانات الوطنية والدولية والإقليمية لتوحيد المنهجيات المستخدمة في عملية رصد متابعة أهداف التنمية المستدامة.
- تحديد مستوى التصنيف والتفصيل لكل مؤشر (النوع / العمر / الموقع الجغرافي /....).
- التعرف على مدى إتاحة بيانات المؤشر بدورية منتظمة (سنوية / ربع سنوية/ ...) من حيث الجهة المسئولة عن نشر البيانات وفقاً للتفصيلات المطلوبة ودراسة الاحتياجات اللازمة من الموارد لإنتاج تلك البيانات.
- التأكيد على أهمية تضمين بيانات النوع الاجتماعي وأوضاع المرأة بكافة الإحصاءات المنتجة وتوثيق

علاقات الشراكة بين كافة عناصر النظام الإحصائي الوطني وترسيخ مبدأ الحاجة إلى آليات مبتكرة لإنتاج المؤشرات.

- اصدار تقارير إحصائية وطنية بشكل دوري لرصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة 2030 في مصر.

ب- الأنشطة والفعاليات (وحدة التنمية المستدامة):

- **الندوة الوطنية للتنمية المستدامة**

عقد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الندوة الوطنية للتنمية المستدامة (4 ديسمبر 2016) والتي تُعد الأولى لإثراء الوعي بأهداف التنمية المستدامة الأممية 2030، وقد استعرضت الندوة أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كما أكدت أيضا على دور الحوكمة والإدارة الرشيدة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

استهدفت الندوة التعريف بالأهداف والغايات ومؤشرات القياس، وتوعية عناصر النظام الإحصائي الوطني وشركاء العمل الإحصائي بأهمية الرصد وجمع البيانات لتقييم ما تم تحقيقه حتى يمكن تعديل خطط التنفيذ بما يضمن تحقيق أفضل النتائج، وقد شاركت في الندوة وزيرة التعاون الدولي، ونائب المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وممثلي المنظمات الدولية (صندوق الأمم المتحدة للسكان - اليونيسيف) ونخبة من كبار المحللين الاقتصاديين وأساتذة الجامعة وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص.

- **ورشة عمل حول النظام الايكولوجي (Data EcoSystem) لبيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة**

نظم الجهاز ورشة عمل حول النظام الايكولوجي للبيانات (النظام البيئي للبيانات) بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (28- 29 ديسمبر 2016) وقد تم دعوة العديد من شركاء العمل الإحصائي في الورشة مما كان له آثراً إيجابياً في تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه إنتاج المؤشرات واقتراح آليات لتقليص فجوات البيانات.

وقد استعرضت الورشة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة واستهداف وضع إطار وطني للنظام الايكولوجي للبيانات، كخطوة نحو تلبية الطلب الوطني والإقليمي والدولي لإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة من خلال نظام إحصائي وطني مترابط ومتوافق مع المعايير الدولية لتعزيز الحصول على بيانات ذات جودة ومصداقية.

حرص القائمين على تنظيم الورشة على التأكيد بان مؤشرات التنمية المستدامة أداة توجيهية يجب الاستفادة منها على المستوى الوطني في توجيه السياسات والاستراتيجيات، وأيضا تتيح المقارنة المعيارية مع الدول الأخرى لأنها نظام شمولي يتعامل مع كافة عناصر التنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية).

- **بناء وتصميم قواعد بيانات (EGYSDGInfo).**

تم الاستعانة بالخبرات الفنية لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بناء وتصميم قواعد البيانات بشكل عام من خلال عقد برنامج تدريبي لفريق عمل التنمية المستدامة لتصميم وبناء واستخدام قاعدة بيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (EGYSDGInfo) عبر استحداث (موائمة) لقاعدة بيانات DEVINFO والتي سبق أن أعدت للجهاز لتلاءم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عام 2030 ولتثبيت آلية إنتاج البيانات بصفة دورية.

- **تقرير النظام الايكولوجي للبيانات**

الجهاز بصدد الانتهاء من إعداد تقرير حول النظام الايكولوجي للبيانات (النظام البيئي للبيانات) في مصر بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وسيتم دعوة العديد من شركاء العمل الإحصائي في منتدى لاطلاعهم على التقرير.

- **مشروع تفعيل دور المحافظات والمحليات فى توفير واستدامة بيانات إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030**

اتساقا مع توفير واستدامة البيانات اللازمة لإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة وبالتنسيق والتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، ولتفعيل دور المحافظات والمحليات في توفير بيانات لرصد ومتابعة الأجندة الدولية لما بعد 2015، كانت مبادرة هذا المشروع بهدف إجراء حصر كامل للبيانات الموجودة لدى المحافظات والمحليات التي يمكن الاستفادة منها في بناء المؤشرات، وكذلك التعرف على إمكانية إضافة سؤال أو أكثر إلى النماذج التي تستخدمها المحافظات والمحليات، كما يهدف المشروع إلى تكوين مسار معرفي لدى العاملين بالمحافظات والمحليات حول أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها.

- **مشروع التحليل الإحصائى المتعمق لدعم متخذ القرار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**

هذا المشروع يتم بالتنسيق والتعاون مع اليونسيف ويهدف إلى دعم اتخاذ القرار من خلال التحليل الإحصائي المتعمق لإبراز العوامل والعناصر المؤثرة في بعض الظواهر والتي تؤثر على تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وفق المخطط. كما يهدف المشروع إلى إعادة استخدام البيانات والإحصاءات لتحقيق أقصى استفادة ممكنة (Cost effectiveness of data).

- **مشروعات مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)**

في نطاق التعاون الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة يتم حاليا وضع خطة مع منظمة الأغذية والزراعة لبناء القدرات فيما يتعلق بالأهداف التي تمثل الفاو الجهة الراعية لها.

- **مشروعات مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي**

كذلك يتم حاليا التشاور لوضع خطط للتعاون في رصد ومتابعة وقياس أهداف التنمية المستدامة مع كل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي وفق الأهداف التي ترعى تنفذها ورصدها وقياسها المنظمات سالفة الذكر.

ثالثا: مشاركات الجهاز فى الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية

شارك الجهاز في الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية والتي كان من شأنها وضع إطار للمؤشرات وتحديد التحديات التي تواجه إنتاجها، ولمناقشة آلية إعداد التقارير بالإضافة إلى بناء قدرات العاملين داخل النظام الإحصائي الوطني بصفة عامة والجهاز الإحصائي الوطني (CAPMAS) بصفة خاصة، ويُعد رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة محصلة عدد من الفعاليات التي ارتبطت بمنظمات وهيئات الأمم المتحدة وشركائها ويمكن حصر تلك الفعاليات في مجموعتين على النحو التالي:

المجموعة الأولى :الندوات وورش

1- الورشة الإقليمية حول رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (نيروبي – كينيا 12- 14 نوفمبر 2013) ونظمها الموئل - برنامج الأمم المتحدة للتوطين (UN-HABITAT) بهدف رصد التقدم المحرز الخاص بالهدف السابع (كفالة الاستدامة البيئية) وخاصة مؤشرات المناطق المحرومة من الخدمات (على سبيل المثال العشوائيات).
2- ورشة عمل لوضع إطار للمؤشرات التحضيرية لأهداف التنمية المستدامة (بريتوريا - جنوب إفريقيا، 13– 17 ابريل 2015)، بهدف وضع إطار عمل لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لتطوير الموقف الأفريقي ورصد الأهداف والغايات الإنمائية المستدامة في مرحلة ما بعد 2015 بما يواكب خصوصية الدول في قارة إفريقيا.
3- ورشة عمل لاستعراض واستكمال أهداف التنمية المستدامة (الجزائر 3 - 8 مايو 2015) بهدف إقرار إطار عمل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على أساس موقف إفريقي موحد تمهيداً لإقرار الأهداف في سبتمبر 2015.
4- الندوة الدولية حول تحديات أهداف التنمية المستدامة في إطار منظومة الإحصاء القومي (سول – كوريا 16- 17 سبتمبر 2015) بهدف مناقشة إمكانية الربط بين الإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الإقليمية والوطنية والتعرف على التحديات التي تواجه رصد مؤشرات التنمية المستدامة.
5- ورشة عمل حول إحصاءات النوع الاجتماعي (بانكوك - تايلاند 29-30 أكتوبر 2015) بهدف مناقشة مؤشرات الهدف الخامس لأهداف التنمية المستدامة والخاص بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6- الورشة الإقليمية عالية المستوى حول المؤشرات ذات الأولوية لأجندة التنمية الدولية والمستندة إلى مؤتمر السكان والتنمية في المنطقة العربية (القاهرة 5 – 6 أكتوبر 2015) ،حيث استهدفت الورشة مناقشة احتياجات المنطقة العربية لتحديد المتطلبات اللازمة للتوصل لإدماج أجندة السكان ضمن خطة التنمية المستدامة لما بعد 2015، وتحديد آليات تكييف أجندة التنمية المستدامة بما يصب في صالح التنمية بالمنطقة العربية.
7- المشاركة في مؤتمر مؤشرات التنمية المستدامة مع منظمة الاسكوا عبر شبكة الإنترنت (WEBEX Conference) - 10/22 2015

بهدف مراجعة أولويات مؤشرات التنمية المستدامة للمنطقة العربية لأجندة التنمية لما بعد 2015.

8- ورشة عمل لأهداف التنمية المستدامة التي نظمها مكتب تنسيق الأمم المتحدة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "ضمن فعاليات اليوم العالمي للإحصاء" (القاهرة 26 أكتوبر 2015) بهدف قياس التقدم المحرز على المستوى الوطني في مصر، وكذلك رصد التقدم المحرز لضمان حقوق الطفل ضمن أهداف التنمية المستدامة2030.

9- ورشة عمل لمناقشة التقارير الدولية لقياس التقدم في تنفيذ الإطار الإستراتيجي وأهداف التنمية المستدامة (لوساكا - زامبيا 3-4 نوفمبر 2015) بهدف إقرار المؤشرات في الإطار الإفريقي طبقا لأراء وخبرات ممثلي الدول الأعضاء، كذلك مناقشة توحيد المفاهيم ومنهجية حساب كل مؤشر، وتركزت المناقشات حول مؤشرات النوع الاجتماعي والمؤشرات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

10- المنتدى السياسي رفيع المستوى والذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي الاجتماعي، وانطلقت فعالياته بمقر الأمم المتحدة نيويورك (18-20 يوليو 2016)، حيث تضمن برنامج المنتدى عروضاً من 22 دولة حول رؤيتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطوعت الدول لعرض خططها في المنتدى وهي: الصين، كولومبيا، مصر، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، مدغشقر، المكسيك، الجبل الأسود، المغرب، النرويج، الفلبين، كوريا، ساموا، سيراليون، سويسرا، توغو، تركيا، أوغندا، فنزويلا. تحت شعار " عدم تخلف احد عن ركب التنمية" على أن يتم مناقشة عدد من الموضوعات خلال السنوات الثلاث القادمة، ويكون الهدف السابع عشر مشترك في كافة فعاليات المنتدى كالتالي:

- عام ٢٠١٧ :" القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير" (أهداف 1، 2، 3، 5، 9، 14).
- عام ٢٠١٨ :" التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود" (أهداف 6، 7، 11، 12، 15).
- عام ٢٠١٩ :" تمكين الأفراد وضمان الشمول والمساواة" أهداف 4، 8، 10، 13، 16).

11- المؤتمر الدولي حول تحسين بيانات الهجرة الدولية - في أجندة التنمية المستدامة 2030- الذي نظمته منظمة الهجرة الدولية 2-3 نوفمبر 2016، لمناقشة تحديات الحصول على بيانات دورية ومستدامة للمهاجرين والهجرة لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة2030 المتعلقة بالهجرة.

12- منتدى متابعة تنفيذ مؤتمر السكان والتنمية لما بعد 2014 يو في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعقد في عمان - الأردن - يوليو 2017، والذي نظمه صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والاسكوا والجامعة الأمريكية بالقاهرة لتعزيز القدرات العربية لتتبع ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (إعلان القاهرة 2013).

13- ورشة عمل قياس تمثيل المرأة فى الحكم المحلى والتي نظمتها الاسكوا والأمم المتحدة خلال الفترة 12- 13 سبتمبر 2017 والمنعقدة ببيروت - لبنان، مناقشة الأبحاث التي تقدمها الأمم المتحدة بشأن الحكم المحلي في المنطقة وأثر ذلك على وضع مقياس عالمي موحد لتمثيل المرأة في الحكومة المحلية وكذلك ما يخص منهجية وحساب مؤشر التنمية المستدامة 1,5,5 (ب) الخاص بتمثيل المرأة في الحكم المحلى ومصادر البيانات ، ومدي ملائمة المؤشر في منطقة الاسكوا بما في ذلك التعاريف والمصطلحات المتعلقة بالحكم المحلي

14- الاجتماع التشاوري حول الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة - عقدت الإسكوا بالتعاون مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة للبيئة " الاجتماع التشاوري حول الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة"، وذلك في 18-21 أيلول/سبتمبر 2017 في القاهرة. شارك في الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي (ممثلين من وزارات البيئة في الدول العربية) وممثلون عن أجهزة الإحصاء الوطنية، وعن عدد من المنظمات الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة وخبراء من مراكز البحوث البيئية، لبحث "الإطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة 2030 للتنمية المستدامة"، والذي أعدته الإسكوا والأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية ، تم كذلك تسليط الضوء على المقاربة المعتمدة لتطوير

الإطار وتقييم الأولويات البيئية في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وكذلك تقييم إدماج البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة في الإطار الإقليمي والوطني للتنمية في المنطقة العربية. وخلُص الاجتماع إلى اعتماد المشاركين للإطار التنفيذي تمهيدا لعرضه على اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية.

15- المشاركة في ورشة العمل الفرعية الإقليمية حول البيانات التفصيلية وفقا لأهداف التنمية المستدامة 2030 المنعقدة في مالاوي ، 27-2017/9/29، تقييم المصادر الوطنية لإنتاج بيانات تفصيلية، عرض للتجارب والتحديات الوطنية في إنتاج بيانات مصنفة، حلول مبتكرة بشأن تصنيف البيانات ومقتضيات تكامل البيانات المنتجة من مصادر مختلفة.مبادرات القدرات الإحصائية.تنسيق الجهود بشأن تصنيف البيانات .

16-المشاركة في ورشة العمل التدريبية الإقليمية لتحسين واستخدام بيانات رصد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الأفريقية، 26- 29 سبتمبر 2017 - كمبالا –أوغندا، زيادة جودة البيانات لرصد المساواة بين الجنسين وسبل تمكين المرأة فى أفريقيا، وكذا التدريب على استخدام الدليل الإرشادي لإحصاءات النوع الاجتماعي بهدف إنتاج واستخدام إحصاءات موثقة من خلال دعم بناء القدرات والتدريب على منهجيات رصد مؤشر التنمية المستدامة الخاص بالمؤشر (5 - 5 - 1 ب) والمعني بنسبة تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية والمحليات.

17-المؤتمر الدولي لإحصاءات أهداف التنمية المستدامة الذي عقد في مانيلا - الفلبين - 4-6 أكتوبر 2017، تبادل الخبرات ف معالجة فجوات البيانات والمنهجيات واستخدام مصادر بيانات غير مستغلة وتفصيلات المؤشرات، وكذا تحسين النظم التقليدية لجمع البيانات، واستخدام البيانات الضخمة والسجلات والبيانات المولدة من المواطنين كمصادر جديدة للرصد والقياس عبر تعبئة الموارد ودعم وبناء القدرات والتعاون الممكن مع شركاء التنمية الدوليين للرصد والقياس.

18-المؤتمر الدولي عن الهبة الديموجرافية الثانية سول-كوريا 23-24 أكتوبر 2017، والذي استعرض التطورات الماضية والتحديات الراهنة والإجراءات المستقبلية لكبار السن من السكان التزاما بعدم ترك احد، نظرا لزيادة نسبة كبار السن عالميا سواء في الدول المتقدمة أو النامية أو الأقل نموا.

المجموعة الثانية: اجتماعات فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG- SDGs)

تم إنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الدورة السادسة والأربعون للجنة الإحصائية (مارس 2015)، وتم تكليفه بمهمة وضع إطار المؤشرات العالمية خلال الفترة من يونيه 2015حتى فبراير 2016 ويتكون فريق الخبراء من 27 ممثل عن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة كالتالي:

شرق أفريقيا؛ أوغندا وتنزانيا، وسط وجنوب أفريقيا؛ بوتسوانا والكاميرون، غرب أفريقيا؛ السنغال، كابو فيردي، شمال أفريقيا؛ الجزائر، غرب آسيا؛ مصر وأرمينيا والبحرين)، وسط وشرق وجنوب شرق آسيا؛ الصين والفلبين وكازاخستان والهند وأوشينا وساموا وفجي، منطقة الكاريبي؛ جامايكا وكوبا، أمريكا الجنوبية والوسطى ؛ البرازيل وكولومبيا والمكسيك، أوروبا الشرقية؛ روسيا، أمريكا الشمالية وشمال وغرب وجنوب أوروبا؛ ألمانيا والسويد وفرنسا وكندا وهولندا).

وقد عقد فريق الخبراء خمسة اجتماعات حتى الآن وشاركت مصر ممثلة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بكافة الاجتماعات عدا الاجتماع الأول حيث شارك به مندوب عن وزارة الخارجية، بالإضافة إلى تواصل الجهاز إليكترونياً عبر عقد مؤتمر مرئي (Video Conference) خلال الفترات الفاصلة بين الاجتماعات للتحضير لأجندة العمل أو لمناقشة أمور فنية متعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وفيما يلي عرض لما أسفرت عنه اجتماعات فريق الخبراء:

<u>الاجتماع الأول لفريق الخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة نيويورك (2-1 يونيو 2015)</u>

تركزت أهداف الاجتماع في تصميم أطار المؤشرات بشكل يتسق مع الأطر الإحصائية المتكاملة والقائمة وصياغة مجموعة من المؤشرات تخدم أكثر من غاية في أن واحد بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية

والاجتماعية، وقد أوصى الاجتماع بأن يكون عدد المؤشرات محدوداً، وأن تتضمن المؤشرات عدة أهداف في نفس الوقت.

الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بانكوك – تايلاند (26-28 أكتوبر 2015)

وقد تمثلت الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع في إرسال ثلاث استبيانات على النحو التالي:

الاستبيان الأول:تم إرسال الاستبيان لجميع الدول الأعضاء متضمنا الأهداف المقترحة وأهدافها الفرعية لمعرفة(مدى ملائمة المؤشر للهدف – سهولة الوصول إليه من حيث المنهجية/إتاحة البيانات) وتم تصنيف المؤشرات على النحو التالي :

التقييم	عدد الأهداف الفرعية
المستوى الأول (Tier1) توجد منهجية والبيانات متوفرة بشكل كبير	76
المستوى الثاني (Tier2) توجد منهجية لكن البيانات لا تتوافر بسهولة	68
المستوى الثالث (Tier3) لا توجد منهجية	25
المجموع	169

الاستبيان الثاني:

تم إرسال الاستبيان الثاني لمجموعة الخبراء المعنية بالتنمية المستدامة بهدف تطوير إطار عمل المؤشرات المقترحة, والربط بين أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة بحيث يكون هناك مؤشرات تخدم أكثر من هدف وتم تقديم مقترحات بذلك من خلال موقع الكتروني للدول الأعضاء.

الاستبيان الثالث:

في ضوء مداخلات واقتراحات الدول الأعضاء من خلال الاستبيان الثاني قامت لجنة فريق الخبراء بتقسيم المؤشرات (بإجمالي 203 مؤشر) إلى ثلاث مجموعات كالتالي:

- تم التعرف على كيفية تصنيف مؤشرات الإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة طبقا لتعليقات الدول بالإضافة إلى مناقشة آلية اتخاذ القرار فيما يخص تلك المؤشرات، كما تم مناقشة مؤشرات القائمة الصفراء فقط وإعادة تصنيفها إما إلى القائمة الخضراء أو الرمادية .

وكانت النتائج على النحو التالي:

تصنيف المؤشرات	مؤشرات تم الاتفاق عليها (باللون الأخضر)	مؤشرات تحتاج لنقاش موسع (باللون الرمادي)	المجموع
عدد المؤشرات	161	63	224

على أن يتم الاتفاق لمناقشة المؤشرات التي تحتاج لنقاش موسع (الرمادية) من بداية ديسمبر 2015 وحتى 15 فبراير 2016 والتأكيد على أن يتم تصنيف المؤشرات ذات الصلة وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (المكسيك، 30 مارس -1 إبريل 2016) تمثلت الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع عن طريق إرسال المقترحات النهائية للمؤشرات الرمادية ،وقد شارك الجهاز في اجتماع مع فريق الخبراء عبر شبكة الانترنت (WEBEX Conference) للتنسيق بشأن آلية مداخلات ومطالب المنظمات الدولية ضمن فعاليات الاجتماع الثالث وتم عقد اجتماع مع منظمة الصحة العالمية لمناقشة المؤشرات ذات الأولوية وخاصة المؤشر 3-8-2.

وقامت الدول الأعضاء بإجراء تقييم مبدئي للأهداف المقترحة وغاياتها الفرعية لمعرفة مدى ملائمة المؤشر للهدف - وسهولة الوصول إليه من حيث المنهجية وإتاحة البيانات، وفقا لنظام المستويات الثلاث Tiering System كما ورد بنتائج الاستبيان الأول.

وكانت النتائج على النحو التالي :

تم تكليف الدول الأعضاء لفريق الخبراء بتقديم مقترحاتها نحو تصنيف المؤشرات طبقاً للمستويات الثلاث عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالفريق ،كما تم

الاتفاق على مراجعة وإعادة تصنيف المؤشرات بحيث تكون الوكالات الدولية الراعية مسئولة - بالتعاون مع الفريق رفيع المستوى - عن بناء القدرات لضمان توفير بيانات مؤشرات المستوى الثاني (Tier 2) والاتفاق أيضاً على آلية إرسال التقارير الدولية وفقا للنظام الإحصائي لكل دولة.

كما تم الاتفاق على إنشاء (4) مجموعات:

- المجموعة الأولي:" مجموعة عمل تصنيف البيانات"
تختص بتصنيف البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة .
- المجموعة الثانية :" مجموعة عمل نظم المعلومات الجغرافية والمكانية" .
تختص بدراسة استخدام المعلومات المكانية في أهداف التنمية المستدامة.
- المجموعة الثالثة:" مجموعة تبادل البيانات الفوقية"
تختص بتبادل ومشاركة البيانات الوصفية الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
- المجموعة الرابعة:" مجموعة عمل دراسة الترابطات بين المؤشرات"
تختص بدراسة أوجه الترابط بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة .

كما تم إنشاء فريق فرعى مشترك تابع لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG) Inter-agency Expert Group والفريق رفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات High Level Group (HLG) For Partnership Co-ordination and Capacity – Building في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تم تكليفه بوضع خطة لمعالجة البيانات بما فيه بناء القدرات الإحصائية، وقد تم عقد أول اجتماع له على هامش الاجتماع الرابع لفريق الخبراء الذي عقد في جنيف (نوفمبر 2016).

<u>الاجتماع الرابع: لفريق الخبراء المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة جنيف - سويسرا (15–18نوفمبر 2016)</u>

ناقش الفريق متابعة نقاش المؤشرات المدرجة تحت المستوى الثالث والآلية المعتمدة لإعادة تصنيف فئات المؤشرات وعمليات استعراض وتحسين إطار المؤشرات، كما حدد آلية مقترحة لاستعراض خطط العمل الخاصة بمؤشرات الفئة الثالثة وجدول زمني مقترح لاستعراض المؤشرات الإضافية، وإجراء مناقشة بشأن آليات الإبلاغ عن البيانات العالمية وإجراء مناقشة أولية بشأن القضايا المتعلقة بتصنيف البيانات.

Dissagreation Working Group- SDG

GIS Spatial Working Group - SDG

Statistical Data and Metadata Exchange Group - SDG

Interlinkages Working Group- SDG

<u>الاجتماع الخامس: لفريق الخبراء المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أوتاوا- كندا (28- 31 مارس 2017)</u>

تابع الفريق مناقشاته حول المؤشرات المدرجة تحت المستوى الثالث والآلية المعتمدة لإعادة تصنيف فئات المؤشرات وعمليات استعراض وتحسين إطار المؤشرات، كما حدد آلية مقترحة لاستعراض خطط العمل الخاصة بمؤشرات مؤشرات المستوى الثالث. كما ناقش بعض تفصيلات مؤشرات اخرى.

<u>عقد الاجتماع السادس : لفريق الخبراء المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ، المنامة - البحرين (11-14 نوفمبر 2017).</u>

ام الفريق بمراجعة بعض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة طبقاً لتصنيف (Tier1-Tier2-Tier3). مناقشة المبادئ التوجيهية المقترحة بشأن تدفقات البيانات والإبلاغ العالمي وتقديم التقارير. استعراض التقدم المحرز في التطوير المنهجي لمؤشرات المستوى الثالث. تحديث مخرجات الأفرقة العاملة الثلاثة التابعة لفريق الخبراء السالف ذكرها.

رابعاً:

الوضع الراهن لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ فى مصر

رابعاً:الوضع الراهن لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 فى مصر

برز مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات حيث كان قاصراً على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات، ولكن مع ظهور مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 والتي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها، فالبشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة وتكمن قدرات الأمم فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف مع أي جديد بكفاءة وفاعلية.

فالتنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر، ولا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل : تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفر فرص الإبداع وضمان حقوق الإنسان، والمساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

جاءت أهداف التنمية المستدامة أكثر اتساعاً وشمولاً لتعطى للتنمية مفهوم أكثر اتساعا ليشمل غايات وأهداف أخرى إضافة إلى الأهداف الاقتصادية، حيث ارتبطت بالبشر من خلال القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة.

واهتمت التنمية المستدامة بضمان توافر المياه الآمنة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق.

شملت أيضا أهداف التنمية المستدامة إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل وتشجيع الابتكار والحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها، وجْعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، وضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، كذلك اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وحماية النظم الإيكولوجية البّرية وترميمها وتعزيز استخدامها وإدارة الغابات ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

كما ساهمت الأهداف على التشجيع لإقامة مجتمعات مسالمة لا يُهّمش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية والحوكمة من خلال منظور أكثر شمولاً يتضمن الأبعاد الثلاثة الأساسية البيئية والاقتصادية والاجتماعية تحت شعار " عدم ترك أحد في الخلف " "Leave no one behind.

تشكل الأهداف من ناحية أخرى دعوة لمشاركة كافة الأطراف، على المستوى الوطني، سواء في تنفيذ البرامج والخطط التي تحقق الأهداف أو تلك المتعلقة بتوفير بيانات الرصد والمتابعة، وذلك من خلال تشارك أوسع من الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني لإنتاج بيانات أكثر تنوعا لرصد جهود التنمية، إضافة إلى الوزارات والجهات الحكومية، والمكاتب الإحصائية الوطنية، مع التأكيد على دور البرلمانيون أيضا في هذا الشأن، أذن لم يعد المجتمع المدني مستهلك للمعلومات بل منتج للبيانات أيضا ومشارك في إنتاج المؤشرات.

كما أن الحاجة إلى بيانات تفصيلية مصنفة مكانيا (على الصعيدين الوطني ودون الوطني) وديموجرافيا (النوع البيولوجي والعمر والإعاقة) يدفع نحو بناء شراكات واستخدام موارد جديدة للبيانات لمواءمة العرض مع الطلب على بيانات التنمية. وفيما يلي عرض لأهداف التنمية المستدامة الأممية 2030واستعراض المؤشرات المتاحة منها على المستوى الوطني.

أهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2030

الهدف ١ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الهدف ٢ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف ٣ ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الهدف ٤ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

الهدف ٥ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

الهدف ٦ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

الهدف ٧ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

الهدف ٨ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف ٩ إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف ١٠ الحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها

الهدف ١١ جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الهدف ١٢ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف ١٣ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

الهدف ١٤ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف ١٥ حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف ١٦ التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف ١٧ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة

الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

القضاء على الفقر

الفقر لا يشمل فقط عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية، والتي تؤدي إلى الجوع وسوء التغذية وإلى عدم وجود المسكن الملائم أو ضعف فرص الحصول على التعليم وما إليها من الخدمات الأساسية، بل يتعدى ذلك فانتشار الفقر يعني تعثر خطط وبرامج التنمية، لذا يركز الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة على إيجاد عالماً خالياً من الفقر بحلول عام 2030 باتخاذ عدد من التدابير مثل : توفير الحماية الاجتماعية للجميع، والانتفاع بالموارد الاقتصادية، والحد من تأثر السكان بالكوارث المتصلة بالمناخ والكوارث الاجتماعية والاقتصادية.

الغاية 1-2 : تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030

المؤشر 1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر.

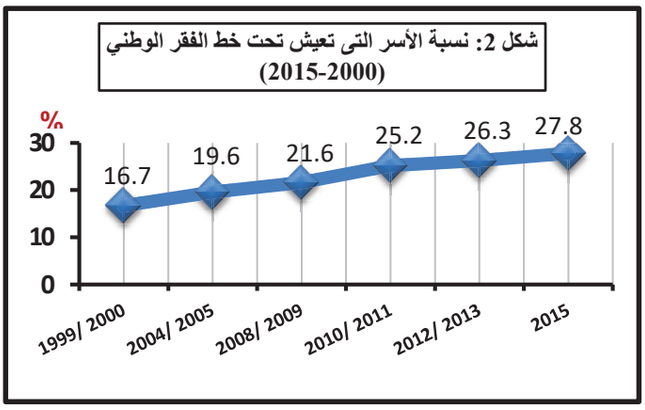

يوضح شكل 2: نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الوطني حيث سجلت (16.7 %) عام 2000، واستمر الارتفاع حتى بلغت النسبة (27.8%) عام 2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015 .

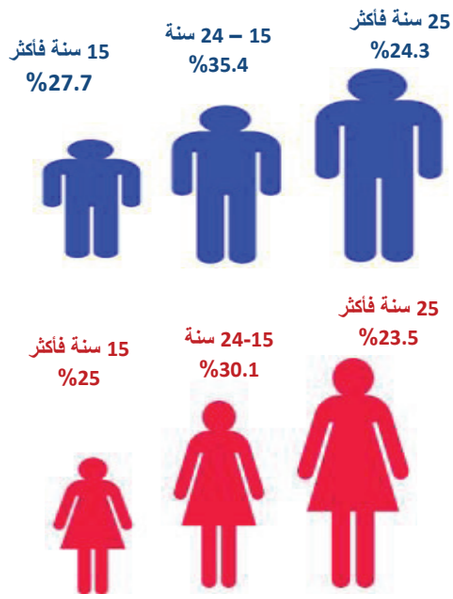

توزيع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني طبقاً لفئة العمر والنوع عام 2015:

- فئة العمر (15 سنة فأكثر) بلغت نسبتهم (26.3%)، ذكور (27.7%)، إناث (25%).
- فئة العمر (15-24) بلغت نسبتهم (33.1%)، ذكور (35.4%)، إناث (30.1%)،
- بلغت نسبتهم (23.9%) في فئة العمر (25 سنة فأكثر)، ذكور (24.3%)، إناث (23.5%).

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015 .

الغاية 1-4 : ضمان تمتع جميع الرجال والنساء ولاسيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الاراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة باشكال الملكية الاخرى، وبالميراث والحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة والملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل متناهي الصغر.

المؤشر 1-4-1 نسبة السكان الذين يعيشون في اسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية.

بلغت نسبة الاسر التي يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية كالتالي:

- المتصلين بشبكة المياه الرئيسية (96.85 %) عام 2017.
- المتصلين بشبكة الصرف الصحى الآمن بلغ **(66.2%)** عام 2017.
- المتصلين بشبكة الكهرباء 99.7% عام 2017.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2017 .

الغاية1-أ : كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة بما في ذلك التعاون الإنمائي المعزز، من اجل تزويد البلدان النامية، ولاسيما اقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من اجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

المؤشر 1-أ-1 نسبة الموارد المحشودة محليا والتي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر.

نسبة الموارد التى تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر 30% كما وردت فى الموازنة العامة للدولة (2016/2017).
المصدر: وزارة المالية 2016 .

المؤشر 1-أ-2 نسبة اجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية).

بلغت نسبة اجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية ؛التعليم والصحة والحماية الاجتماعية (47.6%) عام 2015.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015 .

برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة
لدعم الفقراء في مصر

يهدف برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة"إلى إلزام الأسر بتوجيه الدعم إلى الاستثمار في تعليم الأطفال والاهتمام برعاية صحة الأم والطفل ورفع وعي الأمهات بالتغذية السليمة للأطفال وسبل تنظيم الأسرة، هذا بالإضافة إلى كفالة حقوق الفئات غير القادرة على العمل ومنهم ذوي الإعاقة والمسنين والأيتام.

تمثل قاعدة بيانات تكافل وكرامة أول قاعدة بيانات للأسر الفقيرة في مصر، والتي ضمت 13.5 مليون مواطن على مستوى محافظات مصر، وقد طور البرنامج آلية للتحقق ولضبط عمليات الاستحقاق والاستبعاد، وكذلك تم إنشاء لجان مساءلة مجتمعية بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية والمحافظين،

الدور المعلوماتي للجهاز
في تفعيل برنامج "تكافل وكرامة"

لأجل تصميم البرنامج تم دراسة جميع خرائط الدخل والإنفاق الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك الإعانة والصحة ومؤشرات التنمية والدخل بين الفقراء والأكثر فقرًا لتحديد القيمة المالية التي ستقدم إلى الأسر المستفيدة من البرنامج كأحد الحلول لتقليص شريحة السكان التي تندرج ضمن فئة "الفقر المدقع" والذي تبلغ نسبتها 5% ، لذا ومع بدايات البرنامج استخدمت ثلاثة طرق لقياس الفقر:

1- قياس الدخل والإنفاق للمواطنين.
2- الاستهداف الجغرافي لمعاينة المناطق الأكثر تركيز للفقر والأكثر فقرًا والتي تتعدى نسبة الفقر فيها 70%.

حجم المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة خلال الفترة (مارس 2015 - مايو 2017)

- 1.7 مليون أسرة مستفيده من برنامج تكافل وكرامة، أي ما يقرب من 8 مليون فرد.
- 7.5 مليار جنيه إجمالي المنصرف للأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة.
- 72% نسبة المنصرف بالصعيد إلى إجمالي الموازنة الكلية.

الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

تلتزم الدول عبر هذا الهدف بوضع نهاية للجوع ولكافة أوجه سوء التغذية بحلول عام 2030 والتي يمكن تحقيقها من خلال اتخاذ كافة السبل لوقف الهزال والتقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة، ولسوء التغذية وجه أخر وهو الوزن الزائد والسمنة المفرطة. لذا فإن التصدي لسوء التغذية أصبح حتمياً ربما من خلال الاستثمار في مجالات تؤثر على التغذية مثل الزراعة والحماية الاجتماعية، أو مجالات أخرى مثل اتخاذ التدابير اللازمة من سياسات وإجراءات تهدف إلى خفض سوء التغذية بشقيه الهزال والسمنة.

يمثل القضاء التام على الجوع هدفا ملحا شديد الطموح، كما انه وضع كاول الأهداف الإنمائية للألفية، وينص على خفض نسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015 ويضع ذلك انهاء الجوع ضمن الاولويات العالمية لاجندة التنمية المستدامة 2030.

الغاية 2-1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام، بحلول عام 2030.

2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

طورت منظمة الاغذية والزراعة اداة لقياس لقياس مؤشر انعدام الأمن الغذائي كنسبة مئوية للأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي عند مستويات معتدلة أو شديدة خلال الفترة من عام (2014 - 2016) وهو معيار قياسي تضعه المنظمة من خلال تطبيق تلك الأداة والمطبقة في أكثر من 140 دولة ومن خلال استخدام أساليب قائمة على اختبار نوعية البيانات التي يتم جمعها.

كما طور مؤشر مركب وضعه برنامج الأغذية العالمي عام 2012 باستخدام مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك كمصدر لإنتاج هذا المؤشر ويتم حساب مؤشر انعدام الأمن الغذائي من خلال مؤشر كاري (Consolidated Approach for Reporting Indicators of Food Security) ، وهو مكون من مؤشرين أساسيين :

1. الوضع الحالي للأسرة في استهلاك الطعام (البيانات الكمية)، ويقاس بدليل نقص الطاقة الغذائية.
2. استراتيجيات تغلب الأسرة على نقص الطعام ويقاس باسلوبين :

أ) استراتيجيات التغلب على نقص الغذاء .

ب)حالة الفقر المادي أو نسبة الإنفاق على الغذاء.

نتائج المنهجتين توافقت معا فيما يخص انعدام الأمن الغذائي المتوسط والشديد حيث تصل نسبة السكان 28%، اما انعدام الأمن الغذائي الشديد فهناك اختلاف جوهري.

الغاية 2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام 2025.

المؤشر 2-2-1 معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر < -2 نقطة عن الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة.

بلغ معدل التقزم بين الأطفال دون سن 5 سنوات من العمر(21.4 %) عام 2014.

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المسح السكاني الصحي 2014 .

المؤشر 2-2-2 معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول > +2 أو < -2 نقطة عن الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة بحسب النوع (الهزال/ زيادة الوزن).

معدل إنتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة بسبب الهزال (5.5%)، وبسبب زيادة الوزن (14.9%) عام 2014.

المصدر: وزارة الصحة والسكان، المسح السكاني الصحي 2014 .

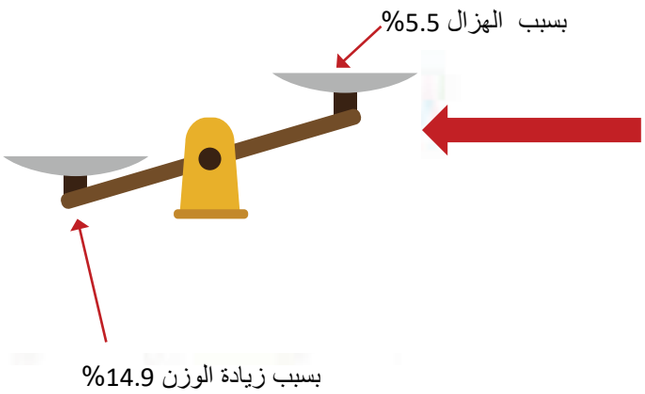

الغاية 2-3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية و النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون والأسريون والرعاة والصيادون من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بحلول عام 2030.

المؤشر: 2-3-1حجم الإنتاج لكل وحدة عمل وفقاً لفئات حجم المؤسسة الزراعية/ الرعوية / الحرجية.

بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي 319.5 مليار جنيه، كما بلغ صافى قيمة الدخل الزراعي 224.9 مليار جنيه عام 2014/ 2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016 .

الغاية 2-4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الايكولوجية وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث وتحسن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة بحلول عام 2030.

المؤشر : 2-4-1 نسبة المساحة الزراعية الخاضعة للممارسات الزراعية المستدامة.

نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة (3.8%) عام 2015/2014، وبلغت (3.7%) عام 2016/2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016 .

الغاية 2-أ زيادة الاستثمار بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز في البني التحتية الريفية وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من اجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية ولاسيما في اقل البلدان نموا.

المؤشر 2-أ-1 مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية.

% 1.5

بلغت نسبة مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية (1.5%) عام 2016/2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016 .

المؤشر: 2-أ-2 مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافاً إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي.

بلغت قيمة إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للمشروعات الجارية في قطاع الزراعة والأمن الغذائي 689 مليون دولار أمريكي عام 2016.

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي 2016 .

الغاية 2- ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

المؤشر: 2- ج-1 مؤشر مقارنات أسعار الغذاء

بلغ مؤشر مقارنات أسعار الأغذية الوطني (5.1%) عام 2016/2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016 .

*** تمثل مقارنات أسعار الأغذية " التغير في أسعار الغذاء في عام 2015/ 2016 عن عام 2015/2014".**

يحتل انتشار الجوع في مختف انحاء العالم اهمية كبرى ضمن اهداف التنمية المستدامة، ولانتشار الجوع اسباب وعوامل عديدة ربما نتيجة لسوء توزيع الموارد و/أو عدم توظيفها بشكل يتوافق مع قدرات الفقراء ، أو بسبب الفقر المادي وما اليها من عوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، أو عدم الاستقرار.بيد ان انتشار ظاهرتي الفقر والجوع في بعض الدول ارتبطت بعوامل اخري في مقدمتها النزاعات الداخلية وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وكما يتبين من الغايات او المقاصد التي تنتمي الى هذا الهدف يتبين أن الجوع لا يرتبط فقط بتوفير كميات الطعام المناسبة لكنه يتعدى ذلك الى توفير الطعام بالحد الادنى من الكميات المطلوبة والتنوع الذي يساعد في دفع سوء التغذية والتقزم. كذلك يرتبط الهدف بغايات تتعلق بالاستدامة الزراعية للحفاظ على حقوق الاجيال القادمة.

قضية الأمن الغذائى فى مصر من أكثر القضايا اهميةً لارتباطها الوثيق بالابعاد الثلاثة للتنمية البعد الاقتصادي والاجتماعي وايضا البعد البيئي، والذي يعني التاثير على عملية التنموية. لذلك اعد الجهاز دراسة متكاملة بعنوان "دراسة اقتصاديات الامن الغذائي في مصر خلال الفترة (2006-2015). تناولت الدراسة عدة موضوعات اهمها الفجوة الغذائية ومعدل الإكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الرئيسية ومنهجيات حسابها بالاضافة الى التوقعات المستقبلية لتلك الفجوة. مقارنات دولية لوضع الأمن الغذائى من خلال المؤشرات المتاحة لهذا الغرض، مع الربط باهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالامن الغذائي.

الهدف ٣ - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

٣ الصحة الجيدة والرفاه

يُعد ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه لكافة الفئات العمرية عنصر لابد منه في التنمية المستدامة، لذلك تم وضع هذا الهدف لمواصلة العمل الذي تم تحقيقه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لاستمرار انخفاض عدد الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة، ووضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا.

كما يتضمن الهدف أيضا التحديات الناشئة في مجال الصحة ومكافحة الأمراض غير السارية وتمويل قطاع الصحة، والتغطية الصحية الشاملة سواء الوقائية أو العلاجية، والصحة الإنجابية، وتدريب عالي المستوى لقوة العمل بقطاع الصحة، وضمان الحصول على الأدوية واللقاحات بتكلفة ميسرة.

الغاية 3-1 : خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000.100 مولود حي بحلول عام 2030.

المؤشر3-1-1معدل الوفيات النفاسية لكل 100.000 مولود حي.

49 حالة/100,000 مولود حي

بلغ معدل الوفيات النفاسية 49 حالة/ 100,000 مولود حي عام 2015.
المصدر:وزارة الصحة 2015.

المؤشر3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيين صحيين مهرة.

%91.5

نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيين صحيين مهرة (91.5%) عام 2015.
المصدر:وزارة الصحة 2015.

3-2 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي.

المؤشر3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي).

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (19.1) حالة وفاة عام 2013، (18.9) حالة وفاة عام 2014، (20.3) حالة وفاة عام 2015 لكل 1000 مولود حي.
المصدر:وزارة الصحة 2015.

المؤشر 3- 2- 2 معدل وفيات حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي .

معدل وفيات حديثي الولادة (أقل من 7 أيام) بلغ (2.6) عامي 2013 و2014، وبلغ (2.8) حالة وفاة عام 2015 لكل 1000 مولود حي .
بلغ معدل وفيات الأطفال (أقل من شهر) (6.3) عام 2013 كما بلغ (6.2) عام 2014، اما عام 2015 بلغ (6.8) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي.

المصدر:وزارة الصحة 2015.

الغاية 3-3 وضع نهاية لأوبئة مثل الإيدز والسل والملاريا والامراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الاخرى بحلول عام 2030.

المؤشر3-3-1 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان (بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان).

بلغ إجمالى عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) 0.19 مصاب لكل 1000 شخص غير مصاب فى الفئة العمرية (15- 49)،

المصدر:وزارة الصحة 2015.

المؤشر3-3-2 معدل إنتشار داء السل لكل 1000 شخص فى السنة.

وفقاً لبيانات وزارة الصحة عام 2015 لم ترد اى حالات للإصابة السل .

المؤشر3-3-3 عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل 1000 شخص فى السنة.

وفقاً لبيانات وزارة الصحة عام 2015 لم ترد اى حالات للإصابة

الغاية 3-4 خفض وفيات المبكرة الناجمة عن الامراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030.

1-4-3 معدل الوفيات الناجمة عن امراض القلب والاوعية الدموية والسرطان وداء السكري والامراض التنفسية المزمنة.

بلغ معدل الوفيات بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية (304.4 لكل 100,000 من السكان)،
الإصابة بالسرطان (36.4 لكل 100,000 من السكان)،
ومرض السكري (9.5 لكل 100,000 من السكان)،
أمراض الجهاز التنفسي المزمنة (27.8 لكل 100,000 من السكان) **عام 2015.**
المصدر:وزارة الصحة 2015.

المؤشر3-4-2 معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار

تناقصت معدلات الانتحار من 155 حالة بمعدل (0.18) عام 2013 إلى 91 حالة بمعدل (0.11) عام 2014، ثم وصلت إلى 52 حالة بمعدل (0.06) عام 2015 لكل 100,000 من السكان .

المصدر:وزارة الصحة 2015.

الغاية 3-6 خفض عدد الوفيات والاصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي الى النصف بحلول عام 2020.

3-6-1 معدلات الوفيات الناجمة عن الاصابات جراء حوادث المرور على الطرق.

بلغ معدل الوفيات بسبب إصابات الحوادث المرورية (10.7) عام 2013 ، وبلغت (12.7) عام 2014، ثم بلغت (9.2) عام 2015 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان .

المصدر:وزارة الصحة 2015.

الغاية 3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030.

3-7-1 نسبة النساء في سن الانجاب (15-49 سنة) اللائي لبيت حاجتهن إلى تنظيم الاسرة بطرق حديثة.

بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب في الفئة العمرية (15-49) اللائي لبيت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة (56.9%) عام 2015.

المصدر:وزارة الصحة 2015.

المؤشر3-7-2 معدل الولادات لدى المراهقات.

بلغ معدل الولادات لدى المراهقات 56 حالة ولادة لكل 1000 امرأة في فئة العمر (15-19) عام 2014.

المصدر:وزارة الصحة 2014.

الغاية 3-أ تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشان مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.

3-أ-1 معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ اعمارهم 15 سنة فاكثر.

معدل الانتشار لاستعمال التبغ اجمالي المدخنين (15-49) بلغ 20.9%، ذكور (46.4%)، اناث (0.2%).

المصدر:وزارة الصحة 2015.

الغاية3-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها بشكل مستدام.

المؤشر3-ج-1: معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم (لكل 1000 من السكان).

بلغ معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم على النحو التالي :

الأطباء 1.1 (لكل 1000 من السكان) عام 2015.

التمريض 2.1 (لكل 1000 من السكان) عام 2015.

أطباء الأسنان 0.21 (لكل 1000 من السكان) عام 2015.

الصيادلة 0.5 (لكل 1000 من السكان) عام 2015.

المصدر:وزارة الصحة 2015.

الهدف ٤ - ضمـان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

يمثـل الحصـول علـى التعلـيم ركيـزة داعمـة لتحقيـق تنميـة بشـرية وتطـور اجتمـاعي واقتصادي للوصول للتنمية وضمان استدامتها، وذلك انطلاقاً من مساهمة التعليم في الحد من عدم المساواة بين فئات المجتمع وتقليص معدلات الفقر.

وعلـى الـرغم مـن أن معـدلات الالتحـاق تشـير إلـى وجـود تقـدم ملحـوظ تجـاه تزايـد إمكانيـة الحصول على التعليم بكل مراحله، إلا أن أهداف التنمية المستدامة تهتم أيضا بجودة التعليم، مما يعني مضاعفة الجهود من أجل تحقيق الأهداف المعنية بالتعليم والتي تساهم في إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف لتنمية المستدامة واستدامتها.

الغاية 4-2 ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية فى مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الإبتدائى حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائى بحلول عام 2030.

المؤشر 4-2-2 معدل المشاركة فى التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمى بالتعليم الابتدائى) بحسب الجنس.

بلـغ القيـد الإجمـالي بـالتعليم قبـل الابتـدائي (31.7%)، ذكـور (31.8%)، إنـاث (31.7%) عـام 2016/2015، وبلـغ (31.6%) لكـل مـن الـذكور والانـاث والاجمالي عام 2017/2016.

المصـدر: وزارة التربية والتعليم 2016.

الغاية 4-3 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال فى الحصول على التعليم التقنى والمهنى والتعليم العالى الجيد والميسور التكلفة ، بما فى ذلك التعليم الجامعى بحلول عام 2030.

المؤشر 4-3-1 معدل مشاركة الشباب والكبار فى التعليم الرسمى وغير الرسمى والتدريب خلال الاثنى عشر شهراً الماضية بحسب الجنس

معـدل القيـد الرسـمي للمشـاركين الشـباب والكبـار فـي التعلـيم الرسـمي وغير الرسمي والتدريب خـلال الاثنـى عشـر شـهراً الماضـية بالثـانوي العام (33%)، ذكور (29.7%)،إناث (36.5%) عام 2016.

المصدر : وزارة التربية والتعليم 2016.

معدل القيد الاجمالي بالتعليم قبل الجامعي (80.45%)، ذكور (80.01%)، اناث (80.92%) عام 2016/2015.

المصـدر: وزارة التربية والتعليم 2016/2015.

معدل القيد الاجمالي بالتعليم العالي (38.90%)، ذكور (39.40%)، اناث (38.40%).

الغاية 4-أ بناء المرافق التعليمية التى تراعى الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.

4-أ-1 النسبة المئوية للمدارس التى تحصل على : (أ) الطاقة الكهربائية، (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية، (ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم، (د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوى الإعاقة، (هـ) مياه الشرب الاساسية، (و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة، (ز) مرافق أساسية لغسل الأيدى (وفق التعاريف الواردة فى مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحى والنظافة الصحية للجميع).

نسبة المدارس التي تحصل على الطاقة الكهربائية عام 2017 (99.2%)

المصدر: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت 2017

نسبة المدارس التي تحصل على أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم عام 2017 (32.4%)

المصدر: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشأت 2017

نسبة المدارس التي تحصل على شبكة الانترنت عام 2016 (19.6%).

المصدر: التعداد العام للسكان واللاسكان والمنشأت 2017

الغاية 4-ج الزيادة بنسبة كبيرة فى عدد المعلمين المؤهلين ، بما فى ذلك من خلال التعاون الدولى لتدريب المعلمين فى البلدان النامية، وبخاصة فى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ، بحلول عام 2030.

4-ج-1 نسبة المعلمين فى (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى، (ب) التعليم الابتدائى، (ج) التعليم الاعدادى، (د) التعليم الثانوى الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوى) قبل الخدمة أو فى أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب فى بلد معين.

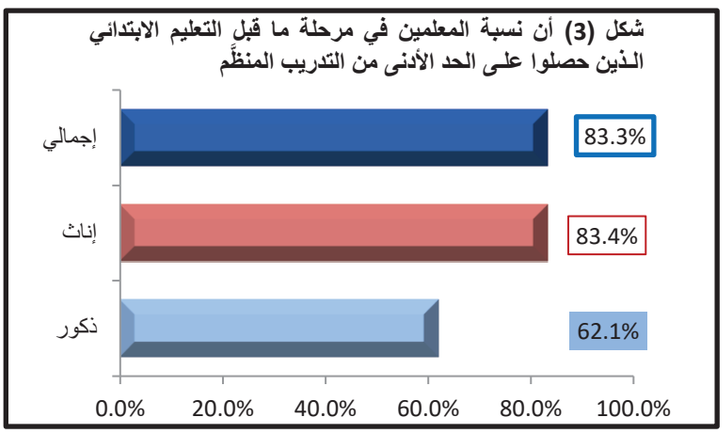

يوضح شكل (3) أن نسبة المعلمين في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي الذين حصلوا على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم(83.3%)، ذكور (62.1%)، إناث (83.4%) عام 2017.

المصدر:وزارة التربية والتعليم 2017.

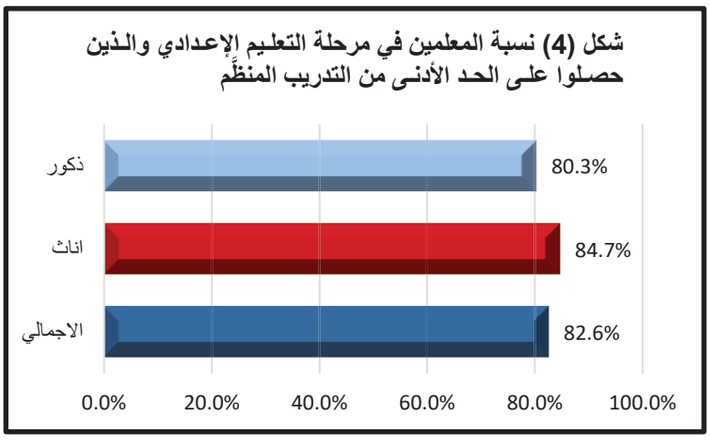

يوضح شكل (4) نسبة المعلمين في مرحلة التعليم الإعدادي والذين حصلوا على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم حيث بلغ 82.6%، ذكور (80.3%)، إناث (84.7%) عام 2017.

المصدر:وزارة التربية والتعليم 2017.

يوضح شكل (5) نسبة المعلمين في المراحل الثانوية الـذين حصـلوا علـى الحـد الأدنى من التدريب المنظّم عام 2017

- الثانوي العام (79%)، ذكور (78.2%)، إناث (80.1%).
- الثانوي الزراعي (58.5%)، ذكور (53.7%)، إناث (66.2%).
- الثانوي الصناعي(83.7%)، ذكور (83.0%)، إناث (84.7%).
- الثانوي الفندقي (58.1%)، ذكور (46.9%)، إناث (66.4%).
- الثانوي التجاري (66.7%)، ذكور (55.3%)، إناث (75%).

شكل (5) نسبة المعلمين في المراحل الثانوية الـذين حصـلوا علـى الحـد الأدنى من التدريب المنظَّم

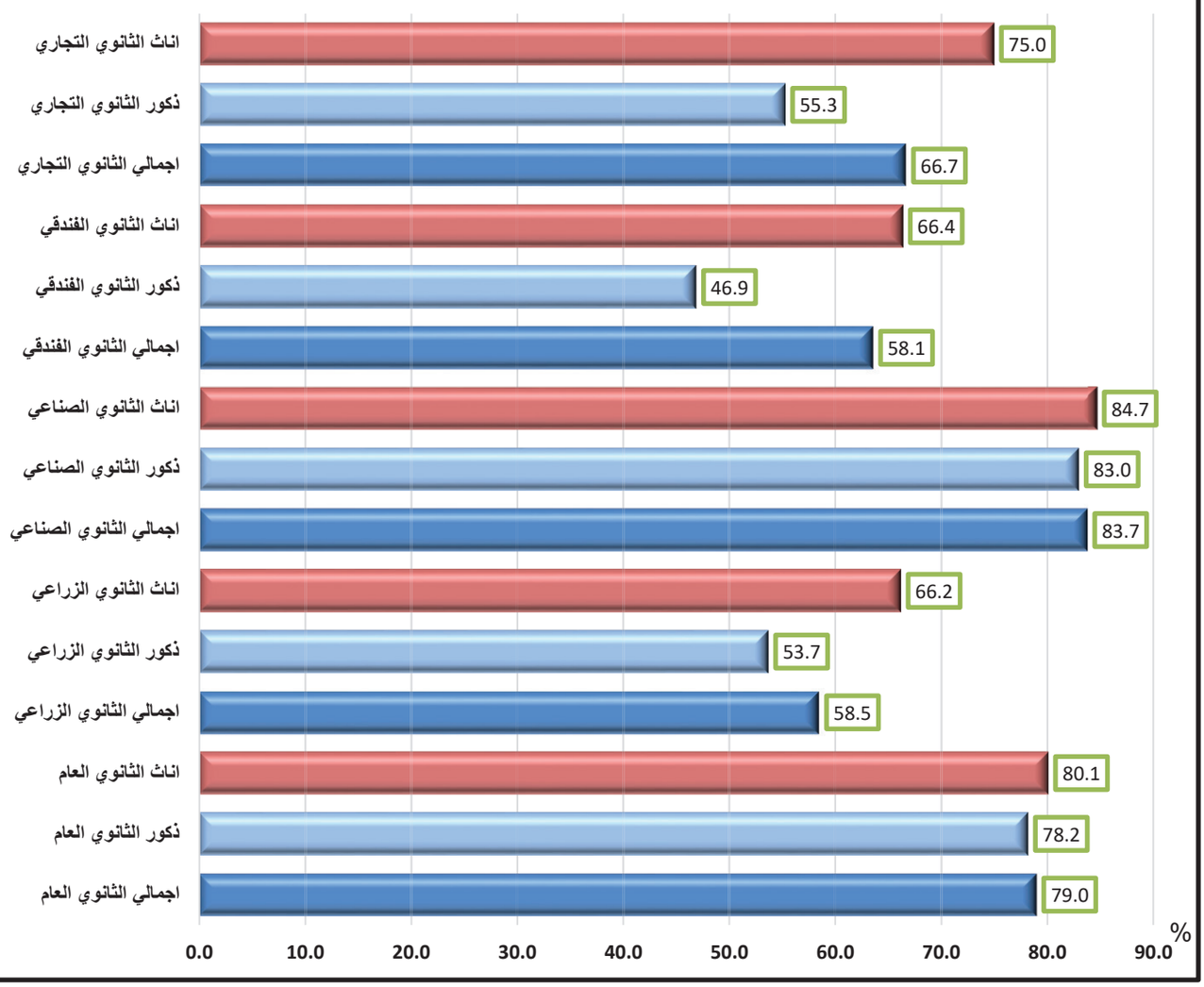

الهدف ٥ – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

تطبيق المساواة بين المرأة والرجل مبدأ توجيهياً للتنمية المستدامة حيث تمثل ضماناً لاستدامة سياسات التنمية كما تسهم في تقدم المجتمع، ولتحقيق ذلك لا بد من السعي نحو إرساء مبادئ التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في الحياة السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات، لذا يؤكد الهدف الخامس على تعزيز الجهود فيما يخص الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والقضاء على جميع أوجه التمييز المستند إلى الجنس في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع لنساء والفتيات فى المجالين العام والخاص، بما فى ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسى وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

المؤشر 5-2-1 نسبة النساء والفتيات المعاشرات اللاتي يبلغ سنهن الخامسة عشرة وما فوق اللاتى تعرضن لعنف بدني أو جنسى أو نفسي من عشير حالي او سابق، خلال اثنى عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر

النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف حسب نوع العنف

شكل (6) نسبة النساء والفتيات اللاتى تعرضن للعنف وفقاً للعمر ونوع العنف على النحو التالى:

أعلى نسبة عنف تعرضن له العنف النفسى بنسبة (22.3%)، وأعلى نسبة للعنف النفسي في فئة العمر (20-24) بنسبة (34.3%)، وادنى نسبة فى فئة العمر (60-64) وبلغت (6.9%) .

نسبة العنف البدنى (11.8%)، وأعلى نسبة فى فئة العمر (20-24) بنسبة (19.1%)، بينما الأدنى فى فئة العمر (60-64) وبلغت (2.2%).

بلغت نسبة العنف الجنسي (6.5%)، وأعلى نسبة فى فئة العمر (18-19) وبلغت (11.7%)، وأدنى نسبة في فئة العمر (60-64) وبلغت (0.8%).

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2015 .

شكل (6) نسبة النساء) السابق لهن الزواج واللاتي تعرضن للعنف على يد الزوج خلال الاثنى عشر شهراً السابقة
على المسح وفقاً لنوع العنف والاعمر

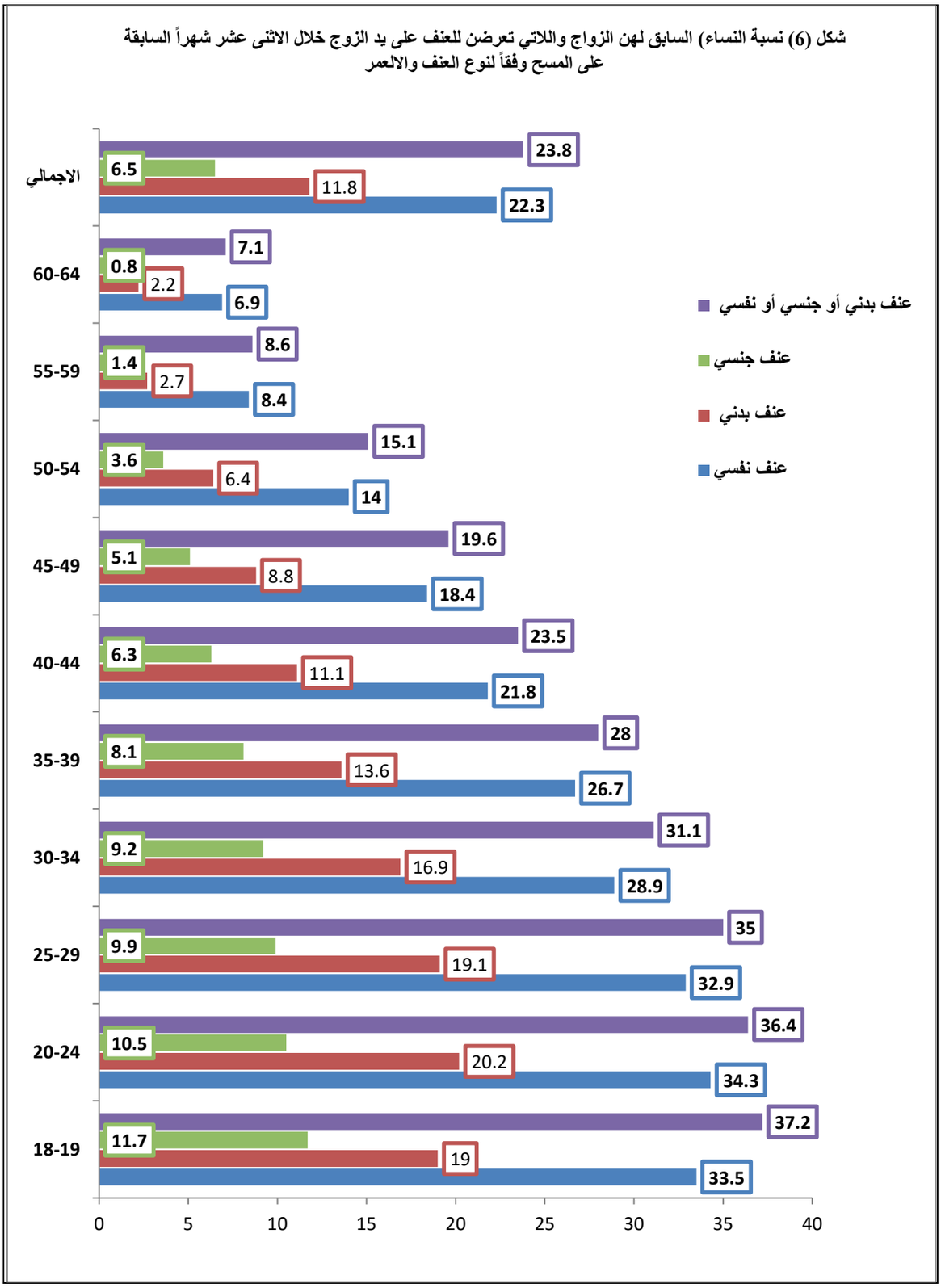

ملاحظة : مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم عل النوع الاجتماعي يغطي الفئات العمرية الواقعة بين العمر 18 وحتى العمر 64 فقط.

المؤشر5-2-2 نسبة النساء والفتيات المعاشرات اللاتي يبلغ سنهن الخامسة عشرة وما فوق اللاتى تعرضن للعنف من أشخاص غير العشير ، خلال اثنى عشر شهراً السابقة ، مصنفة بحسب العمر ومكان حدوث العنف.

العنف الجنسى

بلغت نسبة النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن في الفئة العمرية (18-64) اللاتى تعرضن للعنف الجنسى على يد افراد من العائلة او البيئة المحيطة (غير الزوج أو الخطيب) فى الإثنى عشر شهراً السابقة للمسح (1.1%) عام 2015.

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2015 .

الغاية 5-3 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسرى وتشويه الاعضاء التناسلية للإناث.

1-3-5 نسبة النساء اللاتى تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاماً واللاتى تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15 عاما و 18 عاماً.

نسبة النساء فى الفئة العمرية (20-24) واللاتي تزوجن أو ارتبطن بشريك عند بلوغهن 15 سنة (2%)، اما اللاتي ارتبطن عند بلوغهن 18 سنة فبلغت نسبتهن (17.4%) عام 2014، ونسبة النساء - في ذات فئة العمر - اللاتي تزوجن عند بلوغهن 18 سنة فبلغت (20.6%).

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2015 .

المؤشر 5-3-2 نسبة الفتيات والنساء اللاتى تتراوح أعمارهن بين 15و49 عاماً اللاتى خضعن لعملية تشويه /بتر الأعضاء التناسلية، بحسب العمر.

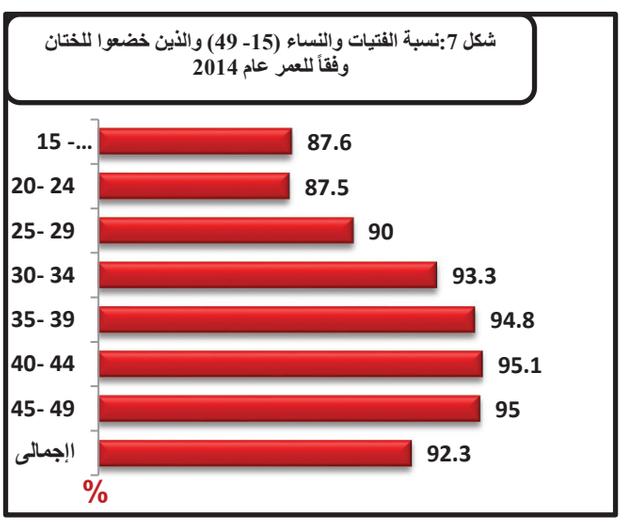

يوضح شكل (7) نسبة الفتيات والنساء في فئة العمر (15-49) اللاتي خضعن لعملية الختان حيث بلغت نسبتهن (92.3%)، وأقل نسبة للفتيات والنساء ممن تعرضن لتلك العملية تقع في فئة العمر (20- 24) بنسبة (87.5%)، يليها فئة العمر (15-19) بنسبة (87.6%)، ترتفع النسبة مع فئة العمر (40-44) حيث بلغت (95.1%) عام 2014.

المصدر : وزارة الصحة والسكان 2014 .

الغاية 5-4 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المترلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبني التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا عل الصعيد الوطنى.

المؤشر5-4-1 نسبة الوقت المخصص للأعمال المترلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب الجنس، والعمر، والمكان.

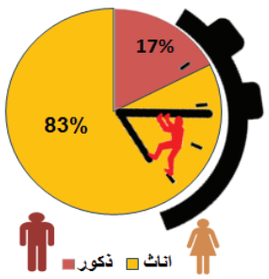

بلغت نسبة الوقت المخصص للعمل المنزلي والرعاية غير مدفوعة الأجر (للذكور 17% ، للإناث 83%) عام 2015.

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء 2015

5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار فى الحياه السياسية والاقتصادية والعامة.

5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء فى (أ) البرلمانات الوطنية و(ب) الحكومات المحلية.

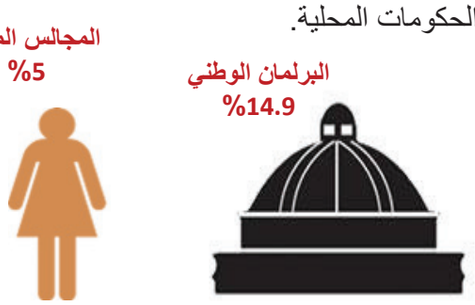

بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني (14.9%) في عام 2015.

كما بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس المحلية (5%) في عام 2008.

المصدر: وزارة الداخلية 2008، 2015.

المؤشر5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية

نسبة النساء اللاتي شغلن مناصب إدارية:

المنصب الاداري	2017/2016
وظيفة مدير عام بصفة شخصية	24.6
وظيفة المدير العام	16.3
المناصب العليا	16.1
الوظائف الممتازة	11.5
وزير أو أعلى	5.1
نائب وزير	6.7

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016/ 2017.

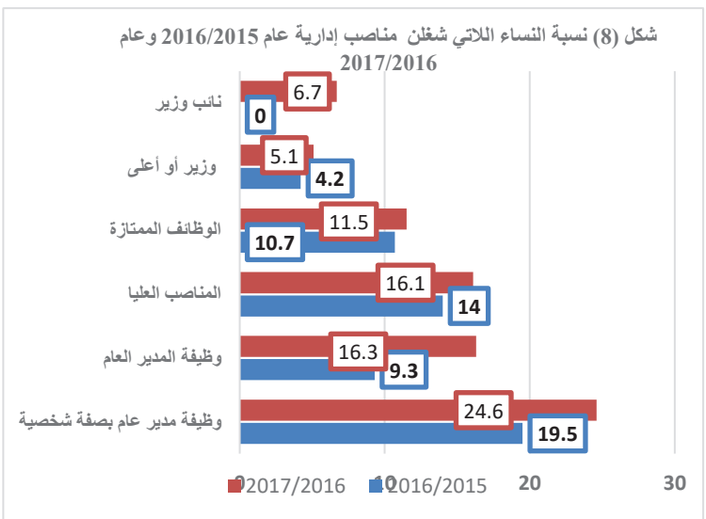

الغاية 5-6 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الانجابية، على النحوالمتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.

المؤشر 5-6-1 نسبة النساء من سن 15 الى 49 عاما اللاتى يتخذن بأنفسهن قرارا مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية.

بلغت نسبة النساء اللاتي اتخذن قرار وسائل تنظيم الأسرة بأنفسهن (22.5%) عام 2014 .

المصدر : وزارة الصحة والسكان 2014 .

الغاية 5-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرآة حقوقا متساوية فى الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف فى الأراضى وغيرها من الممتلكات وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقاً للقوانين الوطنية.

المؤشر 5-أ-1 (أ) نسبة اجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضى زراعية أو لديهم حقوق مضمونة فى الأراضى الزراعي بحسب الجنس، (ب) وحصة المرآة بين الملاك أو أصحاب الحقوق فى الأراضى الزراعية، بحسب نوع الحيازةالمؤشر.

بلغت نسبة السكان الذين يتمتعون بملكية حيازة زراعية ذكور (99%)، إناث (1%) في عام 2010/2009.

المصدر :وزارة الزراعة، التعداد الزراعي 2010/2009.

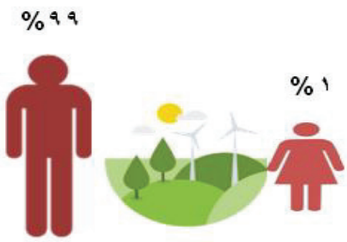

ملاحظة:يتم حاليا الاستعداد لاجراء التعداد الزراعي الذي تجريه وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

الغاية 5-ب تعزيز إستخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.

المؤشر 5-ب-1 نسبة الأفراد الحائزين على هواتف نقالة / خلوية بحسب الجنس.

بلغت نسبة الذين يمتلكون هاتف محمول (87.5%)، ذكور (90.7%)، إناث (84.2%) عام 2015 .

شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بقضايا المرأة ، من منظور الجندر أو النوع الاجتماعي ، في المحافل والمنظمات الدولية ، انعكس هذا الاهتمام جليا في مؤتمر بيجين، المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عام 1995 (الذي عُقد في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة).

لذا فان تقليص الفجوة النوعية يعد احد المبادئ التي ترتكز عليها الحقوق الأساسية للانسان، على أن تقليل تلك الفجوة يتعلق بشكل أساسي بتمكين المراة والحرص على حصولها على حقوق متساوية في المشاركة السياسية والتعليم والعمل.

فتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين قضية ترتبط بالارتقاء بدور المرأه في العمل وتمكينها من ممارسة مختلف الانشطة والاعمال، لذا هناك اهتمام واسع بوضع سياسات لإدماجها ضمن الخطط الوطنية اتساقا مع حق النساء والفتيات في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق، والانخراط في العمل السياسي وليس فقط الاقتصادي. لذا تضمنت اهداف التنمية المستدامة 2030 جنبا الى جنب مع رؤية مصر 2030 هدف اساسي يتطرق بقوة الى قضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين كمطلب أساسي للتنمية المستدامة.

لهذا اصبح من الضروري وضع أطار مؤسسي وقانوني وثقافي واجتماعي مناسب لطبيعه المرأه لتمكينها من اداء دورها التنموي.

الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

يحتل توافر المياه مكان الصدارة في أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، كما استهدفت الأهداف الإنمائية للألفية تخفيض عدد السكان الذين لا ينتفعون بالمياه وخدمات الصرف الصحي إلى النصف، إلا أن الهدف السادس للتنمية المستدامة تجاوز هذا الطموح حيث شمل انتفاع الجميع بالمياه وخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2030. ويركز هذا الهدف على جودة المياه وإدارتها المستدامة والنظافة الصحية، كما شدد على حالة السكان الأضعف والذين يعانون من ندرة المياه النظيفة.

الغاية 6-1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.

المؤشر 6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التى تدار بطريقة مأمونة.

بلغت نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب بطريقة مأمونة من خلال الشبكة العامة (96.85%) عام 2017.

المصدر : التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

الغاية 6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحى والنظافة ووضع نهاية للتغوط فى العراء، وإيلاء إهتمام خاص لإحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون فى ظل أوضاع هشه بحلول عام 2030.

المؤشر 6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحى، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون.

بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي بلغت (66.2%) عام 2017.

المصدر : التعداد العام للسكان والإسكان والمنشات 2017.

الغاية 6-3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيماوية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجارى غير المعالجة إلى النصف وزيادة إعادة التدوير وإعادة الإستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمى، بحلول عام 2030.

المؤشر 6-3-1 نسبة مياه الصرف الصحى المعالجة بطريقة آمنة.

يوضح شكل (9) نسبة مياه الصرف الصحي التي تمت معالجتها: معالجة ابتدائية (12.5%)، ثانوية (60.6%)، ثلاثية (31.6%)، 2015/2014.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015.

شكل (9) نسبة مياه الصرف الصحي التي تمت معالجتها حسب نوع المعالجة

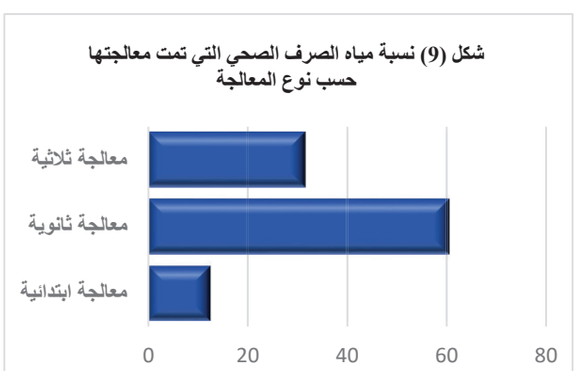

الغاية 6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات بما فى ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الإقتضاء، بحلول عام 2030.

المؤشر 6-5-1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر – 100)

قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعقد اجتماعات وورش عمل لاستيفاء الاستبيان (الأبعاد وهي: البيئة التمكينية - المؤسسات - أدوات الإدارة - التمويل) والمرسلة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بشكل تشاركي وتوافقي مع أصحاب المصلحة ممثلة في:

- الوزارات المعنية (وزارة الموارد المائية والري - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - وزارة البيئة / جهاز شئون البيئة) ،
- الجامعات (جامعة عين شمس)،
- المعاهد العلمية المتخصصة (معهد بحوث الأراضي والمياه) وخبراء متخصصين في مراكز البحث العلمي (معهد التخطيط القومي - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)،
- جمعيات لا تهدف للربح (الاتحاد العام للجمعيات الأهلية – جمعية تنمية المدن).

حيث تم عقد اجتماع بمقر الجهاز لشرح بنود الاستبيان وكيفية استيفاءه وحصول كل جهة مشاركة على نسخة ، ثم عقدت ورشة عمل موسعة أسفرت نتائجها عن التوافق حول قيمة المؤشر على النحو التالي:

درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (40%).

الهدف ٧- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

تعد إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة ضرورة من ضروريات الحياة سواء من أجل (فرص العمل/ الأمن / تغير المناخ / إنتاج الأغذية / زيادة الدخل وأيضاً تعزيز الاقتصاد، وحماية النظم الإيكولوجية)، لذلك ركزت أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال الهدف السابع على أهمية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الضرورية للتنمية، وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة من مجموعة مصادر الطاقة العالمية.

الغاية 7-1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030.

المؤشر 7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.

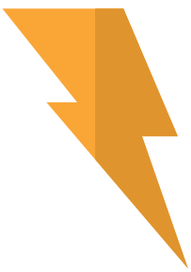

بلغت نسبة السكان الذين بمقدورهم الحصول على الكهرباء (99.7%)، 2016/2015.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015 /2016.

الغاية 7-2 تحقيق زيادة كبيرة فى حصة الطاقة المتجددة فى مجموعة من مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.

المؤشر 7-2-1 حصة الطاقة المتجددة فى مجموع الإستهلاك النهائى للطاقة.

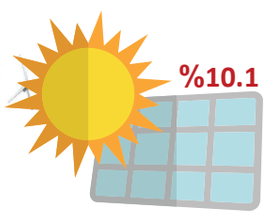

بلغ نصيب الطاقة المتجددة (10.1%) لإجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة 2016/2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016/2015.

الغاية 7-3 مضاعفة المعدل العالمى للتحسن فى كفاءة إستخدام بحلول عام 2030.

المؤشر 7-3-1 كثافة الطاقة التى تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلى الإجمالى.

بلغت كثافة الطاقة الأولية 71732 ألف طن مكافئ نفطي، 2016/2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015.

الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع

يلبي مفهوم العمل اللائق تطلعات البشر في الحصول على فرص العمل الملائمة لقدرتهم وبأجور عادلة، والتمتع بكافة الحقوق والامتيازات والمساواة بين الجنسين ولابد أن يتيح النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام توفير هذا العمل اللائق وتحسين ظروف الحياة البشرية، ويمهد الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة الطريق لزيادة نسبة الشباب المؤهلين والمدربين على مزاولة مهنة ما زيادة ملحوظة، حيث يمثل الشباب الفئة الأكثر تأثراً بالبطالة كما يشدد بالقضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2030.

8-1 الحفاظ على النمو الإقتصادى الفردى وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 7 فى المائة على الأقل سنوياً فى أقل البلدان نموا.

8-1-1 معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (0.6%) عام 2015 / 2016 مقابل (1.7%) عام 2015/2014 .

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2016/2015.

الغاية 8-2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الإقتصادية من خلال التنويع والأرتقاء بمستوى التكنولوجيا والإبتكار، بما فى ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

المؤشر 8-2-1 معدل النمو السنوى لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلى الحقيقى.

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلى الحقيقي (0.3%)، 2016/2015.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2016/2015.

الغاية 8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتى تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والإبتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمى على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها بما فى ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.

المؤشر 8-3-1 نسبة العمالة غير الرسمية فى غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس.

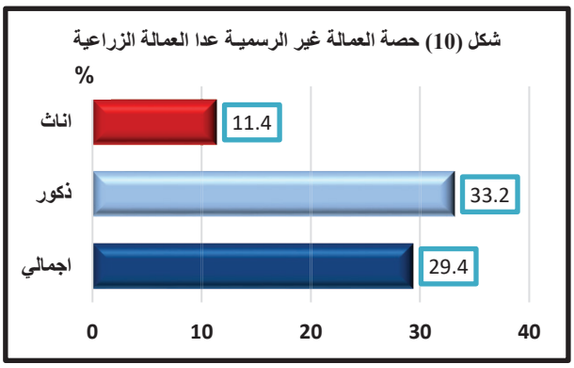

يوضح شكل (10) حصة العمالة غير الرسمية عدا العمالة الزراعية (29.4%)، ذكور (33.2%)، إناث (11.4%) عام 2016.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016.

الغاية 8-4 تحسين الكفاءة فى إستخدام الموارد العالمية فى مجال الإستهلاك والإنتاج تدريجاً، حتى عام 2030، والسعى إلى فصل النمو الإقتصادى عن التدهور البيئى، وفقاً للإطار العشرى للبرامج بشأن الإستهلاك والإنتاج المستدامين، مع إضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.

المؤشر 8-4-2 الإستهلاك المادى المحلى ونصيب الفرد من الإستهلاك المادى المحلى ونسبة الإستهلاك المادى المحلى الى الناتج المحلى الإجمالى

بلغت قيمة الاستهلاك المادي المحلي (1311.9) مليون جنيه مصري، بينما بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي (14.9) ألف جنيه مصري عام 2016/2015.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2015 / 2016

الغاية 8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال ، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذو الأعاقة وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.

المؤشر 8-5-1 متوسط الأجر الأسبوعي للنساء والرجال العاملين بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوى الأعاقة.

يوضح شكل (11) متوسط الأجر الأسبوعي (879) جنيه مصري، ذكور (884)ج م، إناث (853) ج م عام 2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015.

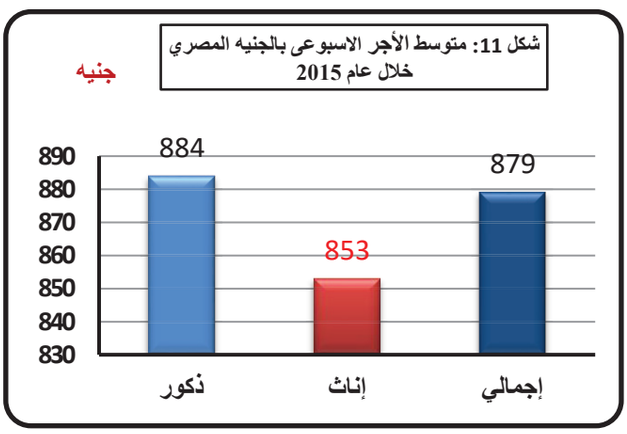

المؤشر 8-5-2 معدل البطالة بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوى الأعاقة.

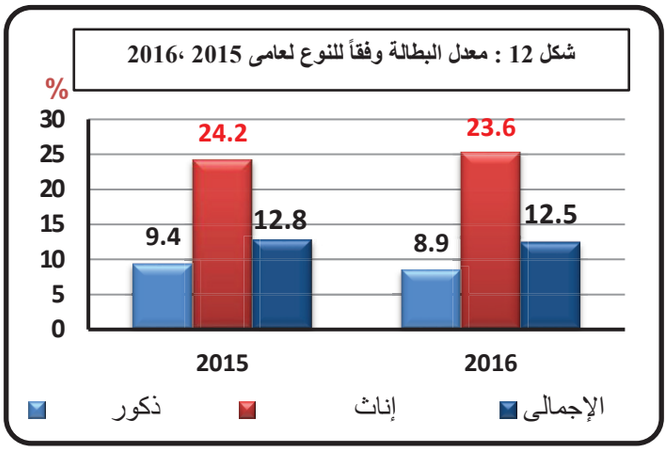

يتضح من شكل (12) انخفاض معدل البطالة في الفئة العمرية (15-64) من (12.8%) عام 2015 إلى (12.5%) عام 2016 .

انخفض معدل البطالة للذكور من (9.4%) عام 2015 إلى (8.9%) عام 2016، في المقابل انخفض للإناث من (24.2%) في عام 2015 إلى (23.6%) عام 2016.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015، 2016 .

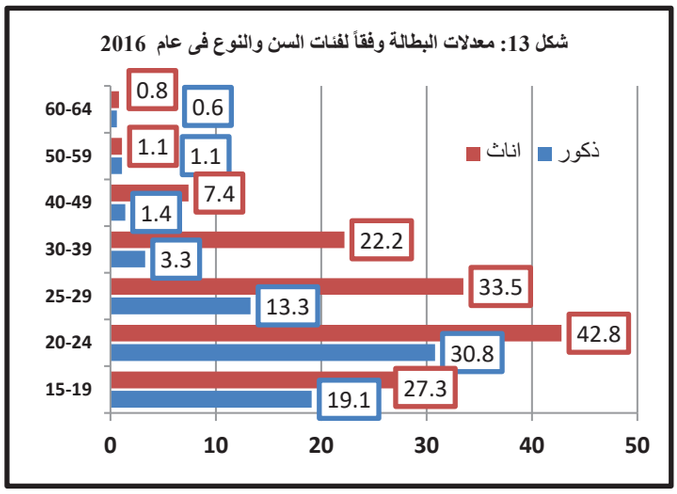

يتضح من الشكل (13) أعلى معدل بطالة للذكور في الفئة العمرية (20-24) بلغ (30.8%) تليها الفئة العمرية (15-19) وبلغت (19.1%) عام 2016.

أعلى فئات العمر في معدلات البطالة للإناث فئة العمر (20-24) حيث بلغت (42.8%) تليها الفئة العمرية (25-29) وتبلغ (33.5%) عام 2016.

المصدر: للتعبئة العامة والإحصاء،2016.

6-8 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم او التدريب بحلول عام 2020.

1-6-8 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 ، 24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب..

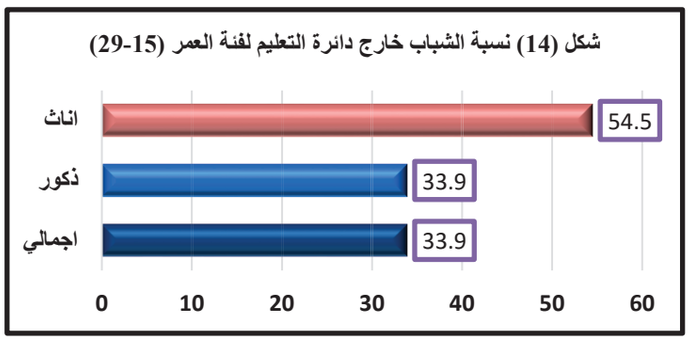

يوضح شكل (14) نسبة الشباب خارج دائرة التعليم لفئة العمر (15-29) تبلغ (33.9%)، ذكور (33.9%)، إناث (54.5%) عام 2014.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

الغاية 8-7 إتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر وإستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما فى ذلك تجنيدهم وإستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

المؤشر 8-7-1 النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5، 17 والمنخرطين فى عمالة الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر.

المؤشر 8-7-1 النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5، 17 والمنخرطين فى عمالة الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر.

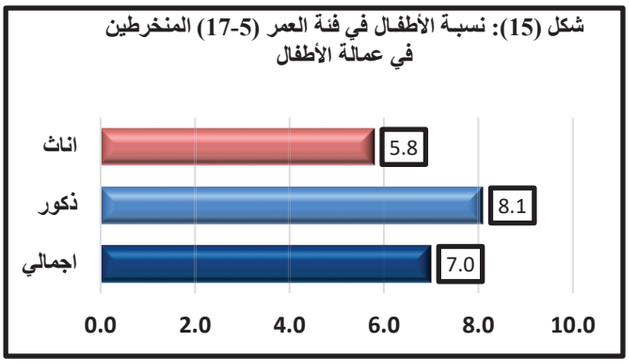

يوضح شكل (15) : نسبة الأطفال في فئة العمر (5-17) المنخرطين في عمالة الأطفال وتبلغ (7%)، ذكور (8.1%)، إناث (5.8%) عام 2014.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

8-8 حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرون وبخاصة المهاجرات والعاملون فى الوظائف غير المستقرة.

8-8-1 معدلات وقوع إصابات العمل المميتة وغير المميتة بحسب نوع جنس العمال ووضعهم كمهاجرين.

بلغت معدلات إصابات العمل المميتة لكل 100000 حالة اصابة (2.7) عام 2016.
بينما بلغت معدلات إصابات العمل غير المميتة لكل 100000 حالة اصابة (557.5) في عام 2016.

الغاية 8-9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التى توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.

المؤشر 8-9-1 الناتج المحلى الإجمالى الذي يعزى مباشرة الى السياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلى الإجمالى ومن معدل النمو.

بلغت النسبة الإجمالية للناتج المحلى الإجمالي للسياحة المباشرة (3.4%) للناتج المحلى الإجمالي عام 2015.

المصدر: وزارة السياحة 2016.

الغاية 8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية والمحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

المؤشر 8-10-1 (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل 100000 نسمة من البالغين و(ب) أجهزة الصرف الآلى لكل 100000 نسمة من البالغين.

(أ) عدد فروع المصارف التجارية قطاع عام (1176)، قطاع خاص (1687)، الاجمالي (2863) عام 2016/2015.

(ب) أجهزة الصرف الآلى قطاع عام (4733)، قطاع خاص (5099)، الاجمالي (9832) عام 2016/2015.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2016/2015 .

الغاية 8-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما فى ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.

المؤشر 8-أ-1 المعونة من أجل الإلتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة.

إجمالي قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية للمشروعات الجارية في قطاع الاستثمار والتجارة والصناعة 528 مليون دولار أمريكي عام 2016.

المصدر: وزارة الاستثمار و التعاون الدولي 2016.

معدلات البطالة حسب المحافظة

التوزيع الجغرافي لمعدل البطالة حسب محافظات الجمهورية في 2016

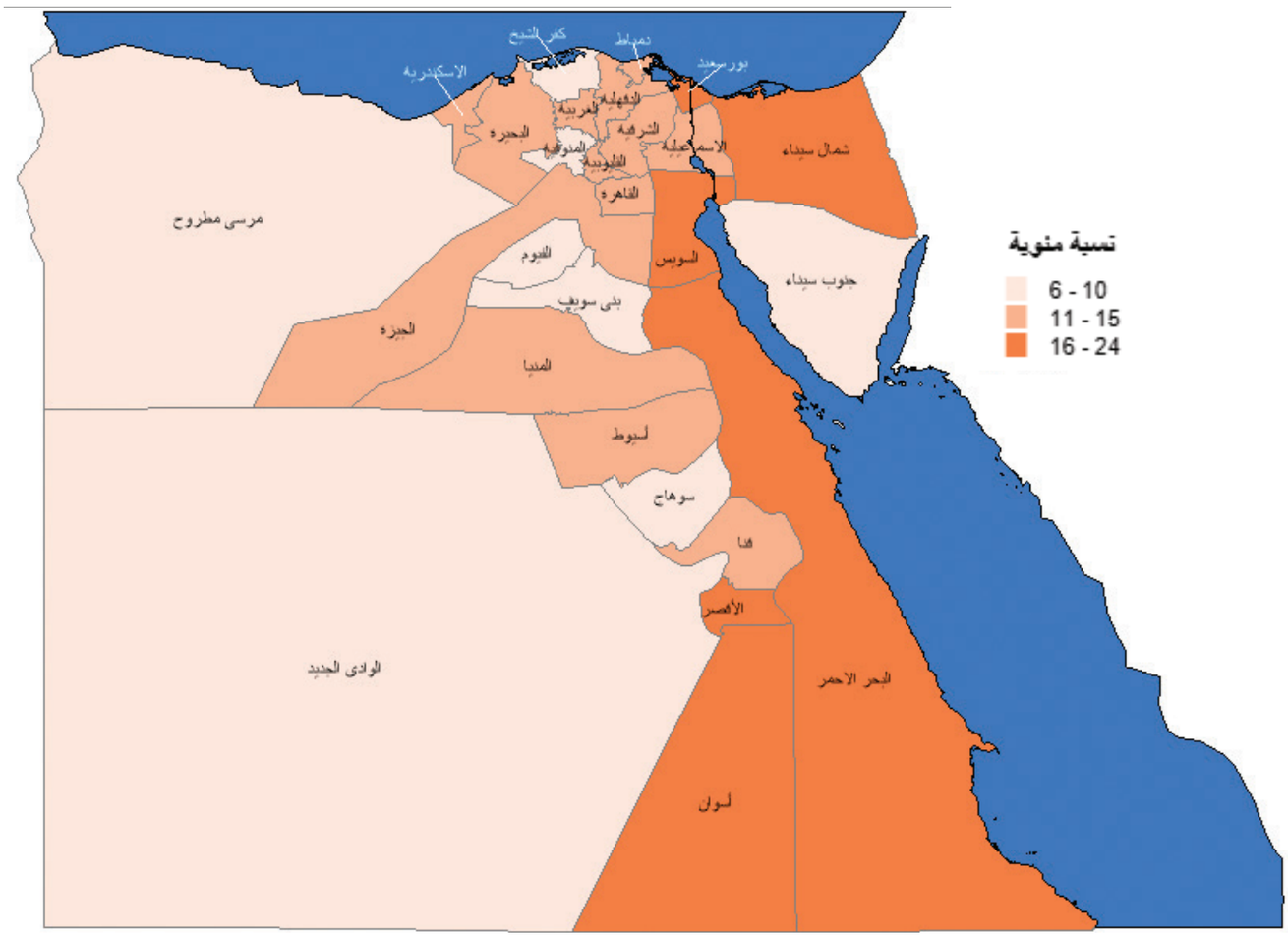

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2016.

الهدف ٩- إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يؤكد الهدف التاسع على أهمية إقامة بنية تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود بما في ذلك البنية التحتية الإقليمية والعابرة للحدود لدعم التنمية الاقتصادية ورفاهة الإنسان، مع التركيز على تيسير سبل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدر من المساواة وبالتالي تكون خطة العمل التنموية لعام 2030 تستهدف عالماً صناعياً يراعي البيئة وترشيد استعمال الموارد الطبيعية حيث يجري تعزيز البحث والابتكار.

الغاية 9-1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما فى ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة لحدود لدعم التنمية الإقتصادية ورفاه الإنسان مع التركيز على تيسير سبل إستفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.

المؤشر 9-1-2 عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل

1.9 مليار راكب

عدد ركاب النقل البري 1.9 مليار راكب عام 2016/2015

236.4 مليون راكب

عدد ركاب السكة الحديد **236.4** مليون راكب عام **2016/2015**

1.1 مليون ر

بلغ عدد ركاب النقل البحري 1.1 مليون راكب عام 2015

27.2 مليون راكب

عدد ركاب النقل الجوى 27.2 مليون راكب عام 2016

61.8 مليون راكب

عدد ركاب النقل النهري 61.8 مليون راكب عام 2016

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عامي 2016

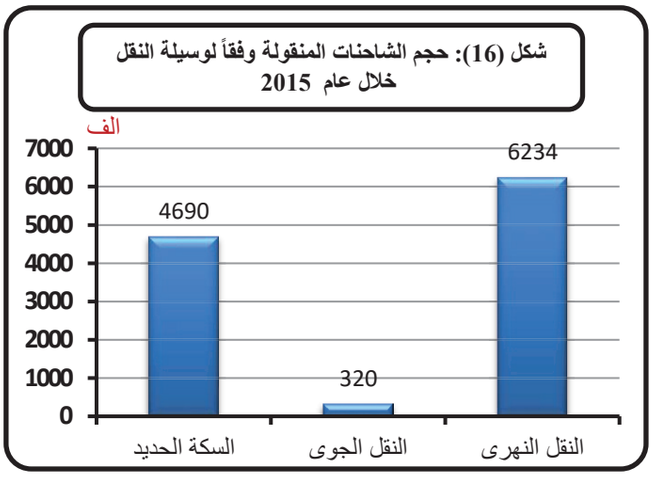

يتضح من الشكل (16) حجم الشاحنات المنقولة خلال عام 2015/2014 عن طريق:

سكة حديد (ألف طن) **4690 (2015)** **4675 (2016)**

نقل جوى (ألف طن) **320 (2015)**

338(2016)

نقل نهري (ألف طن) **6234 (2015)**

5697(2016)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015، 2016.

الغاية 9-2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 فى حصة الصناعة فى العمالة وفى الناتج المحلى الإجمالى، مما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها فى أقل البلدان نموا.

المؤشر 9-2-1 القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى وبحسب نصيب الفرد.

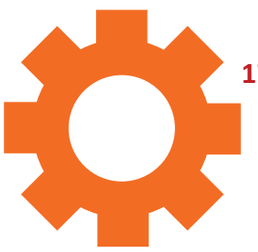

17.2

بلغت نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية (17.2%) للناتج المحلى الإجمالي عام 2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015.

5562.8 جنيه

نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية 5562.8 جنيه مصري عام 2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015.

المؤشر 9-2-2 العمالة فى الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة.

نسبة العمالة في نشاط الصناعات التحويلية 36.38% عام 2014/2015.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2015.

%36.38

الغاية: 9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولاسيما فى البلدان النامية على الخدمات المالية، بما فى ذلك الإئتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها فى سلاسل القيمة والأسواق.

المؤشر 9-3-1 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات.

بلغ نصيب الصناعات الصغيرة للقطاع الخاص (اقل من 10 مشتغلين) ما نسبته (16.3%) من مجموع القيمة المضافة للصناعات التحويلية عام 2013/2012.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2012 /2013.

الغاية 9-4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق إستدامتها مع زيادة كفاءة إستخدام الموارد وزيادة إعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان بإتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.

المؤشر 9-4-1 إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة..

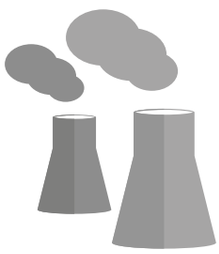

بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 167.6مليون طن في عام 2005.

المصدر: وزارة البيئة، 2005.

الغاية 9-5 تعزيز البحث العلمى وتحسين القدرات التكنولوجية فى القطاعات الصناعية فى جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، بما فى ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة فى عدد العاملين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

المؤشر 9-5-1 الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

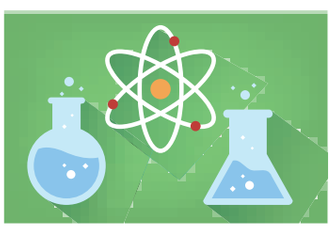

بلغت نسبة نفقات البحث والتطوير(0.71%) من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2014.

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا -المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار عام 2014.

المؤشر 9-5-2 العاملون فى مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة.

إجمالي العاملين في مجال البحث العلمي 124976 عامل (0.13/مليون نسمة) عام 2014.

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - المرصد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار عام 2014.

الغاية 9-أ تيسير انشاء البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود فى البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالى والتكنولوجى والتقنى المقدم للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

المؤشر 9-أ-1 مجموع الدعم الدولى الرسمى (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) للبنى التحتية.

صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة (بالأسعار الجارية) 3.53 مليار دولار أمريكي عام 2014، وكانت 5.51 مليار دولار أمريكي عام 2013.

المصدر: منظمة التعاون الدولى والتنمية الاقتصادية 2014/2013 .

الغاية 9-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والإبتكار فى البلدن النامية، بما فى ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعى، وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.

المؤشر 9-ب-1 نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة.

نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة (15 %) لخدمة الانترنت علي الهاتف المحمول عام 2015.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي2015.

9-ج تحقيق زيادة كبيرة فى فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الانترنت فى أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.

9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا

نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول (99.8 %) عام 2015.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2015.

نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول الجيل الثالث (G3) عام 2015 (97.8%).

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2015.

الهدف ١٠ - الحد من إنعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها

١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة

يعاني العالم اليوم من انعدام المساواة أكثر من أي وقت مضى ويشكل الحد من انعدام المساواة داخل الدول وفيما بينها تحدى لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث تعاظم حجم التباين في الدخل والثروة في كثير من الدول، مما يعني وجود قيود على التنمية وعلى الفرص المتاحة للبشر وخاصة الفقراء منهم، لذلك اعتمد الهدف العاشر ضمان تكافؤ الفرص عبر اعتماد تشريعات وإتباع سياسات تضمن تحسين ظروف الحياة لكافة البشر بصورة مستدامة.

الغاية 10-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى المباشر، إلى الدول التى تشتد الحاجة فيها إليها، ولاسيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية.

المؤشر 10-ب-1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبى المباشر والتدفقات الأخرى).

بلغ إجمالي قيمة تدفقات المساعدات الإنمائية (المحفظة الجارية) 27.9 مليار دولار أمريكي عام 2016.
كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام المالي 2016/2015 نحو 6.9 مليار دولار.
المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي 2016.

الهدف ١١- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

يقتضي العيش الجيد في المدن الحصول على المسكن والخدمات الأساسية ووسائل النقل المأمونة والمستدامة، والمساحات الخضراء والأماكن الثقافية، واستنشاق الهواء الجيد، وتوفير الحماية من تداعيات تغير المناخ، ويتناول هذا الهدف الحد من الأثر البيئي للمدن عن طريق منع التلوث أو إدارة النفايات.

الغاية 11-6 الحد من الأثر البيئى السلبى الفردى للمدن بما فى ذلك عن طريق ايلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.

المؤشر :11-6-2 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) المرجح وفقاً للسكان.

شكل 17: التوزيع الجغرافي للمتوسط السنوي لمستويات الجسيمات 2015

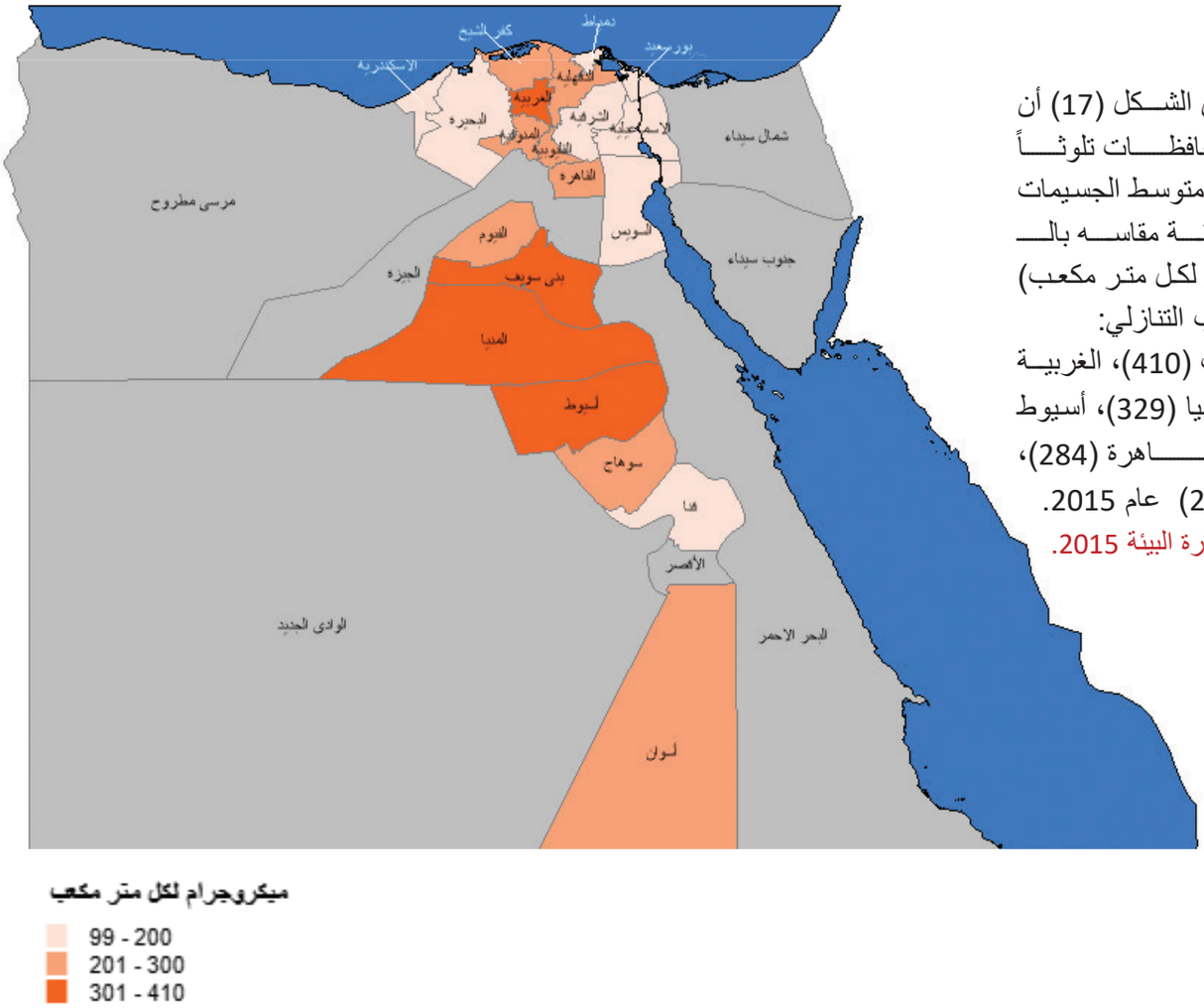

يتضح من الشكل (17) أن أعلى المحافظات تلوثاً وارتفاعاً في متوسط الجسيمات الكلية العالقة مقاسه بالـ (ميكروجرام لكل متر مكعب) حسب الترتيب التنازلي: بني سويف (410)، الغربية (350)، المنيا (329)، أسيوط (304)، القاهرة (284)، المنوفية (277) عام 2015.

المصدر : وزارة البيئة 2015.

الهدف ١٢ - ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

يرتكز مفهوم الإنتاج والاستهلاك المستدام على استبدال الأساليب التي تمارسها المجتمعات في عمليتي الاستهلاك والإنتاج بأخرى تطبق مفهوم الاستدامة من أجل تحسين نوعية الحياة والرفاهة، وهو ما يمكن النظر إليه بمنظور تحقيق التوازن بين النمو والتنمية الاقتصادية وبين حماية البيئة وتأمين استدامة الموارد الطبيعية، ويقوم هذا المفهوم على تخفيض الآثار البيئية والاجتماعية الناتجة من عملية إنتاج السلع أو الخدمات كما يشدد إلى وضع سياسات للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

الغاية 12-2 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030.

المؤشر 12-2-1 الأثر المادى ونصيب الفرد من الأثر المادى ونسبة الأثر المادى الى الناتج المحلى الإجمالى - سبق ذكره مؤشر 8-4-1

المؤشر 12-2-2 الإستهلاك المادى المحلى ونصيب الفرد من الإستهلاك المادى المحلى ونسبة الإستهلاك المادى المحلى الى الناتج المحلي الإجمالى.

بلغت قيمة الاستهلاك المادي المحلي 131.9 مليار جنيه مصري، بينما بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي 14.9 ألف جنيه مصري عام 2016/2015.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2015 / 2016.

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

ينشأ عن تغير المناخ الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني تأثيرات واسعة النطاق في النظم الطبيعية بكل دول العالم كما يؤثر بدوره على البشر بكل قارة مما يتطلب زيادة كبيرة في الطاقات النظيفة والمتجددة والإدارة المستدامة واستعادة النظم الإيكولوجية الصحية مثل الغابات، والتربة والأراضي الرطبة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وفي نفس الوقت مساعدة المجتمعات المحلية والدول على التكيف مع مستوى معين من التأثيرات المناخية التي لا يمكن تفاديها في الوقت الراهن.

الغاية 13-2 إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ فى السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطنى.

13-2-1 عدد البلدان التى ابلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/ إستراتيجية / خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز قدراتها على التأقلم مع المناخ وإنبعاثات غازات الدفيئة على نحو لايهدد إنتاج الأغذية (بما فى ذلك وضع خطط تكيف وطنية وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطنى، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين أو غير ذلك.

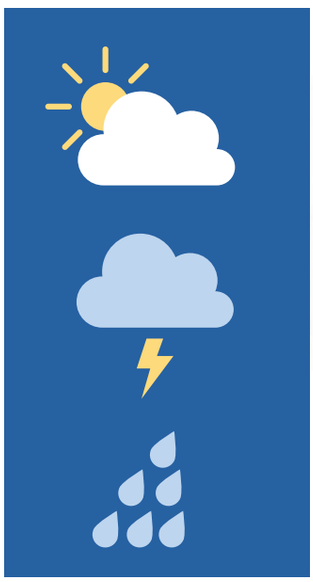

تم تشكيل المجلس الوطني للتغيرات المناخية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1192 في يوليو 2015 برئاسة وزير البيئة وعضوية ممثلين لوزارات البيئة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والتجارة والصناعة، والكهرباء والطاقة المتجددة، والاستثمار والتعاون الدولي، والنقل، والبترول والثروة المعدنية،البحث العلمي، الطيران المدني، كذلك ممثلين من جهات أخرى؛ اتحاد الصناعات المصرية، والاتحاد العام للجمعيات الأهلية، مركز معلومات اتخاذ القرار، وخبراء وطنيين، وأيضا ممثل للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. من أهم مهام المجلس:
العمل على صياغة وتحديث إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ، ورسم الخطط الوطنية الخاصة بتغير المناخ وربطها بإستراتيجية التنمية المستدامة، الموافقة على الخطة الخاصة بمشاركة الدولة في الجهود الدولية لتغير المناخ.

يشكل هذا الهدف والمتعلق بتغير المناخ نقطة التقاء مع كافة الأهداف الأخرى المرتبطة بالمياه (هدف 6) والحصول على الطاقة النظيفة (هدف 7) ومستوى التلوث البيئي (هدف 11) والحفاظ على التنوع البيولوجي (هدف 14 وهدف 15). لذلك يُعد بناء إستراتيجية وطنية والبدء في تنفيذها وإدراجها في المناهج الدراسية هدفا عالميا للحد من تداعيات التغير المناخي. كما يفيد التقرير الخامس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ان التغير سيمتد ليشمل الامن الغذائي.

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC):

أسست عام 1988 لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات الاستجابة لهذا التغير. وقد قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ منذ إنشائها بإعداد أربع تقارير للتقييم متعددة المجلدات. ويتوقع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره الخامس بأن زيادة درجة الحرارة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ستتسبب في أن تصبح المناطق الجافة أكثر جفافًا ويمكن أن يكون لتغير المناخ تأثيرًا هامًا حتى في ظل وجود تكيف ناجح مع ظاهرة تغير المناخ.

ملخص الرسائل الرئيسية الهامة:

أ) احترار النظام المناخي هو أمر لا شك فيه،
ب) يتجلى التأثير البشري على النظام المناخي،
ت) سوف يتطلب الحد من ظاهرة تغير المناخ تخفيضات جوهرية ومستدامة لانبعاثات غازات الدفيئة.

يمكن تلخيص المخاطر في التالي

1. مخاطرة الوفاة أو الاصابة أو اعتلال الصحة أو تعطل سبل العيش في المناطق الساحلية المنخفضة والدول النامية الجزرية الصغيرة نتيجة للعواصف، والفيضان الساحلي وارتفاع مستوى سطح البحر.
2. مخاطر اعتلال الصحة الشديد وتعطل سبُل العيش بالنسبة لاعداد كبيرة من السكان الحضريين نتيجة للفيضان الداخلي في بعض الاقاليم.
3. المخاطر النظمية نتيجة لظواهر الطقس المتطرفة التي تفضي إلى انهيار شبكات البنية ألاساسية والخدمات البالغة ألهمية مثل الكهرباء، والامداد بالمياه، والخدمات الصحية، وخدمات الطوارئ.
4. مخاطرة الوفاة والاعتلال أثناء فترات الحرارة المتطرفة، لاسيما بالنسبة للسكان الحضريين القابلين للتأثر وللسكان الذين يعملون خارج المباني في المناطق الحضرية و/أو الريفية.
5. مخاطرة انعدام الامن الغذائي وانهيار النظم الغذائية المرتبطين بالاحترار والجفاف والفيضانات وتقلبية الهطول وظواهره المتطرفة، لاسيما بالنسبة للسكان الافقر في البيئات الحضرية والريفية.
6. مخاطرة فقدان سبل العيش الريفية والدخل الريفي نتيجة لعدم كفاية الحصول على مياه الشرب والري وانخفاض الانتاجية الزراعية، لاسيما بالنسبة للمزارعين والرعاة ذوي رأس المال الهزيل في المناطق شبه القاحلة.
7. مخاطرة حدوث خسارة في النظم الايكولوجية البحرية والساحلية، والتنوع ألحيائي، ومنافع النظم الايكولوجية ووظائفها وخدماتها التي توفرها لسبل العيش الساحلية، لاسيما بالنسبة لمجتمعات صيد الاسماك في المناطق المدارية والمنطقة القطبية الشمالية.
8. مخاطرة حدوث خسارة في النظم الايكولوجية المائية البرية والداخلية، والتنوع الاحيائي، ومنافع النظم الايكولوجية ووظائفها وخدماتها التي توفرها لسبل العيش. وللمجتمعات ذات ألوضاع الهشة، بالنظر إلى محدودية قدرتها على التأقلم.

المصدر: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC ،: 2014)تغير المناخ 2014 :آلثار، والتكيف، وهشاشة ألوضاع -ملخص لصانعي السياسات.مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ ,Mastrandrea. D.M, Mach. J.K, Dokken. J.D, Barros. R.V., B.C, Field .N.A, Kissel. S.E]Girma. B, Genova. C.R, Estrada. O.Y, Ebi. L.K, Chatterjee. M, Bilir. E.T [(.eds (White. L.L and, Mastrandrea. R.P, MacCracken. S, Levy .]المنظمة العالمية لألرصاد الجوية، جنيف، سويسرا.

الهدف ١٤- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

١٤ الحياة تحت الماء

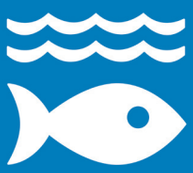

يركز هذا الهدف على الحفاظ على المحيطات والبحار ويدعو إلى الحد من التلوث وإعادة الأرصدة السمكية وممارسة الصيد المستدام، وفقا للإطار الذي حدّدته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،حيث يلحق تلوث المحيطات بجميع أنواعه الضرر الجسيم بالنظم الإيكولوجية البحرية.

الغاية 14-4 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانونى وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلمن من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه فى أقرب وقت ممكن لتصل على الأقل إلى المستويات التى يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020.

14-4-1 نسبة الأرصدة السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجيا.

يوضح الشكل (18): إجمالي الأرصدة السمكية على مستوى الجمهورية 1372 ألف طن عام 2012، ارتفع إلى 1454 ألف طن عام 2013، وواصل الارتفاع إلى 1482 ألف طن عام 2014، ثم الى 1519 الف طن عام 2015.

شكل (18): إجمالي الأرصدة السمكية على مستوى الجمهورية بالألف طن

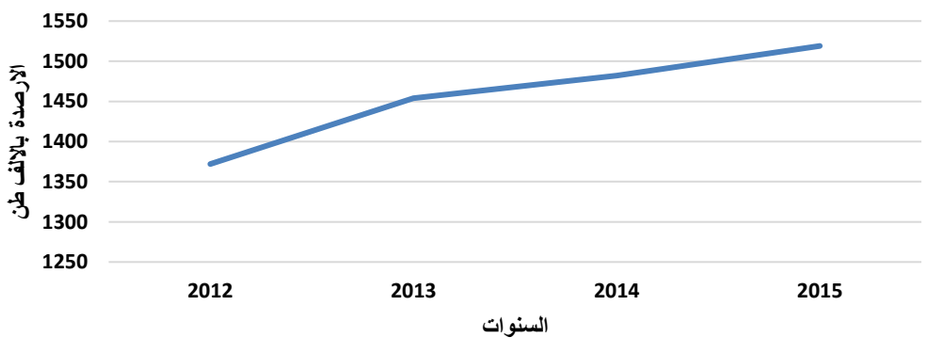

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017.

الغاية 14-5 حفظ 10 فى المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطنى والدولى وإستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020.

14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية.

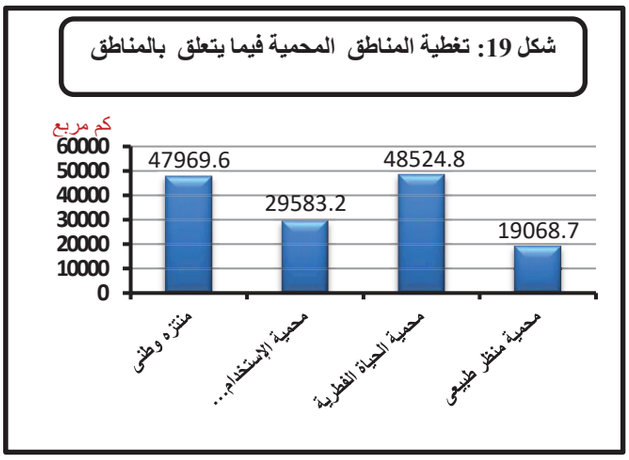

يتضح من الشكل (19) أن إجمالي تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية بلغ 146495.5 كم مربع موزعة كالآتي:
متنزه وطني47969.6 كم مربع، محمية أثر طبيعي 37.7 كم مربع، محمية إدارة موائل1311.5كم مربع محمية الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية 29583.2 كم مربع ، محمية الحياة الفطرية 48524.8 كم مربع، محمية منظر طبيعي 19068.7كم مربع في عام 2014.

المصدر: وزارة البيئة 2014.

الغاية 14-7 زيادة الفوائد الاقتصادية التى تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الإستخدام المستدام للموارد البحرية، بما فى ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة، بحلول عام 2030.

المؤشر 14-7-1 مصائد الاسماك المستدامة كنسبة من الناتج لمحلى الإجمالى في الدول الجزرية الصغيرة النامية واقل البلدان نموا وجميع البلدان .

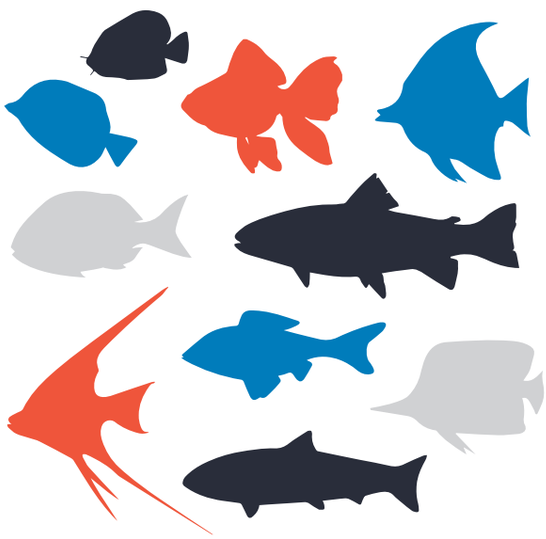

نسبة مساهمة مصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي (1 %) عام 2013.

المصدر:وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2013.

الهدف ١٥- حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

ترميم وحماية النظم الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي هي ما يتناوله هذا الهدف، كما يؤكد الهدف أيضا على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتنوع البيولوجي، وإعادة استزراع الغابات لمكافحة تغيّر المناخ كما يستهدف مكافحة الاتّجار غير المشروع بالأنواع المحمية للحفاظ عليها من الانقراض.

الغاية 15-5 إتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية ووقف فقدان التنوع البيولوجى والقيام بحلول عام 2020 بحماية الأنواع المهددة ومنع إنقراضها المؤشر.

15-5-1 مؤشر القائمة الحمراء .

(مؤشر متعدد الأغراض يقيس التغير الكلي في خطر الانقراض عبر مجموعة من الأنواع النباتية والحيوانية) .

شكل (20) القائمة الحمراء للثدييات والفراشات المصرية عن عام 2015

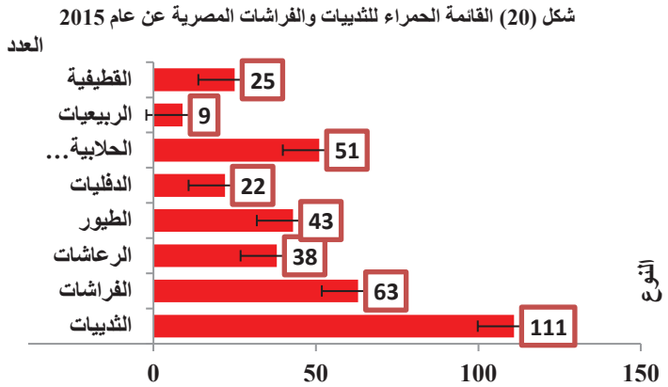

يتضح من الشكل (20) : عدد الثدييات (111)، الحلابية (51)، الدفليات (22)، الربعيات (9)، الرعاشات (38)، الطيور (43)، الفراشات (63)، القطفية (25) عام 2014.

المصدر : وزارة البيئة عام 2015.

الغاية 15-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجى والنظم الإيكولوجية وإستخدامها إستخداماً مستداماً.

15-أ-1 المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجى والنظم الإيكولوجية وإستخدامها إستخداماً مستداماً.

إجمالي قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية للمشروعات الجارية في قطاع البيئة 387.5 مليون دولار أمريكي عام 2016.

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي 2016.

الهدف ١٦- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

يمثل السلام والاستقرار وضمان حقوق الإنسان والحكم الرشيد قنوات هامة للتنمية المستدامة، فوجود مستويات عالية من العنف وانعدام الأمن له تأثيره السلبي على مسار التنمية في أي دولة خاصة على النمو الاقتصادي، لذلك يجب على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لإقرار الأمن والأمان على أراضيها وتسعى أهداف التنمية المستدامة لخفض كافة أشكال العنف واستقرار الأمن من خلال تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان وهما أمران أساسيان للعملية التنموية.

الغاية 16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.

المؤشر 16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100,000 نسمة، بحسب العمر والجنس.

146 قتيل لكل 100.000 نسمة

إجمالي عدد ضحايا القتل العمد (146) قتيل لكل 100,000 نسمة عام 2015 .

المصدر:وزارة الصحة والسكان 2015.

المؤشر 16-1-3 نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الأثنى عشر شهرا الماضية

%0.001

نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني (الضرب الشديد) وأبلغوا (0.001%) في عام 2010 .

المصدر:وزارة الداخلية 2010.

%0.0003

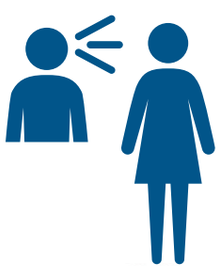

نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف الجنسي (هتك العرض والاغتصاب) وأبلغوا (0.0003%) في عام 2010.

المصدر:وزارة الداخلية 2010.

الغاية 16-2 إنهاء إساءة الاطفال والإستغلال والإتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم.

المؤشر16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 17 سنة والذين تعرضوا لأى عقاب بدنى و/أو إعتداء نفسى من جانب مقدمى الرعاية فى الشهر الماضى

نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 14 سنة والذين تعرضوا لأى عقاب بدنى و/أو إعتداء نفسى من جانب مقدمى الرعاية 93%.

المصدر:وزارة الصحة والسكان 2014.

16-2-3 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 سنة والذين تعرضوا للعنف الجنسى قبل سن الثامنة عشرة.

بلغ إجمالي حالات الذين تعرضوا للعنف الجنسي وأبلغوا عن تعرضهم (275) حالة في مختلف الفئات العمرية عام 2010.

المصدر:وزارة الداخلية 2010.

الغاية 16-4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة وتعزيز إسترداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.

16-4-2 نسبة الأسلحة المضبوطة او المعثور عليها او المسلمة التي تحرت سلطة مختصة عن مصدرها المشروع/ ظروفها او تثبتت من ذلك تمشيا مع الصكوك الدولية.

بلغت نسبة ما يُضبط من أسلحة وما يُقيد ويُتتفى أثره من أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة (0.20%) عام 2010.

المصدر:وزارة الداخلية 2010.

الغاية 16-6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

المؤشر:16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة وفقاً للقطاع .

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية (2.5%) عام 2014.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

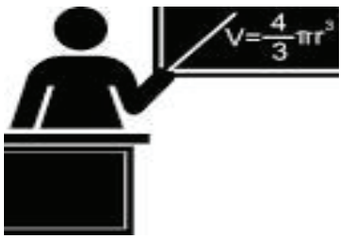

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع التعليم (12%) عام 2014 .
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع الخدمات العامة (31.2%) عام 2014.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع الحماية الاجتماعية (31.2%) عام 2014.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع الشئون الاقتصادية (4.7 %) عام 2014.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية (3.4 %) عام 2014.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع الصحة (4.4%) عام 2014.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع الدفاع والأمن القومي (4.6%) في عام 2014.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع للنظام العام وشئون السلامة العامة (5.8%) في عام 2014.
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

بلغت النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة لقطاع حماية البيئة (0.20%) في عام 2014 .
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2014.

الغاية 16-9 توفير هوية قانونية للجميع بما في ذلك تسجيل المواليد بحلول عـام 2030.
المؤشـر 16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسـة الـذين سُـجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني وفقا للعمر.

بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسـة الـذين سُـجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني وفقاً للعمر(98%) عام 2015.
المصدر: وزارة الصحة والسكان 2015.

الهدف ١٧- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يتناول هذا الهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار وتحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة ولاسيما على مستوى الأمم المتحدة، والتفعيل الكامل لبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح الدول الأقل نمواً وزيادة صادرات هذه الدول زيادة كبيرة ،ووصول منتجات الدول الأقل نمواً إلى الأسواق في التوقيت المناسب بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة أصبح أمر حتمي ومسئولية الدول المتقدمة في عالم يتطلع إلى تطبيق التنمية المستدامة.

الغاية 17-1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولى إلى البلدان النامية لتحسين القدرات المحلية فى مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

المؤشر 17-1-1 الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، بحسب المصدر

بلغت نسبة الإيرادات الحكومية الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي - قطاع الموازنة (19.1%) عام 2015/2014

المصدر وزارة المالية (مؤشرات المالية العامة) 2016.

6-17 تعزيز التعاون الإقليمى والدولى بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثى في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والإبتكار والوصول إليها وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة ولاسيما على مستوى الأمم المتحدة ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.

2-6-17 الإشتراكات فى الانترنت السلكى ذى النطاق العريض لكل 100 من السكان بحسب السرعة.

بلغ معدل الإشتراك بالانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل ألف من السكان:
1.1% (256 كيلوبايت ≥ السرعة ≥ 2 ميجا بايت) .
3.2% (2 ميجا بايت ≥ السرعة ≥ 10 ميجا بايت).
بينما لم يشترك أحد (السرعة ≤10 ميجابايت) .

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2015.

8- التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات فى مجالات العلم والتكنولوجيا والإبتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017 وتعزيز إستخدام التكنولوجيات التمكينية ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

1-8-17 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت.

بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت عن طريق ADSL من إجمالي السكان (4.2%) عام 2015.

المصدر: وزارة الاتصالات 2015.

بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت عن طريق USB من إجمالي السكان (4.2%) فى عام 2015 .

المصدر: وزارة الاتصالات 2015.

بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول (Mobile) من إجمالي السكان (29.2%) في عام 2015 .

المصدر: وزارة الاتصالات 2015.

9-17 تعزيز الدعم الدولى لتنفيذ بناء القدرات فى البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثى.

1-9-17 القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثى) المرصودة للبلدان النامية..

بلغ إجمالي قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية للمشروعات الجارية في دعم التحول الاقتصادي والحوكمة (2) مليار دولار أمريكي لعام 2016.

المصدر: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي2016.

الغاية 17-11 زيادة صادرات الدول النامية زيادة كبيرة ولاسيما بغرض مضاعفة حصة الدول الأقل نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020.

المؤشر: 17 - 11 - 1 حصة الدول النامية وأقل الدول نموًا من الصادرات العالمية.

بلغت حصة الدول النامية والأقل نمواً (7.2%) من الصادرات العالمية عام 2015.

المصدر: الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات 2015 .

الغاية 17-13 تعزيز استقرار الاقتصاد الكلى على الصعيد العالمي بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.

المؤشر :17-13-1 لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلى (2016/2015).

يتم توضيح وضع الاقتصاد الكلى من خلال عدة نقاط وهى :

1- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي .
2- معدلات النمو القطاعية.

3- أهم ملامح مؤشرات المالية العامة.
4- أهم المؤشرات الخاصة بميزان المدفوعات.
5- معدلات التضخم لأسعار المستهلكين .
6- الموارد والاستخدامات الكلية (بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة).

1 - معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يتضح من شكل (21) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أخذ شكل متزايد من عام 2013/2012 حيث بلغ (2.2%) إلى عام 2015/2014 (4.4%) ثم أنخفض إلى (4.3%) عام 2016/2015 .

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل 21: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
خلال الفترة (2012/ 2013 -2015/ 2016)

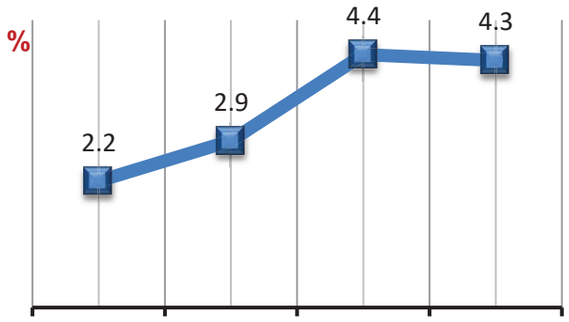

2- معدلات النمو القطاعية

يتضح من الشكل (22)
أن العديد من القطاعات حققت معدلات نمو موجبة خلال عام 2016/2015، وأهم هذه القطاعات التشييد والبناء (10.8%) يليها قطاع الاتصالات (8.4%) ثم قطاع الكهرباء (7.1%) سجل قطاع المطاعم والفنادق **(-28.7%)**، وقطاع الإستخراجات **(-5.3%)** تراجع في معدلات النمو.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2016/2015.

شكل22: معدلات النمو القطاعية عام 2015 / 2016

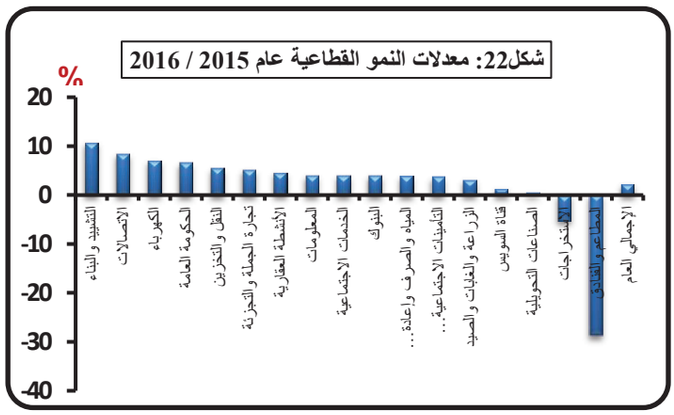

يتضح من الشكل (23) أن أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هي بالترتيب : تجارة الجملة والتجزئة (31%) ،الحكومة العامة (29%) يليها التشييد والبناء (24%).

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2015/ 2016.

شكل 23: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

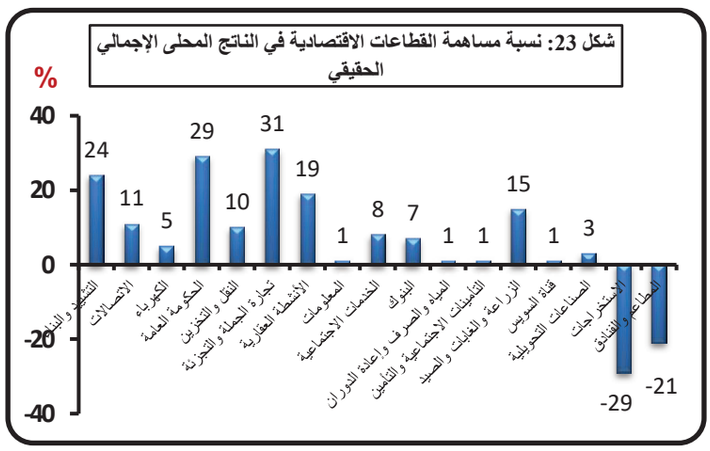

3- أهم ملامح مؤشرات المالية العامة :

يتضح من الجدول (2) الآتي:
أرتفع العجز الكلى من (279.4) مليار ج م عام 2015/2014 إلى (339.5) مليار عام 2016/2015 . وارتفعت الإيرادات العامة من (491.5) مليار ج م عام 2016/2015 مقابل (465.3) مليار ج م عام 2015/2014،فى المقابل ارتفعت المصروفات العامة (817.8) مليار ج م عام 2016/2015 مقابل (733.3) مليار ج م عام 2015/2014 .

المصدر :وزارة المالية 2017.

جدول (2) مؤشرات المالية العامة خلال عامي 2015/2014 - 2016/2015

البيان	2015/2014 (مليار جنيه)	2016/2015 (مليار جنيه)
الإيرادات العامة	465.24	491.48
المصروفات العامة	733.25	817.84
العجز الكلى	279.43	339.49
العجز النقدي	286.10	326.35
الدين العام المحلى	1981	2480

4- أهم المؤشرات الخاصة بميزان المدفوعات :

يتضح من الجدول (3):
أسفرت المعاملات المصرية مع العالم الخارجي عام 2016/2015 عن عجز في الميزان الكلى بلغ (2.8) مليار دولار مقابل فائض بلغ (3.7) مليار دولار عام 2015/2014.
تصاعد عجز ميزان المعاملات الجارية إلى (18.6) مليار دولار عام 2016/2015 مقابل (12.1) مليار دولار عام 2015/2014.
انخفض العجز في الميزان التجاري إلى (37.6) مليار دولار عام 2016/2015 مقابل (39.1) مليار دولار عام 2015/2014.
حقق ميزان الحساب الرأسمالي فائض قدره (19.9)

جدول (3) أهم المؤشرات الخاصة بميزان المدفوعات

المؤشر	2015/2014 (مليار دولار)	2016/2015 (مليار دولار)
عجز الميزان التجاري	39.1	37.6
فائض الميزان الخدمي	5	2.1
عجز ميزان المعاملات الجارية	12.1	18.6
فائض ميزان الحساب الرأسمالي	17.9	19.9
الميزان الكلى	3.7	2.8-

5- معدلات التضخم لأسعار المستهلكين (2012 - 2016)

يتضح من شكل (24) ارتفاع معدل التضخم في عام 2013 (10.3%) عنه في عام 2012 (7.3%) ثم أنخفض في عام 2014 إلى (10.1%) وأخذ في الارتفاع حتى وصل إلى (14.5%) عام 2016 .

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

شكل 24: معدلات التضخم لأسعار المستهلكين (2012- 2016)

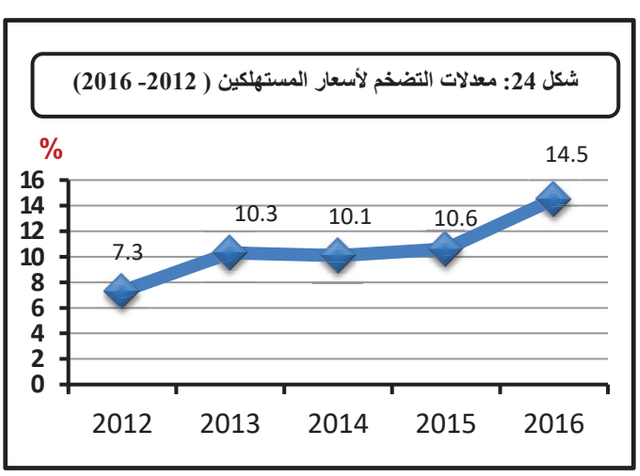

6- الموارد والاستخدامات الكلية (بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة)

جدول (4) الموارد والاستخدامات الكلية (عام 2016/2015)

مليار جنيه

الموارد	القيمة بالأسعار الجارية	القيمة بالأسعار الثابتة
الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	2673.3	1905.2
صافى الضرائب غير المباشرة	35.0	12.0
الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق	2708.3	1917.2
الواردات من السلع والخدمات	530.9	404.7
مجموع الموارد	3239.2	2321.9
الاستخدامات		
الاستهلاك النهائي الخاص	2241.7	1572.1
الاستهلاك النهائي الحكومي	309.6	230.7
مجموع الاستهلاك النهائي	2551.3	1802.8
الاستثمار و المخزون	407.5	302.0
الصادرات من السلع والخدمات	280.4	217.1
مجموع الاستخدامات	3239.2	2321.9

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري 2015/ 2016.

الغاية: 17 -14 تعزيز أتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المؤشر: 17-14-1 عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة .

شُكلت لجنة برئاسة رئيس الوزراء لهذا الغرض، بمسمى "اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" وتتبع رئيس مجلس الوزراء.

أعيد تشكيل اللجنة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1125 لسنة 2017 ليصل عدد الأعضاء لسبعة وزراء (التنمية المحلية، والتربية والتعليم والتعليم الفني، والتعليم العالي والبحث العلمي، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، التضامن الاجتماعي، البيئة، والاستثمار والتعاون الدولي) ، ورئيسي المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة ، وممثلين عن جهات أخرى من كما ينص القرار على أن مقرر اللجنة وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

مؤشرات التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة الدولية

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

7-10 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما فى ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتى تتسم بحسن الادارة.

1-7-10 تكاليف التوظيف التى يتحملها الموظف كنسبة من الايرادات السنوية فى بلد المقصد.

2-7-10 عدد البلدان التي نفذت سياسات الهجرة متسمة بحسن الادارة.

10-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 فى المائة وإلغاء قنوات التحويلات المالية التى تربو تكاليفها على 5 فى المائة ، بحلول عام 2030.

10-ج-1 تكايف التحويلات المالية كنسبة مئوية من المبلغ المحولة .

(هذه البيانات غير متوفرة) مما يستدعى إجراء مسوح متخصصة للهجرة الدولية

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الغاية 16-2 إنهاء إساءة الاطفال والإستغلال والإتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم.

2-2-16 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100000 نسمة بحسب العمر والجنس وشكل الإستغلال. (هذه البيانات غير متوفرة)

الهدف **17-** تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشئون المالية.

3-17 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.

2-3-17 حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلى الإجمالى. (هذه البيانات متوفرة)

تشكل التحويلات المالية للعاملين بالخارج أهمية متزايدة كأحد المصادر الرئيسية للتدفقات المالية الخارجية الواردة للدولة حيث تساهم في تحسين العجز في ميزان المدفوعات كما تساهم في تدعيم الإحتياطي النقدى الأجنبي للدولة، وهي أحد الأدوات الهامة التي تساهم مساهمة إيجابية وفعالة في تنمية الاقتصاد الوطنى.

سجلت التحويلات المالية للمصريين العاملين بالخارج عام 2013/2012 ما يقدر بـ 18 مليار دولار، أخذت هذه التحويلات نحو الارتفاع تدريجياً حتى سجلت أعلى قيمة عام 2015/2014 وبلغت 19 مليار دولار بنسبة أرتفاع قدرها 3.5 % عن عام 2013/2012 .

سجلت التحويلات المالية للمصريين العاملين بالخارج عام 2013/2012 ما يقدر بـ 18 مليار دولار، أخذت هذه التحويلات نحو الارتفاع تدريجياً حتى سجلت أعلى قيمة عام 2015/2014 وبلغت 19 مليار دولار بنسبة أرتفاع قدرها 3.5 % عن عام 2013/2012 .

3-17 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.

المؤشر 17-3-2 حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلى الإجمالى.

اتجهت هذه التحويلات نحو الإنخفاض عام 2015/ 2016 مقارنة بعام 2015/2014 حيث سجلت 17 مليار دولار عام 2015/ 2016، بنسبة إنخفاض قدرها 11.7%

جدول (5) : تحويلات المصريين العاملين بالخارج (بالمليون دولار) مليون دولار

السنوات	تحويلات المصريين العاملين بالخارج
2013/2012	18668
2014/2013	18518.7
2015/2014	19330
2016/2015	17077.4

المصدر: البنك المركزي

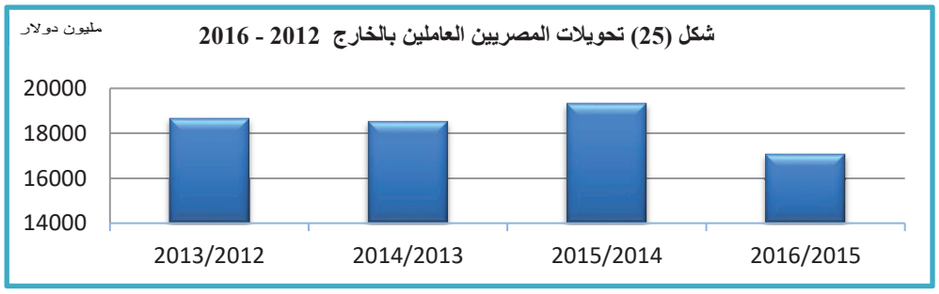

أعلى نسبة لحجم التحويلات المالية من الناتج المحلى الإجمالي فى عام 2013/2012 بلغت 7.2% إنخفضت على مدار الأعوام التالية لتصل إلى 5.1% عام 2016/2015 .

جدول (6) : التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى 2012-2016

السنوات	النسبة المئوية %
2013/2012	7.24
2014/2013	6.76
2015/2014	5.74
2016/2015	5.18

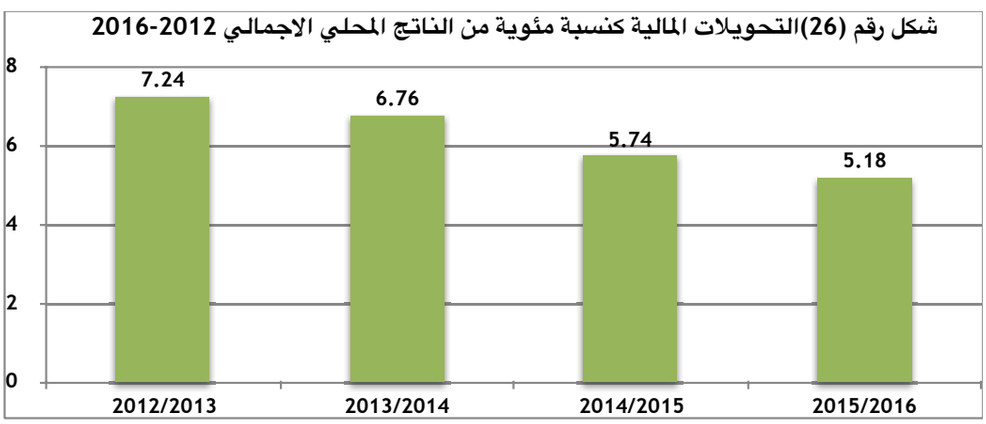

خامسا:

تحديات ومتطلبات إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة ٢٠٣٠

خامساً: تحديات وفرص ومقترحات إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة 2030 في

تطرح أجندة التنمية المستدامة، لضمان حقوق الأجيال القادمة في المورد الطبيعي مع الحفاظ على استدامة هذا المورد، ربط شديد التعقيد والتلاصق بين المنظومة الاجتماعية والاقتصادية ومنظومة بيئة المحيط الطبيعي والحيوي من خلال أهداف التنمية السبعة عشر. حيث أن المنظومة الاجتماعية والاقتصادية محكومة بقدرة النظام البيئي على الوفاء بالالتزامات الحالية وأيضا تجدده للوفاء بالتزامات الأجيال القادمة. لهذا فربما رفاهية اختيار وتحديد أولويات لا تناسب الدول النامية والأقل نموا، فكل تلك الأهداف تمثل أولويات تلك الدول لاسيما مع وجود الرابط المباشر بين الأهداف بعضها البعض و بالاضافة الى تلك الروابط غير المباشرة. لذلك فأن السبيل إلى تنمية مستدامة هو التكامل بين كافة الأبعاد الثلاثة التي تضمنتها الأجندة الدولية، كما تحدد التشبيكات والتفاعلات بين الأهداف السبعة عشر المسار التنموي لكل دولة وفقا لاحتياجاتها وقدراتها.

يبرز هنا وبوضوح دور الإحصاء التنموي الذي يساهم في رفع الغطاء عن الوضع الراهن من خلال المؤشرات المختلفة والتي تمثل حجر الزاوية في بناء قرارات قائمة على منهجية علمية. فلا تنمية بلا تخطيط ولا تخطيط بلا إحصاء يتمتع بالمصداقية والموثوقية.

يواجه رصد مؤشرات الأهداف الأممية للتنمية المستدامة تحديات كبيرة، ويتمثل التحدي الرئيسي في رصد ومتابعة الأهداف في توسيع نطاقها نظراً لتغطيتها طائفة واسعة من القضايا التي تشمل النشاط البشرى على الأرض، واستخدام المياه والطاقة والغذاء والزراعة والصحة والاستهلاك والإنتاج المستدامين والتصنيع والتحضر والتعليم وعدم المساواة والفقر وقضايا النوع الاجتماعي، كما تتعلق التحديات بمحاور أخرى تعوق الحصول على بيانات تفصيلية تكفل قياسها وإمكانية إجراء المقارنات الدولية، ويحتاج الحصول على تلك التفصيلات بهدف الوصول إلى كل فرد في المجتمع إلى اهتمام بالغ كما يحتاج إلى تفهم كامل لمفهوم مؤشرات أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015 والمنهجية المستخدمة للحساب (البيانات الفوقية أو الشرحية للمؤشرات). ونتطرق هنا أولا إلى عملية جمع البيانات على النحو التالي:

ماهية عملية جمع البيانات

تُعد عملية جمع البيانات من مصادرها محصلة لأنشطة الجهات الحكومية من وزارات ومؤسسات وهيئات أو شركات أو تلك الوثائقية من خلال ما يتم نشره من الجهة المعنية سواء كانت وزارة او هيئة، وتضم العديد من المعطيات المطلوبة لتكوين المؤشرات اللازمة سواء لتقييم الوضع الراهن أو لقياس الانجاز المحقق خلال فترة زمنية محل الاعتبار.

هناك عدة طرق للقيام بجمع البيانات ويمثل العمل الميداني مصدراً لجمع البيانات الأولية أو الأصلية من مصادرها، ويتولى الجهاز جمعها كالتعداد السكاني أو التعداد الاقتصادي أو أخذ عينة من المجتمع ممثلة لكافة خصائص المجتمع لإجراء المسوح المتخصصة. من ناحية أخرى يتولى شركاء النظام الإحصائي الوطني إصدار إحصاءات

أخرى وفق مسئوليات واختصاصات وصلاحية كل جهة.

التحديات التي تواجه البيانات والإحصاءات بصفة عامة لا تكمن فقط في تلك المتعلقة بتوفيرها بل تتعدى ذلك إلى البيانات التي لا يتم استخدامها ويتم إنتاجها بصورة دورية دون أن تمتد يد ذات خبرة لتحليلها أو تتولى جهات بحثية إعداد دراسة (دراسات) أو تقع ضمن اهتمام باحث إلى الاستفادة منها، لذا يمكن تقسيم البيانات من منظور توفرها واستدامتها والاستفادة منها إلى:

1. **بيانات وإحصاءات متوفرة ولا يتم الاستفادة منها بالرغم من دوريتها المنتظمة.**
2. **بيانات وإحصاءات مطلوبة غير متوفرة ويجب إيجاد وسيلة لتوفرها.**
3. **بيانات وإحصاءات مطلوبة تم إنتاجها مرة واحدة أو أكثر ولكنها لا تتسم بالاستدامة.**
4. **بيانات وإحصاءات مطلوبة ومتوفرة وتتسم بالاستدامة.**
5. **التفصيلات المطلوبة (مثل التفصيل على مستوى المناطق الجغرافية والنوع البيولوجي) وفي هذا الشأن توجد فوارق كبيرة بين المناطق الجغرافية فيما يتعلق بالتالي:**

(أ)توافر البيانات الأولية ذات الصلة وبشكل خاص في المجال البيئي والاجتماعي.

(ب) ماهية آلية جمع البيانات ونوعية تلك البيانات وإمكانية مقارنتها ومدى تواترها.

(ج)نوعية نظم المعلومات وقواعد البيانات المستخدمة.

(د) البيانات المحلية (دون المستوى الوطني) المجمعة في شكل إحصاءات ومؤشرات للوضع الوطني سواء باستخدام الطرق التقليدية أو المبتكرة مثل البيانات الضخمة.

(ه) المفاهيم والطرق المستخدمة في مجال الإحصاءات خاصة الإحصاءات البيئية، ويترتب على ذلك أن نوعية البيانات تتوقف على مدى موثوقية المصادر الأولية وإمكانية مقارنتها.

فعملية جمع البيانات والتي تعد أحد أهم مصادر جمع البيانات عملية تتسم بالتعقيد نظرا لخضوعها لعدد من المعايير التي يتحتم الالتزام بها، وقد يصل عدم الالتزام بهذه المعايير إلى إنتاج بيانات ليست فقط تفتقر إلى الدقة ولكنها قد تكون مضللة وغير ممثلة للمجتمع محل الدراسة. لذا يجب التأكيد على النواحي التالية عند إجراء المسوح المتخصصة :

1. **حتمية معرفة المجتمع محل المسح وخصائصه (التعليم والعمر وما إلى ذلك).**
2. **تحديد دقيق لوحدة المعاينة وحجم العينة الممثلة للمجتمع محل المسح وأسلوب جمع البيانات (مقابلة شخصية أو ...) عن العينة الممثلة للمجتمع.**
3. **تحديد النقاط الشاملة للمسح لتصميم صحيفة الاستبيان من حيث الشكل والمضمون وصياغة الأسئلة ووضوحها.**
4. اختيار جامعي البيانات من ذوي التخصص.

انطلاقا من هذا العرض المبسط لماهية البيانات سوف يتم وضع التحديات التي تواجه إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة وفق منظومة العمل الإحصائي من خلال تقسيم تلك التحديات وفق المحاور أو المجموعات التي تنتمي إليها.

التحديات:

تواجه مؤشرات أهداف التنمية لما بعد 2015 عدة تحديات للقياس والرصد بما في ذلك الاتفاق على سنة الأساس التي سيتم عليها القياس، إضافة إلى هذا الحجم من المؤشرات والذي يضمن تحقيق شعار أهداف التنمية المستدامة "عدم ترك أي فرد"، بمعنى تضمين كافة المجموعات التي تتكون منها المجتمعات، والحصول على بيانات تكفُل قياس هذه المؤشرات وإمكانية إجراء المقارنات الدولية اتساقا مع توفير واستدامة البيانات لقياس مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة، لذا تم مراجعة مخرجات النظام الإحصائي الوطني، الإحصاءات الجارية، التعدادات، المسوح المتخصصة ومخرجات السجلات الإدارية وتحديد الجهة المسئولة عن جمع البيانات و/أو المسئولة عن النشر، كما تم تحديد اسلوب الحساب ومدخلات المؤشر (البسط والمقام) حيث تم رصد التحديات التي يواجهها النظام الإحصائي الوطني في إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة 2030، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1) تحديات عامة
2) تحديات تشريعية وقانونية
3) تحديات مالية ولوجستية
4) تحديات تنظيمية وتنسيقية
5) تحديات فنية وتكنولوجية
6) تحديات بشرية واستشارية

- ### أولا تحديات عامة

(1) الزيادة المضطردة لحجم البيانات المطلوبة والتي يتوقع مضاعفتها مستقبلا. لذا فأنه بالرغم من الأهمية الجوهرية لمصادر البيانات المعروفة أو التقليدية، التعدادات والمسوح والسجلات الإدارية، فأنها لم تعد كافية نظرا لهذه الزيادة المضطردة للبيانات المطلوبة على مختلف الأصعدة (الدولية والإقليمية والوطنية)، فلم يسبق التعامل مع هذا الكم الهائل من المؤشرات.

(2) لازالت فرق الخبراء، فريق الخبراء الدولي المعني بأهداف التنمية المستدامة والفرق الفرعية المنبثقة منه (4 فرق) السابق الإشارة إليها في سياق التقرير، تستكمل وضع المؤشرات وكذلك وضع البيانات الفوقية والمعنية بمفهوم المؤشر ومصادر البيانات والمنهجية المستخدمة في استخراجها - وأيضا فريق برايا المعني بمؤشرات الهدف السادس عشر. لذا فأن إنتاج مؤشرات التنمية المستدامة قبل انتهاء الفرق المعنية من وضع كامل المؤشرات ربما يؤدي إلى تبديد الموارد على مؤشرات سيتم تعديلها أو تغييرها، وقد أدت بعض التعديلات الواردة في تقرير فريق الخبراء المقدم في اللجنة 48 إلى تغيير جذري للمؤشر 3-8-2 على سبيل المثال.

(3) الحاجة إلى ترجمة عربية للبيانات الفوقية أو الشرحية لمؤشرات التنمية المستدامة تتسم بمراعاة فروق المصطلحات بالدول العربية ويتم اعتمادها على مستوى الدول العربية، (يقترح من خلال لجنة عربية مشتركة تحت رعاية المعنيين من المنظمات الدولية).

(4) الحاجة إلى نشر ثقافة الاهتمام بالبيانات والمعلومات والتوعية بمدى أهميتها في التخطيط، وبالتالي الحاجة إلى التوعية بأهداف التنمية المستدامة 2030.

(5) التوسع في البيانات التفصيلية للمؤشرات الإحصائية والتي تضم جميع الفئات الضعيفة بما في ذلك الأطفال والشباب وذوى الإعاقة وكبار السن واللاجئون

والمهاجـرون، اتسـاقا مـع دعـوة الأمـم المتحدة بعدم تخلف احد عن ركب التنمية.

(6) بـالرغم مـن وجـود تقـاطع أو تـوطين لأهـداف التنميـة المسـتدامة 2030 مـع الاسـتراتيجية الوطنيـة للتنميـة وفـق الأوضاع السائدة والأولويات بالدولة، إلا انه يتبقى جزء ليس باليسير ينطبق على الحالـة الوطنيـة لكـل دولـة ممـا يضـاعف عـبء الأجهـزة الإحصـائية والنظـام الإحصـائي الـوطني فـي إنتـاج هـذا الكـم المضاعف من المؤشرات.

- ثانيا تحديات تشريعية وقانونية

(1) القانون االحصائي لم يتم تحديثه ويعاني مـن تشـريع لا يشـمل كافـة المتغيـرات الدوليـة والإقليميـة والوطنيـة، مثـال ذلـك وضـع عقوبـات مختلفـة حـول العبـث بالملفات الالكترونية من خلال القرصنة المعلوماتيـة مـن حـذف وإضـافة وتعديل. هذا بـالرغم من أن القـانون الاحصـائي قد سبق عصره إبان إصداره، كما لا يراعي القانون ايضا المستجدات الإحصائية مثل المبـادئ الأساسـية للإحصـاءات الرسـمية والميثاق الافريقي للاحصاء ما إليها.

(2) لا تغطي بعض القوانين الأساليب الحديثة لحصول الأجهزة الإحصائية على البيانات الفرديـة وايضـا بيانـات القطـاع الخـاص (مثـل الموبيـل) واسـتخدام السـجلات الإداريـة واستخدام رقم موحد للشخصية الطبيعية أو الاعتبارية.

(3) عدم تحديد الجهات الرئيسة، التي يجب أن يتم ربطها آليا مع الأجهزة الإحصائية للحصـول علـى البيانـات الفرديـة، وذكرهـا بالقـانون بشـكل واضـح لتفـادى ظهـور قـوانين تلغـي أو توقـف عمـل القـانون الإحصـائي مـن الحصـول علـى البيانـات بالشـكل الـلازم والمسـتدام لإنتـاج المؤشـرات، ومراعـاة تـدفق البيانـات فـي اتجاه واحد فقط.

(4) الحاجـة إلـى تعديل العقوبـات لتكـون اشـد تغليظا، خاصة في حال تدفق البيانـات فـي اتجـاهين ولـيس فـي اتجـاه واحـد (تـدفق البيانات يكون من الجهات مالكة السجلات إلى الأجهزة الإحصائية فقط).

- ثالثا تحديات مالية ولوجستية

(1) عـدم تـوفر الـدعم المـالي الـلازم لعقـد المسـوح المتخصصـة التـي تغطـي المؤشرات التي تنطبق على الدولـة، ممـا يؤثر بالتالي على إمكانيات المقارنـة بين الدول العربية، فهناك حاجة إلى التمويل لإنتـاج المؤشـرات المتعلقـة بالتنميـة المستدامة.

(2) الحاجـة لتـوفير الـدعم الفنـي الـلازم لاستدامة إنتاج مؤشرات الرصد والقياس المتوفرة حاليا ولإنتاج تلك غير المتوفرة والتـي يمكـن توفيرهـا دون اللجـوء إلـى مسـوح جديـدة مـن خـلال الإحصـاءات الجاريـة أو المسـوح الدوريـة ذات الاستمرارية.

(3) عدم سلامة البنية التحتية للرصد وجمع البيانـات بالنظـام الاحصـائي الـوطني، كمـا يلاحـظ أن البنيـة التحتيـة لإدارة البيانـات فـي بعض الأحيـان بنيـة ضـعيفة كنتيجـة لمحدوديـة المـوارد الماليـة والتقنيـة والبشرية.

(4) عمليـة إنتـاج البيانـات متعددة المصـادر، وفـي غيـاب الجهـاز فـي بعض المؤشرات كيان مركزي كمنظم ومنسق لتلك العملية تظـل البيانـات مبعثـرة بـين العديـد مـن المنظمات والإدارات القطاعية.

(5) عدم كفاية التغطية في شبكات الرصد من حيث الزمان أو المكان؛ واختلاف فترات الحصـول علـى البيانـات اللازمـة لبنـاء

المؤشرات، واستخدام طرق غير علمية لسد القيم المفقودة في البيانات الأولية في المسوح المتخصصة.

- رابعا تحديات تنظيمية وتنسيقية وتخطيطية

1) التحول الى النظام المركزي للحصول على البيانات من خلال الوحدات الإحصائية ومراكز المعلومات بالمحافظات عوضا عن استقاء البيانات من المنبع كما هوو الحال في المحليات.
2) الحاجة إلى تعزيز الشراكة مع كافة الأطراف والشركاء في مجال العمل الإحصائي وترسيخ التعاون الوثيق، مع منتجي البيانات، القطاع الخاص، الجهات الدولية، المراكز البحثية الدولية والإقليمية والمحلية، الجامعات والمجتمع المدني.
3) الحاجة إلى وضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية لتطوير النظام الإحصائي ، وتضمين كافة المستجدات وبصفة خاصة ما يتعلق بتغيير القانون الإحصائي من إضافة وتعديل لمواكبة المستجدات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني.
4) الحاجة إلى وجود نظام ثابت لا يتغير بتغير الإدارة، هذا النظام مبني على أساس تفاعل الكوادر الوطنية بالجهات المنتجة للبيانات والمعنية بمؤشرات التنمية المستدامة.
5) المصداقية والموثوقية في التقارير التي تمثل نتاج ورش العمل الدورية مع شركاء العمل الإحصائي والتي توفر تفاصيل الاحتياجات المطلوبة للنظام الإحصائي سواء الفنية أو التقنية أو اللوجستية أو الموارد المالية اللازمة لإنتاج المؤشرات، خاصة تلك التي لا تتوفر بياناتها الآن وتحتاج إلى مسوح أو التحقق من وجود بعض بيانات لدي منتجي البيانات لم تدرك حتى الآن أو ربما يؤدى إضافة سؤال إلى ما يتم جمعه من بيانات من خلال الإحصاءات الجارية أو المسوح.
6) إنتاج المؤشرات يجب أن يتم باحترافية تظهر قدوة الجهاز وشركاء العمل على إنتاج تقارير تحليلية متكاملة وليس فقط بيان القيم المتوفرة.
7) الحاجة إلى التوثيق ومراجعة كافة الفعاليات والقرارات والمداخلات التي تمثل موقف الأجهزة الإحصائية لتكوين خبرات تراكمية فيما يتعلق برصد وقياس تلك الأهداف.
8) تحديد توجه محدد في شان المؤشرات والذي يعتمد اعتماد وثيق مع ما ذكر آنفا، بحيث يكون هناك نطاق محدد للأجهزة الإحصائية للعمل من خلاله داخليا وخارجيا.

- خامسا تحديات فنية وتكنولوجية

جمع البيانات بطريقة علمية ومحددة تتسم بمراعاة الدقة يؤدي إلى الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة أيضا. فهناك علاقة وثيقة بين طرق جمع البيانات الإحصائية والنتائج التي يتحصل عليها، لذا فان التحديات الفنية والتكنولوجية تتمثل في:

(1) فجوات البيانات وهي على النحو التالي:
أ- فجوات تتعلق بتوفر وإتاحة البيانات،
ب-فجوات ترتبط باستدامة جمع البيانات المطلوبة أو توفير ما هو غير متوفر،
ج-فجوات تتعلق بمستوى التفصيلات المطلوبة (النوع، الفئات العمرية، ...)،
د- فجوات متعلقة باختلاف المفاهيم والتعاريف والمنهجيات المستخدمة.

هـ- فجوات تتعلق بالقدرة على جمع بيانات من واقع عينات كبيرة الحجم نظرا لضآلة المجتمع المستهدف وتشعبه داخل مساحات واسعة جغرافيا.

تحقيقا للأجندة التحويلية لإنتاج الإحصاءات الرسمية مثل البيانات والضخمة والاستخدام الموسع للسجلات الإدارية ، يُسجل التحديات التالية:

(2) البيانات الضخمة لا يمكن التعامل معها باستخدام تطبيقات معالجة البيانات التقليدية، حيث تمثل التحديات أمور أخرى لم يتم التعامل معها في السابق (مثل الالتقاط، والمدة، والتخزين والبحث، والمشاركة، والنقل، والتحليل والتصور). ويرجع الاتجاه إلي مجموعات البيانات الضخمة بسبب المعلومات الإضافية المشتقة من تحليل مجموعة كبيرة من البيانات ذات الصلة، مما يسمح بتحديد ظروف حركة تدفق البيانات في الوقت الحقيقي. يتطلب التعامل مع البيانات الضخمة برامج واسعة النطاق، مما يحتاج إلى مزيد من الاستثمارات.

(3) البيانات الضخمة عادة ما تتضمن مجموعات بيانات ذات أحجام تتخطي قدرة البرامج المستخدمة حاليا لالتقاط وإدارة ومعالجة البيانات في غضون فترة زمنية مقبولة. وبالنسبة لأحجام البيانات الضخمة فهي هدف متحرك باستمرار. ومع هذه الصعوبة، لا بد من تطوير منصات جديد من أدوات "البيانات الضخمة" للتعامل مع مختلف الجوانب الخاصة بتلك الكميات الكبيرة من البيانات.

(4) تحديد التعامل فيما يتعلق بالبيانات الضخمة ضمن منظومة تكنولوجيا المعلومات فقط واستبعاد وإقصاء الإحصائيين مما يؤثر على قدرة الأجهزة الإحصائية في استخدام البيانات الضخمة لإنتاج إحصاءات رسمية.

(5) يحتاج الوصول إلى البيانات الضخمة إلى وجود قانون أو تشريع أو قرار رفيع المستوى لتتمكن الأجهزة الإحصائية من الحصول على البيانات خاصة فيما يتعلق بالبيانات لدى القطاع الخاص (مثل البيانات المرتبطة بأجهزة الموبيل).

(6) تحديات تحويل السجلات الإدارية إلى سجلات إحصائية واستخدامها:

أ- تحدي يتعلق بالسجل الإداري وشموليته وتتمثل في:

- عدم وجود سجلات إدارية متكاملة، فربما تعاني السجلات من قصور في التسجيل بغض النظر عن أسباب هذا القصور، كما هو الحال في عدم تسجيل المواليد والوفيات أو التأخر في التسجيل.
- لدى القائمين على أو مالكي السجلات الإدارية قوانين للحفاظ على السرية قد تؤدى إلى تمسكهم بنصوص تلك القوانين في مواجهة حصول الأجهزة الإحصائية على البيانات الفردية، ودون النظر إلى قانون الإحصاء.

ب- تحدي يتعلق بتحويل السجل الإداري إلى سجل إحصائي:

- السجلات الإدارية ليست سجلات إحصائية وبالتالي يحتاج تحويل السجلات الإدارية إلى سجلات إحصائية خبرات إحصائية وتكنولوجيا مدربة.
- هناك عدد من المتغيرات للحصول على بيانات ذات مصداقية مترابطة لتوضيح الوضع إحصائيا، على سبيل المثال

سجلات المواليد لا تتضمن البيانات اللازمة لحساب حجم الأسرة المعيشية أو القاطنين في السكن مع رب الأسرة، بل يلزم استخدام سجلات أخرى واشتقاق متغيرات عديدة للوصول إلى تلك المعلومات الإحصائية.

- إيجاد رقم موحد للربط على مستوى كافة السجلات سواء السجلات الأساسية الداخلة في تكوين السجل الإحصائي أو السجلات الحاكمة التي ترتبط بالتأكيد على صحة البيانات في السجل الإحصائي.

(7) دورية جمع البيانات بفارق زمني طويل تؤثر على إنتاج المؤشر والذي يعني طول الفترة البينية لبعض مؤشرات التنمية المستدامة، مثل بيانات الإعاقة والتي يتم الحصول عليها من التعداد السكاني الذي يُجرى كل عشر سنوات.

(8) الحاجة إلى توحيد المفاهيم والتعريفات الإحصائية وطرق حساب المؤشرات بين مكونات النظام الإحصائي الوطني.

(9) اختلاف البيانات التي تسمح بقياس المؤشرات التي تم استحداثها في أطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن ما هو متعرف عليه، على سبيل المثال الهدف (16) الحوكمة.

(10) آلية إدماج مصادر جديدة ضمن المصادر الرسمية لسد فجوات البيانات المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة وآلية تنفيذ المؤشرات التي قد تحتاج إلى مسوح.

(11) غياب المعايير والتعاريف المقبولة دوليا لدى منتجي البيانات الرئيسين يُعد احد أهم التحديات التي يواجهها الجهاز، نظرا لان الجهات المعنية من غير المتخصصين في الإحصاء، فيتم جمع البيانات وتصنيفها بما يتسق مع خلفيات واحتياجات كل جهة.

- سادسا تحديات بشرية واستشارية

(1) تدريب الكوادر العاملة بالنظام الإحصائي الوطني وتأهيلهم وفق متطلبات هذه المرحلة الهامة، والتأكيد على تنمية القدرات الإحصائية لإنتاج مؤشرات التنمية المستدامة لما لها من خصائص تتسم بضخامة عدد المؤشرات المطلوب رصدها وتعقدها وتنوع تفصيلاتها.

(2) معاناة النظام الإحصائي الوطني من نقص الكوادر البشرية المدربة خاصة لدى منتجي البيانات.

(3) ضعف قنوات الاتصال مع مستخدمي البيانات على المستوى الوطني أو الدولي والإقليمي الذي قد يؤدى إلى إنتاج بيانات لا يتم استخدامها وتتسم باستدامة توفرها.

(4) الحاجة للمزيد من البرامج التخصصية المتكاملة فالاستثمار في العناصر الفنية لن يتوقف وليس هناك حد كافي وسيستمر نظرا لهذا التغير السريع في مجال العمل الإحصائي وظهور تقنيات وأدوات ومصطلحات ومفاهيم مستحدثة.

(5) توفير الدعم الفني اللازم لدمج وربط مؤشرات التنمية المستدامة الخاصة بالمجموعات (الأطفال أو النساء أو المسنين...) ضمن أدوات جمع البيانات المستخدمة (الاستبيانات الدورية – التعداد – المسوح) على المستوى الوطني والمحلي (دون الوطني) والقطاعي.

(6) الحاجة إلى الدعم الفني لاستخدام النماذج والتقديرات الإحصائية لاحتساب إسقاطات أو التنبؤ بمؤشرات التنمية المستدامة التي تتوفر لها أركان التنبؤ.

(7) ضعف التعامل مع قواعد البيانات سواء فيما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات وتحديث وتحليل بيانات مؤشرات التنمية المستدامة، بما يتسق مع معايير الجودة والكفاءة ووفق التوقيتات المخططة على المستوى الدولي، لاستخدامها في متابعة ورصد وقياس تأثير الخطط والبرامج الوطنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المقترحات:

العمل على سرعة الانتهاء من الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي المصري، حيث ستضمن توفر أطارا للشراكة والتعاون مع كافة عناصر المنظومة الإحصائية بشكل يصب في تسريع وتقنين عمليات رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 .

تعزيز التواصل مع الشركاء المنتجين للبيانات على المستوى الدولي / الإقليمي / الوطني وبالتنسيق والتعاون مع وحدة التنمية المستدامة بالجهاز، وذلك لعقد لقاءات مستمرة للوقوف على أهم التحديات والمراجعات الفنية لمنهجيات العمل وتحديد أهم المؤشرات التي قد تحتاج إلى مسوح بما يؤثر ايجابيا على رصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة.

التوسع في استخدام السجلات الإدارية لإنتاج الإحصاءات الرسمية لتحقيق استدامة قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 2030 .

4- العمل على استحداث مصادر وأساليب جديدة للحصول على البيانات المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة وتوظيف التقنيات الحديثة بما في ذلك استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والبيانات الضخمة (Big Data).

5- إعداد خطة لإثراء الوعي عبر تنظيم ندوات مع الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية لتوحيد المفاهيم والمنهجيات المتعلقة بمؤشرات قياس التنمية المستدامة.

6- الحاجة الدائمة للمزيد من البرامج التخصصية المتكاملة لبناء القدرات لفريق عمل التنمية المستدامة بالجهاز نظراً للتغيرات السريعة في مجال العمل الإحصائي وظهور تقنيات وأدوات ومصطلحات ومفاهيم مستحدثة.

7- التواصل على المستوى الوطني مع الجهات المعنية بمجال الحوكمة لبحث مدى توافر المؤشرات وتعزيز التنسيق بشأن الحصول عليها، وعلى المستوى الدولي متابعة أعمال فريق برايا حيث يقوم حاليا بالتجهيز لإعداد دليل لكيفية إعداد مؤشرات الحوكمة (الهدف 16) المتوقع صدوره في عام 2020

8- وضع خطة بناء قدرات العاملين بالجهاز في التعامل مع قواعد البيانات واستخدامها في تحليل بيانات مؤشرات التنمية المستدامة 2030 بما يتسق مع معايير الجودة والكفاءة ووفقاً للتوقيتات المخططة على المستوى الدولي، لاستخدامها في رصد ومتابعة تأثير الخطط والبرامج الوطنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرص :

تعكس اهداف التنمية المستدامة الاهتمام العالمي البالغ بالبشر والارض كما تغطي الاهداف السبعة عشر كافة المناحي التي تصب في التغيير الى "العالم الذي نريده"، وتعد مهمة الجهاز الاحصائي احد اهم واصعب المهام حيث يتبني كل قطاع بالدولة ذلك الجزء الذي يدخل ضمن صلاحياته ومسئولياته، في حين يتولى الجهاز تقديم مؤشرات واحصاءات ذات دلالة ومصداقية عن الوضع ومدى التقدم الذي احرزته كافة القطاعات بالدولة لتحقيق الاهداف الموضوعة بالاجندة الدولية لما بعد 2015.

إن اللبنات الأساسية لتعديل السياسات ترتبط ارتباط وثيق بالبيانات والمؤشرات المستخرجة من النظام الاحصائي والتي تحدد على المستوى الوطني (والمحلي) وبالأدلة مستوى وأسباب التقدم الايجابي او الانحرافات عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة. ولكون الخطط الموضوعة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ديناميكية فيجب ان تكون مخرجات النظام الاحصائي الوطني فاعلة وانية لوضع الصورة امام المخطط بشكل يعكس الواقع. ويمكن حصر اهم الفرص المرتبطة باهداف التنمية المستدامة في الاتي:

1. **تطوير القدرات المهنية للعاملين في مجال الاحصاء والمشاركة من خلال نقل الخبرات والمهارات المختلفة على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.**
2. **تبادل الأدوات والمنهجيات التي تساهم في الحصول على مؤشرات ذات مصداقية وموثوقية على كافة الاصعدة.**
3. **استخدام مصادر جديدة وتطوير اليات مبتكرة لانتاج المؤشرات من خلال تواصل الجهاز اقليميا ودوليا مع الخبراء المعنيين بهذا التطوير (البيانات الضخمة).**
4. **تعزيز العلاقة بين الجهاز وكافة شركاء العمل الاحصائي من خلال ثقافة المشاركة في انتاج المؤشرات (القطاع الخاص، الجمعيات الاهلية، مراكز البحث العلمي، الجامعات وما الى ذلك).**

يجدر هنا التاكيد على ان انتاج المؤشرات عملية ديناميكية، وكذلك يشكل التصدي للتحديات السابق الاشارة اليها فرص حقيقية لدعم قدرات الجهاز.

المـــراجـــع

قائمـة المراجع

1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق 2015.

2) الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، النشـرة السـنوية لتقـديرات الـدخل لقطـاع الزراعـة، 2014،2015،2016.

3) الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، النشـرة السـنوية لمسـاحات المحاصـيل والإنتـاج النبـاتي، 2015، 2013، 2012 .

4) الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، الموازنـة العامـة للدولـة بـوزارة الماليـة، 2015، 2014، 2013، 2012، 2011.

5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين 2016.

6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصـاءات الخدمات الصحية 2015.

7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، 2015.

8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح استخدام الوقت 2015.

9) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، بيانـات الجهـاز، 2015.

10)10-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد السكاني 2006.

11)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة إحصاءات مياه الشرب والصرف الصحي 2015.

12)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات الكهرباء والطاقة 2015.

13)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث القوى العاملة 2015،2016.

14)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتوظف والأجور وساعات العمل 2015.

15)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث انتقال الشباب من المدرسة إلى سوق العمل 2012.

16)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البحث القومـي لعمالة الأطفال 2010.

17)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإصابات العمل 2015.

18)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي 2013.

19)الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء ، النشـرة السـنوية لمسـاحات المحاصـيل والإنتـاج النبـاتي، 2012،2016.

20)الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء، بيـان رقمـي لـلإدارة العامـة للنقـل والاتصـالات والسـياحة، 2014،2015.

21)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة العاملين بالحكومة 2016.

22)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ميزان الطاقة 2015.

23)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الحساب الختامي للدولة 2014.

24)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مشروع الموازنة العامة 2016-2017، 2016.

25)أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، المرصد العلمي للتكنولوجيا 2014.

26)الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، بيانات الهيئة، 2015.

27)الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/climat/l-etat-de-la-science-sur-le-climat-le-guec-et-son-5e-rapport/

28)مصلحة الجمارك، بيانات المصلحة، 2015.

29)منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لجنة المساعدات 2014.

30)وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، النشرة السنوية لمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2014، 2015.

31)وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بيانات الوزارة، 2013،2014.

32)وزارة البيئة، بيانات الهيئة العامة لإدارة الشواطئ، 2014.

33)وزارة البيئة، بيانات الوزارة، 2000،2005.

34)وزارة الاستثمار والتعاون الدولي،

35)وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، بيانات الوزارة، 2015،2016.

36)وزارة التربية والتعليم، بيانات الوزارة 2016.

37)وزارة الداخلية، بيانات الوزارة، 2015،2016.

38)وزارة الداخلية، تقرير الأمن العام 2010.

39)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التعداد الزراعي، 2002، 2012.

40)وزارة السياحة، بيانات الوزارة، 2015.

41)وزارة الصحة والسكان، نشرة مركز معلومات الوزارة، 2013،2014،2015.

42)وزارة الصحة والسكان، مسح الجوانب الصحية، 2015.

43)وزارة الصحة والسكان، المسح السكاني الصحي، 2014.

44) يسر عبد الفتاح احمد، تقرير حول "التنمية المستدامة بين متابعة التنفيذ وتحديات قياس ورصد مؤشرات خطة التنمية لما بعد 2015"، 2017، تقرير غير منشور.

المرفقات

المرفقات

تُعد المؤشرات المستخدمة لقياس أهداف التنمية المستدامة العمود الفقري لرصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واتساقا مع أهمية المؤشرات ومن خلال فريق العمل المعني بأهداف التنمية المستدامة أسفر هذا الجهد عن الحصول على المؤشرات المتوفرة من أكثر من مصدر والتي قد تتسق اتساقا دقيقا مع المؤشر الذي وضعه فريق الخبراء أو في بعض الأحيان تتسق جزئيا يوضح الجدول (7) والشكل رقم (27) الموقف الراهن لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة .

جدول (7) الموقف الراهن لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1 القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يقاس حاليا بعدد الاشخاص الذين يعيشون باقل من 1.25 دولار في اليوم.	المؤشر 1-1-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، مصنفين بحسب نوع الجنس، والعمر، والوضع الوظيفى، والموقع الجغرافى (حضري/ريفي).			
الغاية 1-2 : تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030	المؤشر 1-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر.			
	المؤشر 1-2-2 نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية.			
الغاية 1-3 استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء، بحلول عام 2030.	المؤشر 1-3-1 نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل /الأطفال حديثي الولادة وضحايا اصابات العمل والفقراء والضعفاء.			المؤشر غير واضح
الغاية 1-4 : ضمان تمتع جميع الرجال والنساء ولاسيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الاراضي والتصرف فيها وغيره من الحقوق المتعلقة باشكال الملكية الاخرى، وبالميراث والحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا	المؤشر 1-4-1 نسبة السكان الذين يعيشون في اسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية.			
	المؤشر 1-4-2 نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، الذين لديهم مستندات معترف بها قانونا والذين يعتبرون حقوقهم فى الأرض مضمونة بحسب الجنس ونوع الحيازة.			

الهدف 1 القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الجديدة والملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل متناهي الصغر.				
الغاية 1-5 بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.	المؤشر 1-5-1 عدد الاشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص.			
	المؤشر 1-5-2 الخسارة الإقتصادية التي تعزى مباشرة الى الكوارث مقابل الناتج المحلى الإجمالى العالمى.			
	المؤشر 1-5-3 عدد البلدان التى تعتمد وتنفذ إستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع اطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2030/2015.		لجنة وطنية لوضع خطط العمل برئاسة وزير البيئة	
	المؤشر 1-5-4 نسبة الحكومات المحلية التى تعتمد وتنفذ إستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع اطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث		لجنة وطنية لوضع خطط العمل برئاسة وزير البيئة	
الغاية1-أ : كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة بما في ذلك التعاون الإنمائي المعزز، من اجل تزويد البلدان النامية، ولاسيما اقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من اجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.	المؤشر 1-أ-1 نسبة الموارد المحشودة محليا والتي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر.			
	المؤشر 1-أ-2 نسبة اجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية).			
	المؤشر 1-أ-3 المجموع الاجمالي للمنح والتدفقات الوافدة التي لا تستتبع اقتراض ديون والتي تخصص مباشرة لبرامج الحد من الفقر محسوبا كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.			
1-ب وضع اطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والاقليمي والدولي، استنادا الى استراتيجيات انمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من اجل تسريع وتيرة الاستثمار في الاجراءات الرامية الى القضاء على الفقر.	المؤشر 1-ب-1 نسبة الانفاق الحكومي الراسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المراة والفقراء والفئات الضعيفة بشكل غير مناسب.			
الاجمالي	14		6	8

الهدف 2 القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة لمستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 2-1 القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام، بحلول عام 2030.	2-1-1 معدل إنتشار نقص التغذية.			
	2-1-2 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.			
الغاية 2-2 وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن بحلول عام 2025.	المؤشر 2-2-1 معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر < -2 نقطة عن الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة.			
	المؤشر 2-2-2 معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >+2 أو < -2 نقطة عن الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة بحسب النوع (الهزال/ زيادة الوزن).			
الغاية 2-3 مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون والأسريون والرعاة والصيادون بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بحلول عام 2030.	2-3-1 حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/ الرعوية / الحرجية.			
	2-3-2 متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ووضعهم كأفراد من الشعوب الأصلية.			
الغاية 2-4 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الايكولوجية وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث وتحسن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة بحلول عام 2030.	2-4-1 نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة.			

الهدف 2 القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة لمستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 2-5 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوعة التي تدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا بحلول عام 2030.	2-5-1 عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة لمودعة فى مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل.			
	2-5-2 نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها.			
الغاية 2-أ زيادة الاستثمار بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز في البني التحتية الريفية وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من اجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية ولاسيما في اقل البلدان نموا.	2-أ-1 مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية			
	2-أ-2 مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافاً إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعى.			
الغاية 2-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح كل ما يفسدها في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية.	2-ب-1 إعانات الصادرات الزراعية.			
الغاية 2-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.	2-ج-1 مؤشر مفارقات أسعار الاغذية.		مؤشر وطني	
الاجمالي	13		5	8

الهدف 3 ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في مختلف الفئات العمرية.			
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 3-1 خفض النسبة العالمية للوفيات	3-1-1 معدل الوفيات النفاسية			

الهدف 3 ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في مختلف الفئات العمرية.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
النفاسية إلى اقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول عام 2030.	3-1-2 نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيين صحيون مهرة			
الغاية 3-2 وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي.	3-2-1 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة			
	3-2-2 معدل وفيات المواليد .			
الغاية 3-3 وضع نهاية لأوبئة مثل الإيدز والسل والملاريا والامراض المدارية المهملة ومكافحة التهاب الكبد، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الاخرى بحلول عام 2030.	3-3-1 عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل 1000 شخص غير مصاب من السكان (بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان).			
	3-3-2 معدل انتشار داء السل لكل 100000 شخص.			
	3-3-3 عدد حالات الاصابة بالملاريا لكل 1000 شخص.			
	3-3-4 عدد الاصابات بامراض التهاب الكبد الوبائي باء لكل 100000 شخص.			
	3-3-5 عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الامراض المدارية المهملة.			
الغاية 3-4 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الامراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030.	3-4-1 معدل الوفيات الناجمة عن امراض القلب والاوعية الدموية والسرطان وداء السكري والامراض التنفسية المزمنة.			
	3-4-2 معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار.			
الغاية 3-5 تعزيز الوقاية من اساءة استعمال المواد المخدرة، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة وعلاج ذلك.	3-5-1 نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات اعادة التاهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات.			
	3-5-2 الاستعمال الضار للكحول، محددا وفقا للظروف الوطنية في اطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول (من سن 15 سنة فاكثر) في سنة تقويمية باللترات من الكحول الصافي.			
الغاية 3-6 خفض عدد الوفيات والاصابات	3-6-1 معدلات الوفيات الناجمة عن			

الهدف 3 ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في مختلف الفئات العمرية.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي الى النصف بحلول عام 2020.	الاصابات جراء حوادث المرور على الطرق.			
الغاية 3-7 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030.	3-7-1 نسبة النساء في سن الانـجاب (15-49 سنة) اللائي لبيت حاجتهن إلى تنظيم الاسرة بطرق حديثة.			
	3-7-2 معدل الولادات لدى المراهقات (10-14؛ و15-19 سنة) لكل 1000 امراة في ذلك العمر.			
الغاية 3-8 تحقيق التغطية الصحية الشاملة ، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وامكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الاساسية الجيدة وامكانية حصول الجميع على الادوية واللقاحات الاساسية المامونة الجيدة الفعالة الميسورة التكلفة.	3-8-1 تغطية توفر الخدمات الصحية الأساسية (المعرفة بإعتبارها متوسط التغطية التى توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التى تشمل الصحة الإنـجابية وصحة الأمهات والمواليد الجدد والأطفال ، والأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والقدرة على توفير الخدمات وإمكانية الوصول إليها بين السكان عموماً والأكثر حرماناً خصوصا).			
	3-8-2 نسبة السكان الذين تصرف اسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع انفاق الاسر المعيشية او دخلها.			
3-9 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والامراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030.	3-9-1 معدل الوفيات المنسوب إلى الاسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط.			
	3-9-2 معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة ، وخدمات الصرف الصحى غير المأمونة والإفتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة فى توفير المياه وخدمات الصرف الصحى والنظافة الصحية للجميع).			
	3-9-3 معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المعتمد.			
3-أ تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشان مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء.	3-أ-1 معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حاليا لدى الأشخاص الذين تبلغ اعمارهم 15 سنة فاكثر.			
3-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على	3-ب-1 نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات الواردة في البرنامج الوطني لبلدهم .			
	3-ب-2 مجموع صافي المساعدة الانمائية			

الهدف 3 ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في مختلف الفئات العمرية.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لاعلان الدوحة بشان الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة ، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الاحكام الواردة في الاتفاق بشان الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة باوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولاسيما العمل من اجل إمكانية حصول الجميع على الادوية.	الرسمية المقدمة إلى البحوث الطبية والقطاعات الصحية الاساسية.			
	3-ب-3 نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة اساسية من الادوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام.			
3-ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها، في البلدان النامية، وبخاصة في اقل البلدان نموا والدول الجزرية النامية زيادة كبيرة..	3-ج-1 معدل كثافة الاخصائيين الصحيين وتوزيعهم.			
3-د تعزيز قدرات جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية في مجال الانذار المبكر والحد من المخاطر وادارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	3-د-1 القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية.			
الاجمالي	27		16	11

الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
4-1 ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم إبتدائى وثانوى مجانى ومنصف وجيد، مما يؤدى إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030 .	4-1-1 نسبة الأطفال والشباب : (أ) فى الصف الثانى/ الثالث ، (ب) فى نهاية المرحلة الإبتدائية ، (ج) فى نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوى الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة فى " 1 " القراءة، " 2 " الرياضيات بحسب الجنس.			
4-2 ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية فى مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الإبتدائى حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائى بحلول عام 2030.	4-2-1 نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يسيرون على المسار الصحيح من حيث النمو فى مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسى. بحسب الجنس.			
	4-2-2 معدل المشاركة فى التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمى			

الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
	بالتعليم الابتدائى) بحسب الجنس.			
3-4 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال فى الحصول على التعليم التقنى والمهنى والتعليم العالى الجيد والميسور التكلفة ، بما فى ذلك التعليم الجامعى بحلول عام 2030.	1-3-4 معدل مشاركة الشباب والكبار فى التعليم الرسمى وغير الرسمى والتدريب خلال الاثنى عشر شهراً الماضية بحسب الجنس.			
4-4 الزيادة بنسبة كبيرة فى عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة ، بما فى ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.	1-4-4 نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب نوع المهارة.			
5-4 القضاء على التفاوت بين الجنسين فى التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهنى للفئات الضعيفة، بما فى ذلك للأشخاص ذوى الأعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون فى ظل أوضاع هشه ، بحلول عام 2030.	1-5-4 مؤشرات التكافؤ (أنثى / ذكر، وريفى / حضرى، وادنى/اعلى خمس السكان ثراء وفئات أخرى مثل ذوي الإعاقة، وافراد الشعوب الأصلية، والمتضررين من التراع متى توفرت البيانات عن ذلك) لجميع مؤشرات التعليم الواردة فى هذه القائمة التى يمكن تصنيفها.			
6-4 ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.	1-6-4 النسبة المئوية للسكان فى فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتاً من الكفاءة فى المهارات الوظيفية التي تخص (أ) الأمية، (ب) المهارات الحسابية. التصنيفات بحسب : نوع الجنس.			
7-4 ضمان أن يكتسب جميع المتعملين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما فى ذلك بجملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة وإتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافى وتقدير مساهمة الثقافة فى التنمية المستدامة بحلول عام 2030.	1-7-4 مدى تعميم (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما فى ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وذلك على جميع الأصعد فى (أ) السياسات التعليمية الوطنية، و(ب) المناهج الدراسية و(ج) تدريب المعلمين و(د) تقييم الطلاب.			

الهدف 4 ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
4-أ بناء المرافق التعليمية التى تراعى الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع.	4-أ-1 النسبة المئوية للمدارس التى تحصل على : (أ) الطاقة الكهربائية، (ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية، (ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم، (د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوى الإعاقة، (ه) مياه الشرب الاساسية، (و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة، (ز) مرافق أساسية لغسل الأيدى (وفق التعاريف الواردة فى مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحى والنظافة الصحية للجميع).		متاح جزئيا	
4-ب الزيادة بنسبة كبيرة فى عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمى، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للألتحاق بالتعليم العالى، بما فى ذلك منح التدريب المهنى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج التقنية والهندسية والعلمية فى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى بحلول عام 2020.	4-ب-1 حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح بحسب القطاع ونوع الدراسة.			
4-ج الزيادة بنسبة كبيرة فى عدد المعلمين المؤهلين ، بما فى ذلك من خلال التعاون الدولى لتدريب المعلمين فى البلدان النامية، وبخاصة فى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية ، بحلول عام 2030.	4-ج-1 نسبة المعلمين فى (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى، (ب) التعليم الابتدائى، (ج) التعليم الاعدادى، (د) التعليم الثانوى الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوى) قبل الخدمة أو فى أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب فى بلد معين.			
الاجمالي	11		4	7

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
5-1 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات فى كل مكان.	5-1-1 ما إذا كانت ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وانفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس.			
5-2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع لنساء والفتيات	5-2-1 نسبة النساء والفتيات المعاشرات اللاتي يبلغ سنهن الخامسة عشرة وما فوق			

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
فى المجالين العام والخاص، بما فى ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسى وغير ذلك من أنواع الاستغلال.	اللاتى تعرضن لعنف بدني أو جنسى أو نفسي من عشير حالي او سابق، خلال اثنى عشر شهراً الماضي، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر.			
	2-2-5 نسبة النساء والفتيات المعاشرات اللاتي يبلغ سنهن الخامسة عشرة وما فوق اللاتى تعرضن للعنف من أشخاص غير العشير ، خلال اثنى عشر شهراً الماضي، مصنفة بحسب العمر ومكان حدوث العنف.			
3-5 القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسرى وتشويه الاعضاء التناسلية للإناث.	1-3-5 نسبة النساء اللاتى تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاماً واللاتى تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15 عاما و 18 عاماً.			
	2-3-5 نسبة الفتيات والنساء اللاتى تتراوح أعمارهن بين 15و49 عاماً اللاتى خضعن لعملية تشويه /بتر الأعضاء التناسلية ، بحسب العمر.			
4-5 الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المترلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبني التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا عل الصعيد الوطنى.	1-4-5 نسبة الوقت المخصص للأعمال المترلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، بحسب الجنس، والعمر، والمكان.			
5-5 كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار فى الحياه السياسية والاقتصادية والعامة.	1-5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء فى (أ) البرلمانات الوطنية و(ب) الحكومات المحلية.			
	2-5-5 نسبة النساء فى المناصب الإدارية.			
6-5 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الانجابية، على النحوالمتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات	1-6-5 نسبة النساء من سن 15 الى 49 عاما اللاتى يتخذن بأنفسهن قرارا مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية.			
	2-6-5 عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفلل حصول النساء والرجال من سن 15			

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
استعراضهما.	فاكثر عاما على خدمات الرعاية والمعلومات والثقيف فى مجال الصحة الجنسية والإنجابية بشكل كامل وعلى قدم المساواة.			
الغاية 5-أ القيام بإصلاحات لتخويل المرآة حقوقا متساوية فى الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرف فى الأراضى وغيرها من الممتلكات وعلى الخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية وفقاً للقوانين الوطنية.	المؤشر 5-أ-1 (أ) نسبة اجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضى زراعية أو لديهم حقوق مضمونة فى الأراضى الزراعي بحسب الجنس، (ب) وحصة المرآة بين الملاك أو أصحاب الحقوق فى الأراضى الزراعية، بحسب نوع الحيازة.			
	5-أ-2 نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانون(بما فى ذلك القانون العرفى) للمرأة المساواة فى الحقوق فى ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها.			
5-ب تعزيز إستخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.	5-ب-1 نسبة الأفراد الحائزين على هواتف نقالة / خلوية بحسب الجنس.			
5-ج إعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.	5-ج-1 نسبة البلدان التى لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرآة			
الاجمالي	14		11	3

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
6-1 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.	6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التى تدار بطريقة مأمونة.			
6-2 تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحى والنظافة ووضع نهاية للتغوط فى العراء، وإيلاء إهتمام خاص لإحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون فى ظل أوضاع هشه	6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحى، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون.			

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
بحلول عام 2030.				
6-3 تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيماوية الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجارى غير المعالجة إلى النصف وزيادة إعادة التدوير وإعادة الإستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمى، بحلول عام 2030.	6-3-1 نسبة مياه الصرف الصحى المعالجة بطريقة آمنة.			
	6-3-2 نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة.			
6-4 زيادة كفاءة إستخدام المياه فى جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمدادتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه ، بحلول عام 2030.	6-4-1 التغير فى كفاءة إستخدام المياه على مدى فترة من الزمن.			
	6-4-2 حجم الضغط الذى تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة.			
6-5 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات بما فى ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الإقتضاء، بحلول عام 2030.	المؤشر 6-5-1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر – 100).			
	6-5-2 نسبة منطقة حوض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه.			
6-6 حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما فى ذلك الجبال والغابات والأراضى الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات بحلول عام 2020.	6-6-1 نسبة التغير فى نطاق النظم الايكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن.			
6-أ تعزيز نطاق التعاون الدولى ودعم بناء القدرات فى البلدان النامية فى مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحى، بما فى ذلك جمع المياه وإزالة ملحوتها وكفاءة إستخدامها ومعالجة المياه العادمة وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الإستعمال بحلول عام 2030.	6-أ-1 مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحى التى تعد جزءا من خطة انفاق تتولى الحكومة تنسقها.			

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحى للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
6-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية فى تحسين إدارة المياه والصرف الصحى .	6-ب-أ نسبة الوحدات الإدارية المحلية التى لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة فيما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية فى إدارة المياه والصرف الصحى.			
الاجمالي			4	7

الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
7-1 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030.	المؤشر 7-1-1 نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.			
	المؤشر 7-1-2 نسبة السكان الذى يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين.			
7-2 تحقيق زيادة كبيرة فى حصة الطاقة المتجددة فى مجموعة من مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030.	7-2-1 حصة الطاقة المتجددة فى مجموع الإستهلاك النهائى للطاقة.			
7-3 مضاعفة المعدل العالمى للتحسن فى كفاءة إستخدام بحلول عام 2030.	المؤشر 7-3-1 كثافة الطاقة التى تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلى الإجمالى.			
7-أ تعزيز التعاون الدولى من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما فى ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة فى إستخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفورى المتقدمة والأنظف وتشجيع الإستثمار فى البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030.	7-أ-1 التدفقات المالية الدولية الموجهة الى البلدان النامية لدعم انشطة البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفية وانتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة.			
7-ب توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع فى البلدان النامية، وبخاصة فى أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية وفقاً لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة،	7-ب-1 الإستثمار فى مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ومبلغ الإستثمار الأجنبى للتحويلات المالية الموجهة للبنية التحتية وخدمات التكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة.			

الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
بحلول عام 2030.				
الاجمالي	6	1	4	1

الهدف 8- تعزيز النمو الإقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
8-1 الحفاظ على النمو الإقتصادى الفردى وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 7 فى المائة على الأقل سنوياً فى أقل البلدان نموا.	8-1-1 معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى.			
8-2 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الإقتصادية من خلال التنويع والأرتقاء بمستوى التكنولوجيا والإبتكار، بما فى ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.	8-2-1 معدل النمو السنوى لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلى الحقيقى.			
الغاية 8-3 تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتى تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والإبتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمى على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها بما فى ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.	المؤشر 8-3-1 نسبة العمالة غير الرسمية فى غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس.			
الغاية 8-4 تحسين الكفاءة فى إستخدام الموارد العالمية فى مجال الإستهلاك والإنتاج تدريجاً، حتى عام 2030، والسعى إلى فصل النمو الإقتصادى عن التدهور البيئى، وفقاً للإطار العشرى للبرامج بشأن الإستهلاك والإنتاج المستدامين، مع إضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.	المؤشر 8-4-1 الأثر المادى ونصيب الفرد من الأثر المادى ونسبة الأثر المادى الى الناتج المحلى الإجمالى.			
	المؤشر 8-4-2 الإستهلاك المادى المحلى ونصيب الفرد من الإستهلاك المادى المحلى ونسبة الإستهلاك المادى المحلى الى الناتج المحلى الإجمالى.			
8-5 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال ، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذو الأعاقة وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.	8-5-1 متوسط الدخل فى الساعة للنساء والرجال العاملين بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوى الأعاقة.		في الاسبوع	
	8-5-2 معدل البطالة بحسب الجنس			

الهدف 8- تعزيز النمو الإقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
	والعمر والأشخاص ذوى الأعاقة.			
8-6 الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم او التدريب بحلول عام 2020.	8-6-1 نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 ، 24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب.			
8-7 إتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والإتجار بالبشر لضمان حظر وإستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما فى ذلك تجنيدهم وإستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.	8-7-1 النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5، 17 والمنخرطين فى سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر.			
8-8 حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرون وبخاصة المهاجرات والعاملون فى الوظائف غير المستقرة.	8-8-1 معدلات وقوع إصابات العمل المميتة وغير المميتة بحسب نوع جنس العمال ووضعهم كمهاجرين.			
	8-8-2 مستوى إمتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) إستناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين.			غير واضح
8-9 وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التى توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.	8-9-1 الناتج المحلى الإجمالى الذي يعزى مباشرة الى السياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلى الإجمالى ومن معدل النمو.			
	8-9-2 نسبة الوظائف فى قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة.			غير واضح
8-10 تعزيز قدرة المؤسسات المالية والمحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.	8-10-1 (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل 100000 نسمة من البالغين و(ب) أجهزة الصرف الآلى لكل 100000 نسمة من البالغين.			
	8-10-2 نسبة البالغين (15 سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفى أو حساب فى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة.			
8-أ زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما فى ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة	8-أ-1 المعونة من أجل الإلتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة.			

الهدف 8- تعزيز النمو الإقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام ، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
إلى أقل البلدان نمواً.				
8-ب وضع وتفعيل إستراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمى لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020.	8-ب-أ وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة موضع التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء كاستراتيجية قائمة بذاتها او كعنصر من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.			
الاجمالي	17		13	4

الهدف 9- إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الإبتكار.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
9-1 إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما فى ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة لحدود لدعم التنمية الإقتصادية ورفاه الإنسان مع التركيز على تيسير سبل إستفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.	9-1-1 نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلو مترين من طريق صالحة للأستعمال فى جميع الفصول.			
	9-1-2 عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل.			
9-2 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 فى حصة الصناعة فى العمالة وفى الناتج المحلى الإجمالى، مما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها فى أقل البلدان نموا.	9-2-1 القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى وبحسب نصيب الفرد.			
	9-2-2 العمالة فى الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة.			
9-3 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولاسيما فى البلدان النامية على الخدمات المالية، بما فى ذلك الإئتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها فى سلاسل القيمة والأسواق.	9-3-1 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات.			
	9-3-2 نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التى لها قرض أو خط إئتمان.			
9-4 تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق إستدامتها مع زيادة كفاءة إستخدام الموارد وزيادة إعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان بإتخاذ إجراءات وفقاً لقدراتها.	9-4-1 إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة.			
9-5 تعزيز البحث العلمى وتحسين القدرات التكنولوجية فى القطاعات الصناعية فى	9-5-1 الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.			

الهدف 9- إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الإبتكار.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية، بما فى ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة فى عدد العاملين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.	9-5-2 العاملون فى مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة.			
9-أ تيسير انشاء البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود فى البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالى والتكنولوجى والتقنى المقدم للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.	9-أ-1 مجموع الدعم الدولى الرسمى (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) للبنى التحتية.			
9-ب دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والإبتكار فى البلدن النامية، بما فى ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعى، وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.	9-ب-1 نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة.			
9-ج تحقيق زيادة كبيرة فى فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الانترنت فى أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.	9-ج-1 نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا.			
الاجمالي			10	2

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
10-1 التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم إستمرار ذلك النمو لأدنى 40 فى المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطنى بحلول عام 2030.	10-1-1 معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيرادتها ضمن أدنى 40 فى المائة من السكان ومجموع السكان .			
10-2 تمكين وتعزيز الادماج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للجميع بغض النظر عن السن أو الجنس أو الأعاقة أو الإنتماء العرقى أو الاثنى أو الأصل أو الدين أو الوضع الإقتصادى أو غير ذلك بحلول عام 2030.	10-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 فى المائة من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والاشخاص ذوى الاعاقة.			
10-3 ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه إنعدام المساواة فى النتائج، بما فى ذلك من	10-3-1 نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصياً لممارسات			

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والاجراءات الملائمة فى هذا الصدد.	تميزية أو تحرش خلال الاثنى عشر شهرا الماضية لاسباب يحظر القانون الدولى لحقوق الانسان التمييز على اساسها.			
10-4 اعتماد سياسات، لاسيما السياسات المالية وسياسات الاجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر اكبر من المساواة تدريجيا.	10-4-1 حصة العمل فى الناتج المحلى الإجمالى بما فى ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية.			
10-5 تحسين تنظيم ورصد الاسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات.	10-5-1 مؤشرات السلامة المالية.			
10-6 ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية واسماع صوتها فى عملية صنع القرار فى المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.	10-6-1 نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها فى التصويت فى المنظمات الدولية.	دولي		
10-7 تيسير الهجرة وتنقل الاشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما فى ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتى تتسم بحسن الادارة.	10-7-1 تكاليف التوظيف التى يتحملها الموظف كنسبة من الايرادات السنوية فى بلد المقصد.			
	10-7-2 عدد البلدان التي نفذت سياسات الهجرة متسمة بحسن الادارة.			
10-أ تنفيذ مبدا المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصةة اقل البلدان نموا، مما يتماشي مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.	10-أ-1 نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمو والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية.			
10-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما فى ذلك الاستثمار الأجنبى المباشر، إلى الدول التى تشتد الحاجة فيها إليها، ولاسيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية.	10-ب-1 مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية ، والاستثمار الأجنبى المباشر والتدفقات الأخرى).			
10-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 فى المائة وإلغاء قنوات التحويلات المالية التى تربو تكاليفها	10-ج-1 تكايف التحويلات المالية كنسبة مئوية من المبلغ المحولة .			

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
على 5 فى المائة ، بحلول عام 2030.				
الاجمالي	11	2	1	8

الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
11-1 ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.	11-1-1 نسبة السكان الحضرين الذين يعيشون فى أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة.			
11-2 توفر امكانية وصول الجميع الى نظم نقل مامونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول اليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولاسيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات الاشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والاطفال والاشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030.	11-2-1 نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوى الاعاقة.			
11-3 تعزيز التوسع الحضرى الشامل للجميع والمستدام والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية فى جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام بحلول عام 2030.	11-3-1 نسبة معدل استهلاك الاراضى إلى معدل النمو السكانى.			
	11-3-2 النسبة المئوية للمدن التى لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدنى على نحو مباشر فى تخطيط المناطق الحضرية ويعمل بانتظام ويدار بطريقة ديمقراطية.			
11-4 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافى والطبيعى العالمى.	11-4-1 نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التى أنفقت لصون وحماية وحفظ التراث الثقافى والطبيعى، بحسب نوع التراث (ثقافى وطبيعى ومختلط وما يعتبره مركز التراث العالمى تراثا) ومستوى الحكم (وطني واقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلى/إستثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، ومن القطاع الخاص غير الربحى، وبرامج الرعاية).			
11-5 التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين	11-5-1 عدد الاشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب			

الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
وتحقيق انخفاض كبير فى الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلى الاجمالى العالمى التى تحدث بسبب الكوارث بما فى ذلك الكوارث المتصلة بالمياه مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون فى ظل أوضاع هشه بحلول عام 2030.	الكوارث من كل 100000 شخص.			
	11-5-2 الخسائر الإقتصادية التي تعزى مباشرة الى الكوارث التي لحقت بالبنية التحتية البالغة الاهمية وعدد حالات انقطاع الخدمات الاساسية.			
11-6 الحد من الأثر البيئى السلبى الفردى للمدن بما فى ذلك عن طريق ايلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.	11-6-1 نسبة النفايات الصلبة للمدن التى تجمع بإنتظام ومع تفريغها نهائياً بقدر كاف من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة.			
	11-6-2 المتوسط السنوى لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) فى المدن (المرجح حسب السكان).			
الغاية 11-7 توفير سبل إستفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولاسيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوى الاعاقة، بحلول عام 2030.	11-7-1 متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التى تمثل فضاء مفتوحا للاستخدام العام للجميع بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوى الاعاقة.			
	11-7-2 نسبة ضحايا التحرش البدنى أو الجنسى بحسب العمر والجنس ووضع الأشخاص ذوى الإعاقة ومكان حدوثه خلال الاثنى عشر شهراً السابقة.			
الغاية 11-أ دعم الروابط الايجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والاقليمية.	11-أ-1 نسبة السكان الذين يعيشون فى المدن التى تنفذ خطط إنمائية مدنية وإقليمية وتدمج التوقعات السكانية والإحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة.			
الغاية 11-ب العمل بحلول عام 2020 على الزيادة بنسبة كبيرة فى عدد المدن والمستوطنات البشرية التى تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة فى إستخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود فى مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات بما	11-ب-1 عدد البلدان التى التى تعتمد وتنفذ إستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سينداى للحد من خاطر الكوارث للفترة 2015 – 2030.		اللجنة الوطنية	
	11-ب-2 نسبة الحكومات المحلية التى تعتمد وتنفذ إستراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الإستراتيجيات الوطنية للحد من خاطر الكوارث للفترة		اللجنة الوطنية	

الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
يتماشى مع إطار سينداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 – 2030.	2015 – 2030.			
الغاية 11-ج دعم أقل البلدان نموا بما فى ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية فى غقامة المبانى المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.	11-ج-1 نسبة الدعم المالى المقدم الى اقل البلدان نموا والمرصود لتشييد وتجديد المبانى المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة فى استخدام الموارد والتي تستخدم مواد محلية.			
الاجمالي		1	3	11

الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 12-1 تنفيذ الاطار العشرى للبرامج المتعلقة بانماط الاستهلاك والانتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ اجراءات وتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية فى البلدان النامية وقدراتها.	12-1-1 عدد البلدان التى لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والانتاج المستدامين أو التى ادمجت تلك الخطط فى سياساتها الوطنية بإعتبارها أولوية أو غاية.			
الغاية 12-2 تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030.	12-2-1 الأثر المادى ونصيب الفرد من الأثر المادى ونسبة الأثر المادى الى الناتج المحلى الإجمالى.			
	12-2-2 الإستهلاك المادى المحلى ونصيب الفرد من الإستهلاك المادى المحلى ونسبة الإستهلاك المادى المحلى الى الناتج المحلي الإجمالى.			
الغاية 12-3 تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية فى مراحل الإنتاج وسلاسل الامداد، بما فى ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030.	12-3-1 المؤشر العالمى لخسائر الأغذية.			
الغاية 12-4 تحقيق الادارة السليمة بيئياً للمواد الكميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها فى الهواء والماء والتربة من	12-4-1 عدد الأطراف فى الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكميائية التى تفى بتعهداتها والتزاماتها فى نقل المعلومات على النحو الذى يتطلبه كل			

الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
أجل اتقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة بحلول عام 2020.	اتفاق ذى صلة.			
	12-4-2 نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالجة بحسب نوع المعالجة.			
الغاية 12-5 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض واعادة التدوير واعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.	12-5-1 معدل اعادة التدوير على الصعيد الوطنى وعدد اطنان المواد المعاد تدويرها.			
الغاية 12-6 تشجيع الشركات ولاسيما الشركات الكبيرة وغير الوطنية على إعتماد ممارسات مستدامة وإدراج معلومات الاستدامة فى دورة تقديم تقاريرها.	12-6-1 عدد الشركات التى تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة.			
12-7 تعزيز ممارسات الشراء العمومى المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية.	12-7-1 عدد البلدان التى تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومى المستدام.			
12-8 ضمان أن تتوافر للناس فى كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعى بالتنمية المستدامة وأنماط العيش فى وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030.	12-8-1 مدى تعميم مراعاة (1) تعليم المواطنة العالمية و(2) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما فى ذلك التثقيف بتغير المناخ) فى الأنشطة الرئيسية فى (أ) السياسات التربوية الوطنية، (ب) المناهج الدراسية ،(ج) تدريب المعلمين ، (د) تقييم الطلاب.			
12-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضى قدماً نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والانتاج الاكثر إستدامة.	12-أ-1 كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية فى البحث والتطوير من أجل ارساء انماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً.			
12-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التى توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، فى التنمية المستدامة.	12-ب-1 عدد السياسات والإستراتيجيات أو خطط العمل المنفذة فى مجال السياحة المستدامة المتفق على أداوات رصدها وتقييمها.			

الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 12-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفورى غير المتسمة بالكفاءة والتى تشجع على الإستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقاً للظروف الوطنية، بما فى ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت لإظهار آثارها البيئة على أن تراعى فى تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة بالبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التى قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.	12- ج-1 مقدار إعانات الوقود الأحفورى لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالى (الإنتاج والإستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفورى.			
الاجمالي	11	1	2	10

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 13-1 تعزيز المرونة والقدرة على الصمود فى مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية فى جميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.	13-1-1 عدد الاشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من كل 100000 شخص.			
	13-1-2 عدد البلدان التى التى تعتمد وتنفذ إستراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سينداى للحد من خاطر الكوارث للفترة 2015 – 2030.		اللجنة الوطنية	
	13-1-3 نسبة الحكومات المحلية التى تعتمد وتنفذ إستراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الإستراتيجيات الوطنية للحد من خاطر الكوارث للفترة 2015 – 2030.		اللجنة الوطنية	
الغاية 13-2 إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ فى السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطنى.	13-2-1 عدد البلدان التى ابلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/ إستراتيجية/ خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز قدراتها على التأقلم مع المناخ وإنبعاثات غازات الدفيئة على نحو لايهدد إنتاج الأغذية (بما فى ذلك وضع خطط تكيف وطنية وتقديم مساهمة			

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
	محددة على الصعيد الوطنى، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين أو غير ذلك.			
الغاية 13-3 تحسين التعليم وإذكاء الوعى والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من أثره والإنذار المبكر به.	13-3-1 عدد البلدان التى أدمجت فى مناهجها الدراسية فى مراحل التعليم الابتدائى والثانوى والعالى مواضيع التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من أثره والانذار المبكر به.			
	13-3-2 عدد البلدان التى ابلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الانمائية.			
الغاية 13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو فى إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من إلتزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية إحتياجات البلدان النامية فى سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ وجعل الصندوق الأخضر للمناخ فى حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأ المال فى أقرب وقت ممكن.	13-أ-1 المبلغ الذى يجمع سنوياً مقيما بدولار الولايات المتحدة إعتباراً من عام 2020 وحتى يتم الوفاء بالأتزام بتعبئة مبلغ قدره 100 بليون دولار.			
الغاية 13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ فى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بما فى ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.	13-ب-1 عدد أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية التى تتلقى دعما متخصصا وكمية الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بغير المناخ، بما فى ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.			
الاجمالي	8	2	2	4

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 14-1 منع التلوث البحرى بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولاسيما	14-1-1 مؤشر فرط المغذيات فى المناطق الساحلية وكثافة المخلفات			

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
من الأنشطة البرية، بما فى ذلك الحطام البحرى، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025.	البلاستيكية الطافية.			
الغاية 14-2 إدارة النظم الإيكولوجيه البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما فى ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود وإتخاذ الإجراءات اللازمة لاعادتها الى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020.	14-2-1 نسبة المناطق الإقتصادية الحصرية الوطنية التى تتم إدارتها بإستخدام مقاربات قائمة على النظم الأيكولوجية.			
الغاية 14-3 تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما فى ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمى على جميع المستويات.	14-3-1 قياس متوسط الحموضة البحرية فى مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات.			
الغاية 14-4 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانونى وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلمن من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه فى أقرب وقت ممكن لتصل على الأقل إلى المستويات التى يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020.	14-4-1 نسبة الأرصدة السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجيا.		جزئي	
الغاية 14-5 حفظ 10 فى المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطنى والدولى وإستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020.	14-5-1 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية.		جزئي	
الغاية 14-6 حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التى تسهم فى الإفراط فى قدرات الصيد وفى صيد الأسماك وإلغاء الإعانات التى تساهم فى صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والأحجام عن إستحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغى أن	14-6-1 التقدم المحرز من جانب البلدان فى مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.			

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
تكون جزءاً لايتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020.				
الغاية 14-7 زيادة الفوائد الاقتصادية التى تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الإستخدام المستدام للموارد البحرية، بما فى ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة، بحلول عام 2030.	14-7-1 مصائد الاسماك المستدامة كنسبة من الناتج لمحلى الإجمالى في الدول الجزرية الصغيرة النامية واقل البلدان نمواوجميع البلدان..		جزئي	
الغاية 14-أ زيادة المعارف العلمية وتطوير قدرات البحث ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجى البحرى فى تنمية البلدان النامية وأقل البلدان نمواً .	14-أ -1 نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث فى مجال التكنولوجيا البحرية.			
الغاية 14-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.	14-ب-1 التقدم الذى تحرزه البلدان فى إعتماد وتنفيذ إطار قانونى/ تنظيمى/ سياساتى/ مؤسسى يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة فى الوصول إلى الموارد البحرية ويحمى هذه الحقوق.			
الغاية 14-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها وإستخدامها إستخداماً مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولى بصيغته الواردة فى إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التى تضع الإطار القانونى لحفظ المحيطات ومواردها وإستخدامها على نحو مستدام كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة المستقبل الذى نصبوا إليه.	14-ج-1 عدد البدان التى تحرز تقدما فى التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي وفي قبولها وتنفيذها بواسطة أطر قانونية وسياسة ومؤسسية، على النحو الوارد فى إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حفظ المحيطات ومواردها وإستخدامها على نحو مستدام.			
الاجمالي	10		3	7

الهدف 15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 15-1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها ولاسيما الغابات	15-1-1 مساحة الغابات كنسبة مئوية من مجموع مساحة اليابسة.			
	15-1-2 نسبة المواقع الهامة التي			

الهدف 15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
والأراضى الرطبة والجبال والأراضى الجافة وضمان إستخدامها على نحو مستدام وذلك وفقاً للإلتزامات بموجب الإتفاقات الدولية بحلول عام 2020.	تجسد التنوع البيولوجى لليابسة والمياه العذبة التي تشملها المناطق المحمية بحسب نوع النظام الايكولوجى.			
الغاية 15-2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة فى نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمى بحلول عام 2020.	15-2-1 التقدم المحرز في ارساء الادارة المستدامة للغابات.			
الغاية 15-3 مكافحة التصحر وترميم الأراضى والتربة المتدهورة، بما فى ذلك الأراضى المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعى إلى تحقيق عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضى بحلول عام 2030.	15-3-1 نسبة الأراضى المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة.			
الغاية 15-4 ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما فى ذلك تنوعها البيولوجى، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التى لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.	15-4-1 التغطية محسوبة بالمناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجى الجبلى.			
	15-4-2 مؤشر الغطاء الأخضر الجبلى.			
الغاية 15-5 إتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية ووقف فقدان التنوع البيولوجى والقيام بحلول عام 2020 بحماية الأنواع المهددة ومنع إنقراضها.	15-5-1 مؤشر القائمة الحمراء.			
الغاية 15-6 تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن إستخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد على النحو المتفق عليه دولياً.	15-6-1 عدد البلدان التى اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساته لضمان التقسم العادل والمنصف للمنافع.			
الغاية 15-7 إتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والإتجار بها والتصدى لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة على مستوى العرض والطلب على السواء.	15-7-1 نسبة الإتجار غير القانونى فى الأحياء البرية التي تم صيدها او الاتجار بها بطريقة غير مشروعة.			
الغاية 15-8 إتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الأيكولوجية للأراضى والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء	15-8-1 نسبة البلدان التى تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية			

الهدف 15- حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
عليها بحلول عام 2020.	أو مراقبتها.			
الغاية 15-9 إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجى فى عمليات التخطيط الوطنى والمحلى، والعمليات الإنمائية وإستراتيجيات الحد من الفقر والحسابات بحلول عام 2020.	15-9-1 التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقاً للهدف 2 من أهداف آيتشى المتعلقة بالتنوع البيولوجى من الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجى للفترة 2011 – 2020.			
الغاية 15-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجى والنظم الإيكولوجية وإستخدامها إستخداماً مستداماً.	15-أ-1 المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجى والنظم الإيكولوجية وإستخدامها إستخداماً مستداماً.			
الغاية 15-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفى من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما فى ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات .	15-ب-1 المساعدة الإنمائية الرسمية والإنفاق العام للحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجى والنظم الايكولوجية.			
الغاية 15-ج تعزيز الدعم العالمى للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والإتجار بها وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعى إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة.	15-ج-1 نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التى جرى صيدها والإتجار بها على نحو غير مشروع.			
الاجمالي	14	3	2	9

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الغاية 16-1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات فى كل مكان.	16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100000 ألف نسمة بحسب العمر والجنس .			
	16-1-2 الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100000 نسمة (بحسب العمر والجنس والسبب).			
	16-1-3 نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدنى أو النفسى أو الجنسى خلال الأثنى عشر شهرا الماضية.			

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
	16-1-4 نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم فى أنحاء المنطقة التى يعيشون فيها.			
الغاية 16-2 إنهاء إساءة الاطفال والإستغلال والإتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم.	16-2-1 نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و 17 سنة والذين تعرضوا لأى عقاب بدنى و/أو إعتداء نفسى من جانب مقدمى الرعاية فى الشهر الماضى.			
	16-2-2 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100000 نسمة بحسب العمر والجنس وشكل الإستغلال.			
	16-2-3 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 سنة والذين تعرضوا للعنف الجنسى قبل سن الثامنة عشرة.			
الغاية 16-3 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطنى والدولى وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.	16-3-1 نسبة ضحايا العنف خلال الاثنى عشر شهرا الماضية الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسمياً			
	16-3-2 المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء.			
الغاية 16-4 الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة وتعزيز إسترداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام 2030.	16-4-1 القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية بدولارات الولايات المتحدة).			
	16-4-2 نسبة الأسلحة المضبوطة او المعثور عليها او المسلمة التي تحرت سلطة مختصة عن مصدرها المشروع/ ظروفها او تثبتت من ذلك تمشيا مع الصكوك الدولية.			
الغاية 16-5 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها .	16-5-1 نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسئول حكومي ودفعوا رشوة لمسئول حكومي أو طلب إليهم أولئك المسئولون الحكوميون دفع رشوة خلال الاثنى عشر شهرا			

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
	الماضية.			
	16-5-2 نسبة الأعمال التجارية التى اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومى ودفعت رشوة لمسئول حكومي أو طلب منها آولئك المسؤولين الحكوميين دفع رشوة خلال الاثنى عشر شهراً السابقة.			
الغاية 16-6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.	16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة مئوية من الميزانية الأصلية المعتمدة، مصنفة بحسب القطاع (أو يحسب رموز الميزانية أو ما شابه).			
	16-6-2 نسبة السكان الراضين ن تجربتهم الأخيرة فى إستعمال الخدمات العامة.			
الغاية 16-7 ضمان إتخاذ القرارات على نحو مستجيب للإحتياجات وشامل للجميع وتشاركى وتمثيلى على جميع المستويات.	16-7-1 نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوى الإعاقة، والفئات السكانية) فى المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على المستوى الوطنى.			
	16-7-2 نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للإحتياجات بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية.			
الغاية 16-8 توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية فى مؤسسات الحوكمة العالمية.	16-8-1 نسبة البلدان النامية الأعضاء فى المنظمات الدولية وحقوقها فى التصويت فى تلك المنظمات.			
الغاية 16-9 توفير هوية قانونية للجميع ، بما فى ذلك تسجيل المواليد بحلول عام 2030.	16-9-1 نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم فى قيد السجل المدنى بحسب العمر.			
16-10 كفالة وصول الجمهور الى المعلومات وحماية الحريات الاساسية وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	16-10-1 عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل والإختطاف والإختفاء القسرى والإحتجاز التعسفى والتعذيب التي تعرض لها الصحفيون والعاملون المرتبطون بالوسط الإعلامى والنقابيين والمدافعون عن حقوق الإنسان خلال			

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
	الاثنى عشر شهر الماضية.			
	16-10-2 عدد البلدان التى تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساته لإطلاع الجمهور على المعلومات.			
16-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة بوسائل منها التعاون الدولى ، سعيا لبناء القدرات على جميع المستويات ولاسيما فى البلدان النامية لمنع العنف ومكافحة الارهاب والجريمة.	16-أ-1 وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.			
16-ب تعزيز انفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.	16-ب-1 نسبة السكان الذين أبلغوا أنهم شعروا شخصياً بتعرضهم للتمييز أو المضايقة خلال الاثنى عشر شهرا الماضية، لسبب يحظر القانون الدولى لحقوق الإنسان التمييز على اساسه.			
الاجمالي	23		8	15

الهدف 17- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشئون المالية.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الشئون المالية				
17-1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولى إلى البلدان النامية لتحسين القدرات المحلية فى مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.	17-1-1 الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، بحسب المصدر.			
	17-1-2 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية.			
17-2 قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ إلتزاماتها فى مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً ، بما فى ذلك إلتزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 فى المائة من دخلها القومى الإجمالى للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 فى المائة و 0.2 فى المائة من الدخل القومى الإجمالى للمساعدة الإنمائية الرسمية لاقل البلدان نموا، ويشجع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على	17-2-1 صافى المساعدة الإنمائية الرسمية، وإجماليها ، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً ، كنسبة من الدخل الوطنى الإجمالى للجهات المانحة فى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الإقتصادى.			

الهدف 17- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشئون المالية.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
النظر فى إمكانية رسم هدف يتمثل فى تخصيص 0.20 فى المائة على الأقل من الناتج القومى الإجمالى للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً.				
3-17 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.	1-3-17 أستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالى الميزانية المحلية.			
	2-3-17 حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلى الإجمالى.			
4-17 مساعدة البلدان النامية فى تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها حسب الإقتضاء ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.	1-4-17 تكاليف خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.			
5-17 إعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لاقل البلدان نموا وتنفيذها	1-5-17 عدد البلدان التى تعتمد وتنفذ نظما لتشجيع الإستثمار لصالح أقل البلدان نمو.			
التكنولوجيا				
6-17 تعزيز التعاون الإقليمى والدولى بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثى في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والإبتكار والوصول إليها وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة ولاسيما على مستوى الأمم المتحدة ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.	1-6-17 عدد إتفاقات التعاون فى مجالى العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان بحسب نوع التعاون.			
	2-6-17 الإشتراكات فى الانترنت السلكى ذى النطاق العريض لكل 100 من السكان بحسب السرعة.			
7-17 تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها فى البلدان النامية	1-7-17 المبلغ الإجمالى للتمويل المعتمد لصالح البلدان			

الهدف 17- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشئون المالية.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
بشروط مواتية بمافى ذلك الشروط التساهلية والتفصيلية وذلك على النحو المتفق عليه.	النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها فى البلدان النامية.			
17-8 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات فى مجالات العلم والتكنولوجيا والإبتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017 وتعزيز إستخدام التكنولوجيات التمكينية ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.	17-8-1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت.			
بناء القدرات				
17-9 تعزيز الدعم الدولى لتنفيذ بناء القدرات فى البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثى.	17-9-1 القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثى) المرصودة للبلدان النامية.			
التجارة				
17-10 إيجاد نظام تجارى متعدد الأطراف عالمى وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزى ومنصف فى إطار منظمة التجارة العالمية بوسائل منها إختتام المفاوضات الجارية فى إطار خطة الدوحة الإنمائية التى وضعتها تلك المنظمة.	17-10-1 المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية فى جميع أنحاء العالم.			
17-11 زيادة صادرات البلدان النامية زيادة كبيرة ولاسيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020.	17-11-1 حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية.			
17-12 تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطقية على المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة وكفالة مساهمة تلك القواعد فى تيسير الوصول إلى الأسواق.	17-12-1 متوسط التعريفات الجمركية التى تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.			
المسائل العامة				
إتساق السياسات والمؤسسات				
17-13 تعزيز إستقرار الاقتصاد الكلى على	17-13-1 لوحة متابعة حالة			

الهدف 17- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشئون المالية.				
الغاية	المؤشر	لاتنطبق	متاحة	غير متاح
الصعيد العالمى ، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق إتساقها.	الإقتصاد الكلى.			
14-17 تعزيز إتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.	1-14-17 عدد البلدان التى لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة.			
15-17 إحترام الهامش السياساتى والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.	1-15-17 مدى إستخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمى التعاون الإنمائى.			
شراكات أصحاب المصلحة المتعددين.				
16-17 تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية.	1-16-17 عدد البلدان التى ابلغت عن إحراز تقدم فى ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التى تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.			
17-17 تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدنى الفعالة بالإستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن إستراتيجياتها لتعبئة الموارد.	1-17-17 المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدنى.			
البيانات والرصد والمساءلة				
18-17 تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية بما فى ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق زيادة كبيرة فى توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل والجنس والسن والإنتماء العرقى والاثنى، والوضع من حيث الهجرة والإعاقة ، والموقع الجغرافى وغيرها من الخصائص ذات الصلة فى السياقات الوطنية بحلول عام 2020.	1-18-17 نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطنى مع التصنيف الكامل لها عندما تكون متعلقة بالغاية المستهدفة وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.			
	2-18-17 عدد البلدان التى لديها تشريعات إحصائية وطنية والتى تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. (جاري)			
	3-18-17 عدد البلدان التى لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ بحسب مصدر التمويل. (لا)			

الهدف 17- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الشئون المالية.				
الغاية	**المؤشر**	**لاتنطبق**	**متاحة**	**غير متاح**
17-19 الإستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز فى تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلى الإجمالى ودعم بناء القدرات الإحصائية فى البلدان النامية بحلول عام 2030.	**17-19-1 القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية فى البلدان النامية.**			
	17-19-2 نسبة البلدان التى (أ) أجرت تقييما واحدا على الأقل لتعداد السكان والمساكن فى السنوات العشر الماضية، و(ب) حققت نسبة 100 فى المائة فى تسجيل المواليد ونسبة 80 فى المائة فى تسجيل الوفيات.		**أ** **ب**	
الاجمالي	**25**	**3**	**12**	**10**

جدول (8) : الموقف التلخيصي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

الهدف	عدد الغايات	عدد المؤشرات			
		الإجمالي	المتاحة	غير المتاحة	لا تنطبق
الهدف الأول	7	14	6	8	0
الهدف الثاني	8	13	5	8	0
الهدف الثالث	13	27	16	11	0
الهدف الرابع	10	11	4	7	0
الهدف الخامس	9	14	11	3	0
الهدف السادس	8	11	4	7	0
الهدف السابع	5	6	4	1	1
الهدف الثامن	12	17	13	4	0
الهدف التاسع	8	12	10	2	0
الهدف العاشر	10	11	1	8	2
الهدف الحادي عشر	10	15	3	11	1
الهدف الثاني عشر	11	13	2	10	1
الهدف الثالث عشر	5	8	2	4	2
الهدف الرابع عشر	10	10	3	7	0
الهدف الخامس عشر	12	14	2	9	3
الهدف السادس عشر	12	23	8	15	0
الهدف السابع عشر	19	25	12	10	3
الإجمالي	169	244	106	125	13

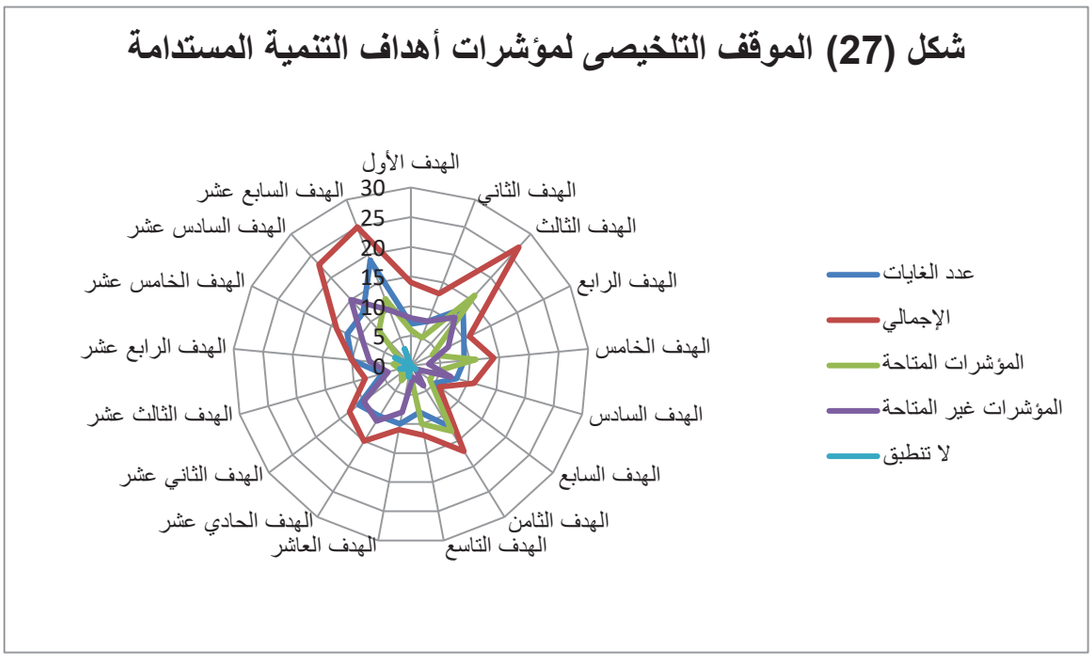

ملاحظات: اجمالي المؤشرات = 244 ، المؤشرات المكررة = 12، المؤشرات الفعلية دون تكرار =232 مؤشر

شكل (28) الموقف التلخيصى لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب المستويات الثلاثة

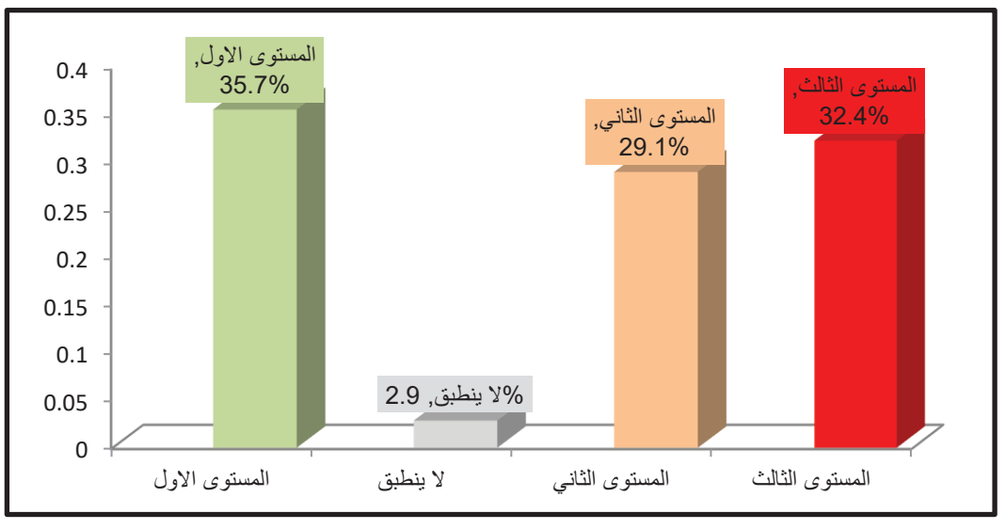

أسماء فريق عمل التنمية المستدامة

أسماء فريق عمل التنمية المستدامة

الاسم	المهـــــام
١. أ/ غادة مصطفى عبدالله	رئيس قطاع الإحصاءات الاقتصادية الحالي - ورئيس فريق التنمية المستدامة
٢. أ/ أميرة أحمد جمال الدين	رئيس قطاع الإحصاءات الاقتصادية السابق - ورئيس فريق التنمية المستدامة السابق
٣. أ/ طارق احمد رشاد	المشرف العام على الإحصاءات البيئية
٤. أ/ مصطفى عبد المحسن عبد الشكور	المشرف العام على الإحصاءات اقتصادية
وحدة التنمية المستدامة	
٥. أ/ نيفين عوض	رئيس وحدة التنمية المستدامة الحالي
٦. د/ يسر عبد الفتاح احمد	رئيس وحدة التنمية المستدامة السابق
٧. أ/ منى محمد أبو الفتوح	المسئول الفني للبيانات والإحصاءات والمؤشرات
٨. أ/ رحاب عبد الجليل محمد	مسئول الإحصاءات الاقتصادية والبيئية
٩. أ/ وليد أمين عبد الخالق	مسئول الإحصاءات السكانية والاجتماعية
١٠. أ/ ريم إسماعيل السباعي	مسئول قواعد بيانات التنمية المستدامة
١١. أ/ قمر محمد حسن	مسئول قواعد بيانات التنمية المستدامة
مجموعة الإحصاءات الاقتصادية	
١٢. أ/ عبد الله عبد الرازق عبد العزيز	رئيس مجموعة الإحصاءات الاقتصادية - إحصاءات المرافق العامة والإسكان
١٣. أ/ أسامة سعد بهجات	إحصاءات التجارة الخارجية والداخلية
١٤. أ/ شيماء فاروق حسن	التجارة خارجية
١٥. أ/ آمال أحمد الشايب	الإحصاءات الصناعية
١٦. أ/ ماري توفيق فخري	الإحصاءات الصناعية
١٧. د/ امنحتب أمين ميخائيل	إحصاءات الطاقة
١٨. أ/ عزة عبد الحليم مهدي	إحصاءات النقل والاتصالات
١٩. أ/ محمود صابر محمد	إحصاءات النقل
٢٠. أ/ مصطفى محمد صلاح	الإحصاءات البيئية
٢١. أ/ سماح محمد أحمد	الإحصاءات البيئية
٢٢. أ/ هالة أحمد محمد	الإحصاءات المالية

الاسم	المهـــــام
٢٣. د/ فايزة حسين إمام	الحسابات القومية
٢٤. أ/ محمود محمد الصروي	
٢٥. أ/ صفاء سامي احمد	الإحصاءات الزراعية
مجموعة الإحصاءات السكانية والاجتماعية	
٢٦. أ/ تامي محمد أمين	رئيس فريق الإحصاءات السكانية والاجتماعية
٢٧. أ/ وفاء ماجد احمد	إحصاءات النوع الاجتماعي
٢٨. أ/ إيمان محمود صالح	إحصاءات سكانية
٢٩. أ/ سهير متولي أحمد	إحصاءات سكانية
٣٠. أ/ محمد عبد الوهاب	إحصاءات الفقر
٣١. أ/ عماد محفوظ الأسود	إحصاءات الفقر
٣٢. أ/ فاطمة محمد العشري	إحصاءات العمل
٣٣. أ/ سعيد محمد سعيد	إحصاءات العمل
٣٤. أ/ إيمان عبد المحسن عبد الحي	بيانات التعـــــداد
٣٥. أ/ أحمد خشبة محمد	إحصاءات التعليم والكفايات العلمية
٣٦. أ/ جمال عبد المولى مصطفى	الإحصاءات الحيوية
٣٧. أ/ وفاء يحيي احمد	العينات والتصانيف
تكنولوجيا المعلومات	
٣٨. أ/ خالد حامد الديب	تكنولوجيا المعلومات
المراجعة الفنية	
٣٩. أ/ ريمون نبيه اندراوس	شئون فنية
٤٠. أ/ مصطفى عبد النبي	شئون فنية
إدارة التعاون الدولي	
٤١. أ/ علي إبراهيم	منسق - التعاون الدولي
مكتب رئيس القطاع	
٤٢. أ/ أمواج مصطفى كامل	منسق اجتماعات الفريق
٤٣. أ/ شريف رضا فصيح	تصميم الغلاف وتنسيق التقرير
٤٤. أ/ سحر حمدي عبد الله	مساعد منسق اجتماعات الفريق

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء

العنوان: ٣ طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

صندوق بريد : ٢٠٨٦ مدينة نصر - القاهرة

التليفون: ٢٤٠٢٣٠٣١ | **فاكس:** ٢٤٠٢٤٠٩٩

البريد الالكترونى: pres_capmas@capmas.gov.eg

الموقع الالكترونى: www.capmas.gov.eg